الأمم المتحدة

A/S-27/PV.3

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣**
الخميس، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هان سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض المنجزات في تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات

تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في العقد القادم

مشروع القرار (A/S-27/L.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجلسة أولا لخطاب صاحب الفخامة السيد ليفي باتريك موانواسا رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس موانواسا (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالنيابة عن وفدي أن أهنئكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة لهذه الدورة الاستثنائية. وإن وفدي مسرور لكونه جزءا من هذه الدورة الاستثنائية الشديدة الأهمية للأطفال. واسمحوا لي بالنيابة عن زامبيا حكومة وشعبا وعن أطفال أفريقيا أن أتقدم بأفضل التمنيات لجميع المشاركين.

وفي اجتماعنا هنا في مدينة نيويورك العظيمة للمداولة بشأن مستقبل أطفال العالم، اسمحوا لي أن أتذكر المفارقة التي تجعل هذه الجلسة تشكّل تحديا كبيرا، فنحن جميعا نعلم حق العلم بعد أحداث أيلول/سبتمبر المؤلمة بأنه لا يمكن ضمان الغد لأطفال العالم إلا إذا حاربنا اليوم التهديدات البازغة للسلم والأمن الشخصي للجميع. فالعمل الإرهابي في أي بلد هو جريمة إرهابية ضد الجميع.

وأدعو أن تلتئم جراح شعب نيويورك وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وأن يظل موضع الانفجار رمزا للإنسانية جمعاء ليس لمدى تعرضنا للخطر ولكن أيضا رمزا للأساس الذي لا يتزعزع لأمن كوكب الأرض. يتوجب علينا بصورة جماعية، وبالنيابة عن جميع أطفال العالم أن نتعهد بجعل العالم مكانا آمنا للجميع من كل أشكال الإرهاب، سواء أكان إرهابا جسديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو بيئيا أو اقتصاديا.

إن الاضطراب سمة من سمات عالم اليوم، ومع ذلك فإن التعهدات التي أخذناها على عاتقنا من أجل أطفالنا في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-37517 (A)

١٩٩٠، عندما انضمت زامبيا إلى بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تبقى النداء الأخلاقي للعمل. ومن الخير كل الخير أن نكون في نيويورك لنستعرض مدى إلهام الإعلان وخطة العمل من أجل الأطفال لنا لاتخاذ خطوات حقيقية بالنيابة عن أطفالنا.

وزامبيا، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، بفضل الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للطفل، لديها برنامج عمل من أجل الطفل، يخلق تحالفات للأطفال ويمكِّن المجتمعات المحلية والعائلات. وأصبح لدينا برامج عمل لتحسين صحة الأم والطفل، والتعليم الأساسي، والأمن الغذائي والتغذية، والماء والصرف الصحي ورعاية الأسرة. وأود أن أتكلم عن بعضها.

للوصول إلى هدف التعليم للجميع، نوفر التعليم المجاني لجميع الأطفال بين الصف الأول والصف السابع. ونشجع تعليم البنت الطفل، بما فيها برامج إعادة الدخول للأمهات الشابات. وتم وضع مشاريع مِنح مالية للطلاب اليتامى والأطفال الضعفاء في جميع أنحاء زامبيا. ومن خلال النهج القطاعية لصحة الطفل، نلتمس سبلا إبداعية لضمان رفاه الطفل. ونجحنا في إضافة فيتامين ألف إلى الأغذية، بالإضافة إلى برامج واسعة – القاعدة تهدف للقضاء على الأمراض التي يوجد لقاحات للتحصين منها.

وعلى الرغم من ذلك، إن سجل الإنجازات الإيجابي في معالجة مشكلة تقديم الخدمات إلى الأطفال الفقراء تشوبه الحقائق القاتمة المتمثلة في أصفاد الفقر الثقيلة التي تئن منها زامبيا شأنها شأن بلدان أفريقية عديدة أخرى.

وما فتئ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحرم أطفالنا ليس فحسب من ابتسامات الأمل بل أيضا من حنان الوالدين. وتفيد التقديرات الحالية بأن ٤٤ في المائة من الأسَر في زامبيا تأوي الأيتام، في حين أن ١٣ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة هم من الأيتام.

ويزيد من وطأة الأشباح المخيفة للفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة لأطفال أفريقيا تورط القارة في مستنقع الصراعات والحروب المدنية التي تتسبب في تدفقات هائلة من اللاجئين ومعظمهم من الأطفال والنساء.

إن زامبيا هضبة سلام واسعة، ولهذا فهي منزل للعديد من اللاجئين الهاربين من الحرب والعوز. ونناشد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في جميع أنحاء العالم تقاسم هذا العبء معنا ومساعدتنا على العناية باللاجئين الأطفال والوالدين.

إن الآمال الطالعة للألفية الجديدة وانبعاث الحضارة الأفريقية، أحيت آمال بلداننا وأطفالنا. إن الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هما تعبيرنا الرسمي بضرورة إعطاء أطفال أفريقيا مستقبلا أفضل. إن مصير البشرية مصير مشترك، لذلك أناشد المجتمع العالمي مساعدتنا. لقد التزمنا بتوريث أطفالنا فرصة النمو بثقة وكرامة، وبمستقبل واعد من الازدهار والوفرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب سعادة السيدة دام كاليفا بييرليت لويزي، الحاكم العام لسانت لوسيا.

دام كاليفا بييرليت لويزي (تكلمت بالانكليزية): تنضم سانت لوسيا إلى بقية الأعضاء في هذه الهيئة في الإطراء على القرار الذي يعطي الاهتمام الخاص في هذه الأوقات العصيبة لأطفال العالم، مستقبل الإنسانية. لقد استعار الشاعر الانكليزي وليام وردزوورث السطر المبهم ”الطفل أب الرجل“، معربا عن قناعته بأن العالم الذي ندعو أطفالنا للعيش فيه هو مسؤول عن تحقيق أدنى إمكانيتهم. فالدعوة لمساءلة قادة العالم، وهو ما تمثله هذه الدورة الاستثنائية

للجمعية العامة، لم تأت في الوقت المناسب للغاية فحسب ولكن أيضا ضرورية للغاية بالنسبة لاستدامة عالمنا وبقائه.

ويمكن أن نكون مشغولين جدا بتأمين أو زيادة حصتنا في السوق الدولية في الحاضر لدرجة أن تغيب عن بالنا الأطراف الفاعلة، أطفال اليوم، الذين يتوقع منهم في المستقبل إدارة كل ما نجنيه. أو يمكن أن يكون الشيء الذي نؤمن فيه هو أننا نعرف ما هو الأفضل لهم، كوننا سلكنا نفس الطريق من قبل. وهكذا، ما لم نجبر على معالجة أزمة ما فإننا لا نتيح لهم الفرصة للتحدث بأنفسهم عن أنفسهم وبالتالي توجيه قرارات السياسة العامة المتخذة بالنيابة عنهم.

ولهذا فإن سانت لوسيا تقدم الاطراء مرة أخرى إلى القائمين على الحركة العالمية من أجل الطفل وللعمل الذي حققته اللجنة التحضيرية تحت القيادة القديرة والجديرة للسفيرة باتريشا دورانت. ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون هذه المبادرة الأداة الرئيسية التي تقودنا، كصانعي سياسة عامة ومخططين اجتماعيين، لوضع قضايا وشواغل الأطفال في صلب البرامج التنموية لبلادنا.

وفي العقد موضوع المراجعة، حققت سانت لوسيا تقدما هاما في مجالات الصحة والتعليم والإصلاح القانوني، وفي التخطيط للعناية والحماية لتحسين تشجيع حقوق الطفل. وتم التأكيد على هذه الأمور في تقرير نهاية – العقد التقييمي.

ولكن استعدادا لهذه الدورة الدولية للجمعية عقدت سانت لوسيا محفلا للأطفال سعى إلى مناقشة مشاعر وأفكار وخواطر وآمال وأحلام أراد المشاركون نقلها إلى أعضاء المجتمع الدولي. ولا يسمح الوقت لي بعرضها كلها، ولكن رسالتها كانت واضحة. والقضية التي أثارتها جميع الفئات العمرية المشاركة بشكل أكثر استمرارا من أية قضية أخرى هي تصورهم أنهم لا يحظون بالحب الكافي أو بالرعاية الملائمة من البالغين في المجتمع.

وفي الحقيقة أبرزت صرختهم، أو نداءهم، إحصائيات مخيفة تظهر أن أحداث إساءة المعاملة الجسدية والجنسية والإهمال وهجر الأطفال في سانت لوسيا قد تضاعفت أربع مرات خلال السنوات الخمس السابقة. ولقد نُسب ذلك إلى هجرة الأمهات وتراجع الدعم من الأسرة الموسعة والحمل بين المراهقات والبطالة. إلا أن تعليقاتهم كانت إدانة قوية للهياكل الأسرية والاجتماعية، التي أخفقت في نظرهم في النهوض بمسؤوليتها الأخلاقية والاجتماعية والمدنية تجاههم.

والقضية التي تتصدر أيضا قائمة شواغلهم هي قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولدينا في الحقيقة مدعاة للقلق، حيث أن ١٤ في المائة من الحالات المسجلة في سانت لوسيا هي لأطفال دون سن ٢٠؛ نسبة ٨ في المائة منها لأطفال تتراوح أعمارهم بين عام و خمسة أعوام؛ و ٩٢ في المائة من حالات المراهقين هي لفتيات أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما. ولذلك طالب أطفالنا بتدخلات برنامجية للحد من انتشار المرض والقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين.

كما طالب أطفال سانت لوسيا بإنشاء مساحات خاصة لهم: مراكز ترفيهية ومستشفى للأطفال وديار للرعاية ومراكز استشارية ومراكز لتنمية مهارات الأطفال. وبكرم مميز منهم، طلبوا مساعدة آبائهم في مجال تنشئة الأبناء. وتتسق شواغلهم في الحقيقة مع هدف دورة الجمعية هذه: إيجاد عالم يمكنهم فيه التمتع بطفولتهم – وهي فترة للعب والتعلم، وفترة ينعمون فيها بالحب والاحترام والتدليل، وفترة يمكنهم فيها أن يترعرعوا في سلام وصحة وكرامة.

لذلك تتطلع سانت لوسيا إلى استمرار دعم المجتمع الدولي في الحفاظ على بيئة تمكينية – حتى في هذا الزمن الصعب – تتمكن فيها من الوصول إلى الموارد المالية والمساعدة الفنية المطلوبة للاستجابة إلى نداء أطفالها المشروع من أجل بيئة أكثر أمانا وأقل توترا. وحيث تتأرجح كل هذه المصالح ينبغي ألا تكون العوائد الفورية على ذلك النوع من الاستثمار هي العامل الحاسم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان من دولة السيد الشيخ العافية ولد محمد خونا، رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

السيد ولد محمد خونا (موريتانيا): إنه لمن دواعي الشرف والسعادة أن أخاطبكم باسم رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، بمناسبة انعقاد الدورة الاستشارية للأمم المتحدة من أجل الطفل.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأحر التهاني للسيد هان سنغ سو، وزير خارجية جمهورية كوريا الصديقة، الذي يتولى رئاسة هذه الدورة. ونحن على ثقة بأن ما يتمتع به من حنكة وتجربة كفيل بضمان نجاح أعمالنا.

كما أعبِّر للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي يبذلها من أجل تعزيز دور منظمتنا بغية القيام بالمهام المنوطة بها في كافة المجالات.

ما فتئت الأمم المتحدة تولي اهتماما خاصا للطفولة. وفي هذا الإطار، تعتبر الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمؤتمر العالمي من أجل الطفل المنعقد سنة ١٩٩٠ معلمين بارزين شكلا منعطفا تاريخيا في التعامل مع قضايا الطفل. ويجدر التنويه هنا بالدور المتميز الذي ما فتئت تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبما اتخذته من إجراءات ومبادرات لصالح الطفولة.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تعمل تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، على إرساء دعائم تنمية مستدامة تراعي كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تنمية تجعل من الإنسان الوسيلة والغاية. وكما قال سيادته: ''فإننا نعمل جاهدين على خلق الظروف الموضوعية لبناء المجتمع الذي تتساوى كل حظوظ أفراده وتتفتق عبقريته، ذلك أن الإنسان هو غايتنا القصوى ومصب كل جهودنا''.

وفي هذا الإطار تم في جو يطبعه الأمن والاستقرار وسيادة دولة القانون تحقيق نمو مطرد وتوفير الخدمات الأساسية وتعميمها، مما ساهم بشكل فعال في الحد من الفقر وتهيئة الظروف الكفيلة بالنهوض بالمجتمع، خاصة الفئات الأكثر عرضة، وفي مقدمتها الأطفال.

تعتبر بلادنا من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل ووضعت لتنفيذها خطة وطنية لترقية الطفولة في مجالات الحماية والسلامة والنماء. وفي هذا النطاق، نظمت حملات توعية مكّنت من رفع مستوى الوعي لدى الرأي العام الوطني وفعاليات المجتمع المدني بخصوص قضايا الطفولة واحتياجاتها.

وعلى المستوى المؤسسي، تحرص إدارة حكومية مكلّفة بشؤون المرأة على وضع وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بترقية الطفولة والأسرة. وفي هذا الإطار، حظيت المرأة بعناية كبيرة في البرامج الإنمائية للحكومة، مما مكّنها من المشاركة الفاعلة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأهلها للقيام بالدور المنوط بها في المجهود الإنمائي الوطني.

وتعزيزا لهذا المجهود، تم إنشاء هيئات وطنية تعمل على النهوض بالطفل، نذكر من بينها المجلس الوطني للطفولة والفريق البرلماني للأطفال ورابطة العمد المدافعين عن حقوق الطفل.

وتحظى هذه الشريحة الهامة من المجتمع بالعناية اللازمة في نظامنا التشريعي والقضائي. وهكذا تمّت مراجعة قانون العمل لتوفير حماية أكبر للأطفال، وصادقت بلادنا على الاتفاقية المتعلقة بأبشع أنواع استغلال الأطفال وبتحديد السن الأدنى للعمل.

وتم إصدار ''مدونة الأحوال الشخصية'' التي تحدد بشكل واضح الحقوق والواجبات الكفيلة بضمان استقرار الأسرة ومستقبل الطفل والنهوض بالمجتمع. وسيكون لهذه المدونة دونما شك تأثير إيجابي في تعزيز تماسك الأسرة وحماية الطفل. كما أن القانون الجنائي الخاص بالقصّر يوجد الآن قيد الإعداد.

يشكِّل توفير الخدمات الأساسية في قطاعي التعليم والصحة إحدى ركائز سياستنا الوطنية، انطلاقا من قناعتنا بأن ترقية الموارد البشرية هي العامل الحاسم في نجاح عملية التنمية. وفي هذا الإطار، ولضمان مستقبل أفضل للأجيال الصاعدة، تم إقرار إلزامية التعليم لتحقيق التمدرس الشامل، وتنفيذ برامج صحية لحماية الأم والطفل والوقاية من أمراض الأطفال.

كما وضعت برامج في مجال التغذية للتحسين من الظروف الصحية للرضع والأمهات. وقد أثمرت السياسات المنفّذة في شتى المجالات تحسنا ملحوظا في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة. وهكذا ارتفعت نسبة التمدرس وتحسنت التغطية الصحية وتم توفير الحاجيات الأساسية من الماء الشروب والحد من وفيات الأطفال والنساء الحوامل.

إن الإنجازات التي حققتها الجمهورية الإسلامية الموريتانية تحت القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية، السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، تعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها بلادنا للرفع من المستوى المعيشي للسكان، وذلك بالرغم من شح الموارد وحجم التحديات.

بالنظر إلى أن قضايا الطفولة تحتل مكان الصدارة في اهتمامات كافة الدول والشعوب، يتعين علينا جميعا تعزيز التضامن والتعاون لتحقيق مستقبل واعد لأجيال الغد. ولا يسعني في النهاية إلا أن أجدد التزام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالعمل الجاد في سبيل خدمة القيم السامية للأمم المتحدة من أجل عالم خال من المرض والمجاعة والحرب والتخلف، عالم يضمن صحة الأطفال ونموهم وتفتق مواهبهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة الحاج يحيى جامع، رئيس جمهورية غامبيا.

الرئيس جامع (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): باسم أطفال غامبيا وبالأصالة عن نفسي أود أن أعرب عن التقدير لرئيس الجمعية العامة على الأسلوب القدير الذي أدار به مداولاتنا. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل جدا، ''نحن الأطفال''، وأن أهنئه مرة أخرى على إعادة انتخابه لمنصبه الرفيع.

قبل عشرة أعوام اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك لعقد مؤتمر قمة غير مسبوق من أجل تبادل الآراء حول القضايا التي تؤثر في رفاه أطفالنا. وأثمر ذلك اللقاء إعلانا عالميا وخطة عمل التزمنا فيهما بتهيئة عالم أفضل للأطفال. واتفقنا على برنامج طموح للأطفال، يعالج قضايا مثل بقائهم وصحتهم وتغذيتهم وتعليمهم وحمايتهم.

نجتمع اليوم لاستعراض التقدم المحرز في العقد الذي تلا مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومنذ انعقاد المؤتمر اكتسبت العملية التحضيرية واسعة النطاق في كل أنحاء العالم، بما في ذلك حملة ''قل نعم من أجل الأطفال''، زخما وتوجت بهذه الدورة الاستثنائية. ويؤذن هذا الحدث التاريخي بقدوم عصر من تنشيط المناصرة الدولية لرفاهة أطفال العالم. ونتيجة للعمل والالتزام السياسيين على أرفع المستويات، شهد العالم دخول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حيز النفاذ، وهي أكثر صك لحقوق الإنسان يحصل على التأييد في تاريخ عصرنا الحديث. وما كان من الممكن بذل تلك الجهود دون المساعدة والمشاركة التعاونية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). لذلك يجب أن أشيد باليونيسيف من خلال مديرتها التنفيذية، كارول بيلامي، وفريقها على الدور الذي قاموا به في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية. ونوجِّه شكرا خاصا بالطبع أيضا إلى سعادة السفيرة باتريشيا دورانت التي قامت بعمل رائع بصفتها رئيسة اللجنة التحضيرية.

نجتمع هنا لتهيئة عالم من أجل أطفالنا. ولقد شدد المتكلمون من زملائنا كثيرا على المرض والفقر. وإني أتساءل كم عدد الأطفال الذين يشاهدوننا هنا ويثقون بما نقوله. إن مشاكل أطفال العالم، ومشاكل البشرية، متعددة الجوانب وكثيرة.

وأكبر مشاكل الأطفال هي في الحقيقة رجال السياسة وسياساتنا والكراهية والعنصرية والجشع. وكلنا نتفق على أن الحرب أزهقت أرواح أطفال أكثر مما فعل أي وباء. لقد تسببت الحرب في معاناة لا توصف لأطفال العالم. أنا لم أشهد مخيما للاجئين أقيم بسبب وباء. إننا نشعر، نحن الزعماء السياسيين بقدوم السياسة الإنسانية. إن فلسفاتنا السياسية وجشعنا وشهيتنا اللامحدودة للسيطرة على الآخرين أوجدت بؤسا لا يوصف للبشرية. ويعتبرينا اليوم القلق إزاء ازدياد العنصرية في أنحاء من العالم المتقدم، حيث العنصرية والكراهية هما اليوم البرنامج السياسي لأولئك الطامحين في الفوز بالزعامة السياسية. فإذا كنا نحب الأطفال ونريد أن نهيئ مستقبلا أفضل للعالم لا بد لنا، نحن الزعماء، أن نلتزم هنا بإنهاء الحرب، التي هي أكبر مسبب لمعاناة الأطفال.

سيدي الرئيس، إنني أيضا رئيس، ولكني لا أحسدكم على منصبكم. إن الأطفال يتطلعون إليكم بالأمل. والأمم المتحدة هي الأمل الأخير للبشرية. ولكن إذا تمكّن الزعماء السياسيون من تحدي قرارات الأمم المتحدة والإفلات من العقاب وتسببوا في المزيد من المعاناة للبشرية فمن الضروري أن نذهب إلى أبعد من مجرد أن نقول نعم للأطفال. إذ لا يعني قول نعم للأطفال أي شيء ما دمنا لا نقول نعم للبشرية. ينبغي أن نستبدل الكراهية بالحب حتى نتمكن من إيجاد عالم أفضل للأطفال.

لقد تسبب الجشع في الاستغلال الذي تكلم عنه أغلب الزعماء: استغلال الأطفال. ورأينا كيف أن ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا وأماكن أخرى قد أوجد سوقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات تحقق فيها الأرباح.

لقد نسيت البشرية أهم قيمها ألا وهي جعل هذا العالم صالحا للبشرية. ولن تكون للقرارات التي نتخذها أية أهمية طالما أننا كقادة سياسيين عاكفون على فرض إرادتنا على أجزاء أخرى من العالم، وطالما نحن مصرُّون على الاعتقاد بأن القوة العسكرية هي مصدر عظمة للبشرية.

ومهما نقول هنا، فإن أطفال العالم سيظلون يعيشون في فقر وعوز. ماذا يمكن لنا أن نقوله هنا؟ علينا أن نقول لا للحرب، لا للعنصرية والكراهية، لا للطمع. إن قلوب البشرية ليست مفعمة بالحب ولكن بالطمع وبالمادية وبشهوة للثراء لاحد لها.

هناك أجزاء من العالم تبلغ من الغنى ما يمكِّن الأطفال من أن يأكلوا قدر طاقتهم من المثلجات. وفي أجزاء أخرى من العالم، تجتذب طائرة تحلِّق في السماء أعين الجوعى الذين يأملون في منظر نادر الحدوث ألا وهو تحليق إغاثة يلقي إليهم بالغذاء ليأكلوه.

نحن، القادة السياسيين، أكبر أعداء الطفولة. إن كنا نحب الأطفال، فعلينا أن نصدر إعلانا ضد الحرب والكراهية والعنصرية والجشع. إن الأمر كله مسألة سياسة. فإن فعلنا، لأمكننا أن نحل مشكلة فلسطين، وعندئذ فقط يمكننا أن نجعل من هذا العالم مكانا أفضل للبشرية.

علينا أن نضع حدا للحرب وللاستغلال وللشهوة غير المحدودة للثراء. لقد شهدنا أناسا ينفقون ٣٠ مليون دولار لمجرد السفر إلى الفضاء الخارجي كسائحين، بينما يموت الملايين من الأطفال على أساس يومي، لا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية أو الملاريا، ولكن بسبب الجوع. إن عقدنا العزم على إحلال حب البشرية في قلوبنا محل المادية، لكان هذا خير السبل فعالية إلى الاستجابة للأطفال بكلمة ''نعم''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة فخامة السيد لامين سيديمي رئيس وزراء غينيا.

السيد سيديمي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد غينيا الذي أتشرف برئاسته أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لإبلاغ السيد كوفي عنان، الأمين العام، رسالة تأييد وتشجيع من اللواء لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، بسبب جهوده المتصلة في قيادة منظمتنا من أجل دعم وتنفيذ مبادئها السامية.

وأود أن أعرب عن تقديري للجنة التحضيرية لهذه الدورة، وخاصة رئيستها الآنسة باتريشيا دورانت، والأعضاء الآخرين للجنة الذين لم يألوا جهدا في ضمان انعقاد هذه الاجتماعات بنجاح.

كما أود أيضا أن أشكر الآنسة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكل أعضاء فريقها للطريقة الممتازة التي يديرون بها أعمال الأمانة.

إننا نؤيد بيان السيدة مبارك، سيدة مصر الأولى، بشأن الموقف الأفريقي المشترك بصدد الأطفال، الذي هو نتيجة المنتدى الأفريقي المشترك حول مستقبل الأطفال، والذي انعقد بالقاهرة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١. لقد أعرب الإعلان وخطة العمل اللذان تبناهما المنتدى بوضوح عن الموقف الأفريقي المشترك، ويمثلان إسهاما ذا معنى من جانب أفريقيا في هذه الدورة.

أي مستقبل ينتظره أطفالنا؟ وأية مسؤوليات يجب علينا أن نضطلع بها إزاءهم؟ نحن البالغون اليوم كنا أطفالا بالأمس، كما أن أطفال اليوم سيصبحون بالغي الغد.

لقد اجتمع قادة العالم هنا في نيويورك في عام ١٩٩٠ لمناقشة مسؤولياتنا المختلفة إزاء الأطفال، وهم مستقبل البشرية. وواقع الأمر أن إقرار الإعلان وخطة العمل المشترك بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات، وهما نتيجة وثيقة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تفسر بوضوح مسؤولياتنا الفردية والجماعية.

وخلال العقد الماضي، تحقق تقدم بصدد رعاية الأطفال. إلا أن نتائج جهود المجتمع الدولي كانت مختلطة. ويصف تقرير الأمين العام، وعنوانه ''نحن الأطفال'' التقدم الذي تحقق من جوانبه العديدة. كما يصف التحديات التي يجب مواجهتها والالتزامات المستقبلة التي يتكفل بها كل

الأطراف المعنية في المجتمع الدولي، في إطار التنفيذ الفعلي لخطة عمل القمة.

ومن سوء الحظ أن الأطفال والنساء، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، ما زالوا معرّضين للخطر ويعانون من مجموع آثار الفقر والأزمة الاقتصادية والديون الخارجية والصراعات المسلحة وانتشار العنف وآثار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وهكذا. ولهذه العوامل أثر سلبي على برامج التنمية وخاصة منها ما هو موجّه للأطفال. ويتطلب هذا التزاما متصلا من جانب المجتمع الدولي للتفكير في حلول ممكنة.

وفي هذا الصدد، يدلل انعقاد هذه الدورة على الأهمية المتجددة التي يوليها المجتمع الدولي لحقوق الأطفال.

وفي عام ١٩٩٢، أقرت بلادي، جمهورية غينيا، خطة قومية بشأن الأطفال، وذلك تمشيا مع القرارات التي اتخذها القمة العالمية. وأنشئ الكثير من المؤسسات العامة وشبه العامة التي أسهمت بصورة جوهرية في الإعلان عن اتفاقية حقوق الطفل، وإعادة تنشيط البرامج الصحية والتعليمية، وخاصة منها ما يستهدف تعليم البنات الصغيرات وتقوية مشاركة المجتمع.

كان في الإمكان تحقيق هذه المنجزات بسبب التصميم السياسي من جانب حكومة غينيا ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية. كما أن إسهام الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف كان مهما. ونود أن نعرب عن امتناننا لهم وأن نطلب منهم مضاعفة جهودهم لتنفيذ برامجهم التنموية للأطفال.

رغما عن هذا، لا يمكن لنا أن نُغفل أن عدم الاستقرار وانعدام الأمن الشائعين في البلدان المجاورة لهما أثر كبير على جهود الحكومة من أجل الأطفال الذين هم أول ضحايا هذه الظاهرة.

إن وفد بلادي مقتنع بأن أية تنمية حقيقية تتطلب استثمارا في تعليم الأطفال واحترام حقوقهم الأساسية. ويجب على هذه الدورة أن تكون فرصة لاستعراض تنفيذ الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها في الماضي، من أجل استيعاب الدروس منها وتصور الإجراءات التي تدعو الحاجة إلى اتخاذها.

وعلى عاتقنا مهمة تاريخية لنوَرث أجيال المستقبل عالما ينعم بالعدل والأمن والسلام والتقدم. وعلى الالتزامات التي نقررها في نهاية هذه الدورة أن تعكس التحديات التي يجب مواجهتها، وأن نؤكد مجددا العزم المشترك للأطراف جميعها لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونورابل رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

السير أنيرود جوجنوت (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): في الوقت الذي نتحدث فيه هنا اليوم يسقط أطفال أبرياء في مختلف بقاع المعمورة، وبشكل خاص في الشرق الأوسط وأفريقيا، ضحايا لوحشية الصراع، ليس بسبب الافتقار إلى الآليات لحماية الأطفال، ولكن بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية كي تترجم أحكام المعاهدات الدولية والإقليمية إلى أفعال واقعية.

وبالرغم من أننا نقر بأن تبني خطة العمل في مؤتمر القمة العالمية المعنية بالطفل في سنة ١٩٩٠ قد أدى إلى تحسن حياة الأطفال بشكل ملحوظ، من الواضح أنه لا بد من بذل جهود أكبر لضمان مستقبل أفضل لهم.

وقد عدّد الأمين العام في كلمته البارحة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الأطفال وتلك التي يجب أن يتمتعوا بها بحرية. وعلينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان حصول

الأطفال على تلك الحقوق والتمتع بها – وبشكل خاص الأطفال المعرّضين لأن يكونوا ضحايا لأسوأ الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية.

إن الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تسبب اليأس بين الجيل الصاعد، وبشكل خاص في دول جنوب الصحراء. ويتطلب الأمر اتخاذ أعمال عاجلة لعكس هذه التيارات. وندرك جميعا الاحتياجات والتطلعات الشرعية لأطفالنا وما يجعلهم سعداء في هذه الحياة. وهذا ما يجب أن يرشدنا ونحن نبذل الجهد لتحقيق عالم ملائم لهم. ليكن اجتماعنا اليوم فرصة لنأخذ على أنفسنا عهدا رسميا مشتركا لجعل العالم مكانا أفضل لأطفالنا. دعونا نتعلم من خبرة بعضنا البعض لتنفيذ السياسات لتعزيز رفاهية الأطفال.

وتوقعا لدورة الجمعية العامة هذه، بدأنا بنجاح في موريشيوس حملة عنوانها ''قل نعم للأطفال''. وقد شاركت في هذه الحملة أطراف فاعلة متعددة، مثل المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات محلية. وشارك بالفعل ٠٠٠ ٢٣٠ شخص بما فيهم الأطفال والشباب المراهقون في التصويت على الأولويات للأطفال في بلدنا. وهم يمثلون ٢٢ في المائة من سكان موريشيوس. وحدد التصويت ثلاث أولويات هي تعليم كل طفل، والعناية بكل طفل، ووضع حد لإيذاء واستغلال الأطفال.

وكطرف في الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، اتخذت موريشيوس الإجراءات الضرورية لدمج العديد من الأحكام المتضمنة في الاتفاقية في تشريعاتها وذلك من أجل رفاهية أطفالها. وقمنا في سنة ١٩٩٤ بسن قانون حماية الطفل لضمان حماية الأطفال من جميع أشكال الأذى والاستغلال. وقدمت موريشيوس تعديلات على أكثر من ٢٤ قانونا لتضمينها عقوبات صارمة في جميع حالات الاستغلال والأذى. وصادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إزالة أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، وضمّنتها في تشريعاتها.

واستحدثت حكومتي منصبا خاصا في وزارة حقوق المرأة ورعاية العائلة للعناية بالمتطلبات الخاصة بتنمية الطفل. ولكون حق التعليم أمرا أساسيا فإنهم يتمتعون بحق التعليم في جميع المستويات مجانا.

وخدمات العناية الصحية مجانية، وسهلة المنال من خلال شبكة واسعة من المستشفيات، ومراكز العناية الصحية ومراكز الصحة المحلية، التي توفر عناية صحية شاملة، بما في ذلك الخدمات الخاصة بالحوامل وتنمية تربية الطفولة المبكرة. وتوفر موريشيوس خدمات التطعيم المجاني للعديد من أمراض الأطفال الرضع حسب توصية منظمة الصحة العالمية.

وبوصفنا حكومة مسؤولة، اتخذنا خطوات فعالة لاحتواء الآثار الجانبية السلبية لسرعة التنمية الاجتماعية الاقتصادية على الأطفال بدون تعريض استراتيجيتنا للتقدم الاقتصادي للخطر. ولتشجيع حرية وصول أكبر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأنا برنامجا رئيسيا في تكنولوجيا المعلومات في المدارس.

وحيث أننا ندرك الأثر السلبي لثقافة الإنترنت، فقد اتخذنا خطوات جريئة لحماية أطفالنا من التعرض المؤذي للإنترنت. ومشاركة المنظمات الحكومية أساسي لضمان التنفيذ الناجح للبرامج الشاملة لمصلحة الأطفال. وتعمل الحكومة في موريشيوس عن كثب في هذا السياق مع المنظمات الشعبية ومع الهيئات والوكالات الدولية.

ونشكر اليونيسيف لدعمها القيِّم للمشاريع الهادفة لتحسين رعاية الأطفال بشكل عام. وحافظت اليونيسيف على وجود فعال في موريشيوس خلال العقود الثلاثة الماضية. وكانت خبرتها حاسمة في تنفيذ البرامج الحكومية التي تستهدف الأطفال. ونعتزم استكشاف سبل جديدة للتعاون

تبين وكالة الأمم المتحدة هذه وموريشيوس عندما نصبح غير مؤهلين لتلقي مساعدة مباشرة بسبب معدل دخل الفرد.

وفي بيان صدر يوم الثلاثاء، عبّر مجلس الأمن عن قلقه بسبب الأثر الخطير للصراع المسلح بجميع مظاهره على الأطفال. وأكد المجلس في ذلك البيان على ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية لحماية الأطفال. ويرحب وفدي بهذه المبادرة، وسوف نعمل بعزم في مجلس الأمن لضمان تنفيذه بشكل فعال.

ويتطلع وفدي لتبني مشروع الإعلان. ويأمل وفدي أن يضع كل واحد منا مصلحة الأطفال فوق أي اعتبار آخر ويساهم في تبني خطة العمل التي ستكون عملية، وواقعية وقابلة للتنفيذ وتحمي مستقبلهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة عثمانكون إبراهيموف، نائب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

السيد إبراهيموف (الجمهورية القيرغيزستانية) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أهنئ من صميم القلب، بالنيابة عن وفد الجمهورية القيرغيزستانية، رئيس الجمعية العامة على هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، وأن أتمنى له كل النجاح في أداء مهمته المشرفة والمسؤولة.

منذ أكثر من عشر سنوات بقليل عقدنا مؤتمر القمة العالمي التاريخي من أجل الطفل، في عام ١٩٩٠، وهو المؤتمر الذي التقى فيه زعماء العالم لمناقشة التزاماتهم إزاء الأطفال واحتمالات المستقبل. وقد حدثت منذ ذلك الوقت تغيرات كثيرة في العالم . لقد كان ذلك العقد حقا عقدا مأثورا، كما قال أول رئيس لقيرغيزستان المستقلة، عسكر أكاييف، لا سيما بالنسبة للبلدان التي أصبحت مستقلة منذ عهد وجيز في الفترة التي أعقبت العهد السوفياتي. وبمجرد أن أصبحنا أعضاء ذوي عضوية كاملة في الأمم المتحدة اضطلعنا بالمسؤولية الرفيعة المتمثلة في تحسين حياة أطفالنا. وكان ذلك أمرا طبيعيا تماما بالنسبة لدول صاعدة جديدة كبلدي، جمهورية قيرغيزستان.

إننا أدركنا تماما في بلدنا، ولا نزال ندرك أن مستقبل البلد والركيزة الحقيقية للحياة المستقلة يعتمدان على الكيفية التي نربي بها أطفالنا. وأود أن أشير إلى الإنجازات الأساسية لبلدي في سعيه، خلال العقد المنصرم، إلى إنجاز المهام التي بيّنها مؤتمر القمة العالمي للطفل.

لقد قمنا، بصفة خاصة، بتخفيض محسوس في معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وارتفعت مستويات التحصين إلى ٩٨ في المائة. واستأصلنا تماما شلل الأطفال وقضينا على التيتانوس في الأطفال حديثي الولادة، وحققنا إمكانيات حصول الجميع على التعليم الابتدائي والمتوسط. إن النساء الحوامل يستطعن الآن تماما الحصول على العناية السابقة للولادة وعلى العناية المؤهلة بعد الولادة.

وفي ١٩٩٤ صدّق بلدي على اتفاقية حقوق الطفل. وكان ذلك نقطة البداية لسن تشريع لحماية مصالح الأطفال. وتفي حكومتي بجميع التزاماتها بتقديم حسابات عن امتثالنا للاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، صدّقت قيرغيزستان على ست معاهدات دولية أساسية متعلقة بحقوق الانسان، وقدّمت في الوقت المناسب التقارير القطرية اللازمة. وأعدّ بلدي تقريرا عن امتثاله لاتفاقية حقوق الطفل، أرسله إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف. وفي الوقت نفسه، يجري اتخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة لانضمامنا إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن حماية مصالح الأطفال وحقوقهم. وسيصدِّق برلماننا في المستقبل القريب على تلك الصكوك. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنشأت حكومة قيرغيزستان لجنة لصياغة برنامج وطني سيطلق عليه ”الجيل الجديد“.

وقد حصلت جهودنا على زخم جديد من الحركة العالمية من أجل الطفل، وهي مبادرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد شاركت الجمهورية بأسرها في أنشطة وطنية في سياق تلك الحركة. وكان الرئيس أكاييف أول من انضم إلى حملة ''قل نعم للأطفال'' ووقّع على أول قسيمة تصويت.

إن المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الطفل لها أهمية خاصة لنا، لأنها تكفل حماية الأطفال من الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومن استعمالها في إنتاج تلك المواد والاتجار بها على نحو غير مشروع. وفي سياق تلك الحملة، وقّع بلدي في عام ٢٠٠٢ على ميثاق الشباب لجعل القرن الحادي والعشرين خاليا من المخدرات. ونحن نواصل ونطور عملنا بشأن تدابير شتى لمكافحة هذه الآفة، لأننا نعتقد أن هذه الحملة ينبغي أن تكون جهدا طويل الأمد.

وفي خلال عملنا في هذه الدورة الاستثنائية في نيويورك، سوف تستقبل عاصمة قيرغيزستان، بشكيك، ضيوفا ومشاركين في دورة استثنائية موازية لها، للأطفال والناشئين من منطقة آسيا الوسطى، فمن ٧ إلى ١٠ أيار/مايو، سوف يناقش الأطفال من خمس جمهوريات من منطقتنا المشاكل نفسها التي من هذا القبيل وينشئون تعاونا لتنشيط حركة الشبيبة.

وفي هذا الصدد، ألاحظ الدور الجبار الذي يؤديه الصندوق الرئيسي للبلد الخاص بالأطفال، وهو الصندوق الدولي الخيري، ومشاركة رئيس قيرغيزستان في معالجة قضايا الأطفال. فبفضل جهود الصندوق، نقوم ببناء مركز لإعادة تأهيل الأطفال على شاطئ بحيرة إيسيك - كول، وأنشأنا بعض القرى الممتازة للأطفال، وجرى تشغيل القرية الأولى منها منذ عام ١٩٩٩ في بشكيك، بمساندة مالية من منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة. وقد أنشأنا وبدأنا العمل بنجاح في مركز لحماية الطفل، ومركز للأطفال الذين بلا مأوى، ومركز للتكيف الاجتماعي، وكثير من المراكز الأخرى.

وفيما يتعلق بالتشريع، تم سن عدد من القوانين وإقرارها. وفي ١٩٩٧ أقررنا قانونا عن التعليم، وفي ١٩٩٨ أقررنا قانونا عن أسس سياسة حكومية للشبيبة، وقانونا بشأن الحراسة والوصاية، وقانونا بشأن الإعاقات، وقانونا بشأن الرعاية وقوانين أخرى كثيرة. وفي ١٩٩٧، وضعت استراتيجية وطنية للتنمية البشرية المستدامة، قمنا في إطارها بصياغة عدد من البرامج الوطنية بشأن الصحة العامة، وتنمية الجنسين، وسياسات الشبيبة، والتعليم، والعمالة والفقر، وكلها تسعى إلى تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل في قيرغيزستان.

إن هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل جاءت في أوانها تماما، وهي هامة من الناحية الاستراتيجية. إنها تتيح لنا فرصة لتوحيد جهودنا من أجل تحقيق مزيد من الطرائق لإنشاء أفضل مستقبل ممكن لأطفالنا.

ويطيب لي أن ألاحظ أن سياسة حكومتنا منذ الاستقلال متمشية مع تقاليدنا الوطنية ومع قيم شعبنا، وكلها في سياق البرنامج العالمي. وعلى الرغم من الصعاب الاقتصادية نحن مستعدون للاضطلاع بمسؤوليتنا ولاتخاذ تدابير محددة لتحسين حالة الأطفال وإعمال المزيد من حقوقهم. وتعمل الآن شراكة عالمية على تحقيق تلك الأهداف.

وختاما أود مرة أخرى أن أعرب عن امتنان وفد قيرغيزستان لمن قاموا بتنظيم هذه الدورة الاستثنائية، التي تصعب المغالاة في تقدير أهميتها بالنسبة لإعمال حقوق الأطفال، الذين هم مستقبلنا المشترك. إن الأمر يتعلق بحياة

وكرامة الذين سوف يعيشون في القرن الحادي والعشرين، والذين تمسك أيديهم بمصير العالم. وبالنيابة عن وفدي أؤكد للجمعية العامة أن حكومة قيرغيزستان سوف تواصل جهودها لتنفيذ الإعلان وخطة العمل وأحكام الوثيقة الختامية التي سوف تتمخض عنها هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد لويس هيرو لوبيز، نائب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد هييرو لوبيز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية يجب عليّ أن أثني على الجهود التنظيمية والتقدمية الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في السنوات الأخيرة، لتحسين حالة الأطفال، وتحديد أهداف شاملة، ومتابعة البرامج الوطنية.

لقد بدأ المجتمع الدولي، بإقراره في ١٩٩١ الإعلان وخطة العمل من أجل الطفل، من جانب أعلى سلطات حكوماتنا المجتمعة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، جهدا جماعيا قدِّر له أن يكون له وقع عميق على مستقبل الجنس البشري خلال القرن الحادي والعشرين برمته. لقد أحرز تقدم في عدد من مجالات الرعاية الصحية وفي حماية الأطفال، وبدأ وضع برامج وطنية لإدراك أهداف القمة. بيد أنه، فوق كل شيء، كان إقرار اتفاقية حقوق الطفل معلما تاريخيا من المعالم على طريق التسليم بأن للأطفال حقوقا، وتحقيق إمكانية معالجة مشكلات الطفولة على أساس وضع ثقافة لحقوق الإنسان.

من ذلك تنجم أهمية هذه الدورة الاستثنائية ومشروع هذه الوثيقة الختامية التي عنوانها ”عالم صالح للأطفال“، وهي وثيقة كفيلة بتجديد الزخم الذي تحقق منذ عقد من الزمان من خلال إنشاء سلسلة من الأهداف والاستراتيجيات والتدابير القائمة على أساس التقييمات الوطنية لما أحرز من تقدم منذ القمة. وتود أوروغواي أن تشكر رئيسة اللجنة التحضيرية، السفيرة باتريشيا دورانت، من جامايكا، التي سنكون مدينين لذكائها وتفانيها السخي بالتوصل في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية إلى نتائج ناجحة.

إن عقد المؤتمرات المتعلقة بالموضوع ونشر معلومات متخصصة هما من المعالم الهامة في إيجاد وعي عالمي مشترك يرشد حكوماتنا ويلزمها بمواصلة نضالها ضد جميع أشكال التمييز ضد الأطفال. وأوروغواي بلد من البلدان التي تحتل مركزا مرموقا في دليل التنمية البشرية. وفي هذا الصدد نود إبلاغ الجمعية بما أحرزناه من تقدم محسوس منذ ١٩٩٠، عندما ارتبطت أوروغواي بالالتزامات الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه.

إن الهدف الأساسي الدائم لأوروغواي ، بوصفها بلدا يحترم القانون احتراما عميقا، هو الالتزام باتفاقية حقوق الطفل، التي صدّق بلدنا عليها في ١٩٩٠ بقانونه رقم ١٣٧ ١٦ والتنفيذ الصارم لها. وتستطيع أن تذكر أوروغواي، أنها حققت، بنجاح، أهدافها الرئيسية من خلال البرامج التي نفذتها حكومات شتى خلال العقد الأخير، بما فيها تغطية جوانب الصحة والتغذية، وعدد المقيدين في المدارس، ومكافحة الفقر، وإدماج الأطفال في الحياة الاجتماعية للأمة.

إن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع أوروغواي ضمن البلدان التي تتمتع بمستوى عال من التنمية. وفي أحدث دليل، في عام ٢٠٠١، جاء ترتيب بلدنا السابع والثلاثين، وهو أعلى ترتيب بين بلدان أمريكا اللاتينية. ومن جانبها شهدت باستمرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن

أوروغواي هي البلد الذي يكافح الفقر بأكبر قدر من الفعالية، وأن لها أفضل أداء في توزيع الثروة ضمن بلدان أمريكا اللاتينية. وفي هذا الصدد، فإن ظروف معيشة أطفالنا تعكس بصفة عامة الوضع الملائم لسكاننا البالغين. وينبغي أن يشار إلى أن هذه الإنجازات قد تحققت إزاء خلفية من الانتكاس الاقتصادي، وهو أمر يبرز الالتزام الجاري والراسخ من جانب حكومات وإدارات أوروغواي المتعاقبة.

إن ٧٥ في المائة من ميزانيتنا الوطنية تخصص لمجالات اجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والرفاه الاجتماعي. والإنفاق على التعليم يمثل ١٥,٥ في المائة، كما تمثل الاستثمارات للصحة العامة ١١ في المائة من مجموع الميزانية. إن المعهد الوطني للأطفال، الذي هو الهيئة الرسمية المخصصة لتربية الأطفال والناشئين الذين لا عائلات لهم، له ميزانية أكبر من اثنين من فروع الحكومة، وهما فرعا التشريع والقضاء. إن هذه الأرقام، التي تعكس إرادة سياسية لتعزيز المساواة، لا تشمل الشبكة الواسعة من البرامج الرسمية والخاصة، والمؤسسات التي تقوم بعمل هام جدا.

وفي مجال التعليم نجحنا في تحقيق التحاق عام للأطفال الذين في السن السابقة للانخراط في المدارس، أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤ و ٥ سنوات – وهو جهد رائد في قارتنا. وفي أشد المناطق فقرا، يوجد في الوقت الحاضر ٦٥ مدرسة تعمل طول الوقت، وتوفر للطلبة من العائلات التي تضعضعت إمكانية الالتحاق طول اليوم بالمدرسة، مع إمدادهم بالطعام وبالمساندة النفسية. ولدى أوروغواي التمويل اللازم منذ الآن لمد نطاق هذه الخدمة إلى ٣٠٠ مدرسة ستقوم بخدمة ٥٠ ٠٠٠ تلميذ. وإنما هذا جزء من برنامج فعال وذكي لمكافحة الفقر وللقضاء على جذور التهميش. إن ٩٩ في المائة من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤ سنوات و ١٢ سنة، يغطيهم هذا النظام، ويعني ذلك أن نظام التعليم العام لدينا يبلغ فيه معدل التسرُّب مستوى منخفضا جدا، بينما معدل المواظبين هو ٩٨ في المائة. ونحن نوفر للتلاميذ الكتب الدراسية بالمجان، وشرعنا في إنشاء مدارس ذات لغتين، ونحاول التوسع في الحصص المتعلقة باستعمال الحاسوب أو اللغة الانكليزية.

إن الهيكل التعليمي الرسمي تستكمله مراكز مساعدة للأطفال وعائلاتهم، ترتبط بالمنظمات غير الحكومية، وبالرابطات في الأحياء السكنية، وبالمؤسسات الدينية التي تقوم، بدعم من الدولة، بخدمة شطر آخر يبلغ ١٨ ٠٠٠ طفل ممن ليس لهم بيت يأويهم. ونحن هنا نقدم فعلا تغطية كاملة للاحتياجات.

وقد تم عمل مرموق في مجال التحصين ضد الأمراض الرئيسية. كما حدث تراجع ملموس في أرقام الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهنا يفي بلدنا أيضا بتكليفات الجمعية العامة. إن ذلك كله يعكس تخفيضا رئيسيا في معدل وفيات الأطفال، الذي تراجع من ٣٠ في الألف في ١٩٨٤ إلى ١٤ في الألف اليوم. ونحن بالطبع غير مكتفين بذلك، ونجدد هنا التزامنا بالاستمرار في تخفيض هذه الأعداد الهامة. لقد كان هذا النجاح مستطاعا لأن الهيكل الاجتماعي في أوروغواي يشمل نسبة حصول على المياه الصالحة للشرب تبلغ ٩٨ في المائة، ومعدل فقر يبلغ ٦,٥ في المائة، وهو معدل مستمر في التناقص من مستوى ١٩٩٠ الذي كان يبلغ ١١,٨ في المائة، كما يشمل برنامجا للتغذية يكفل أن تستطيع أوروغواي أن تفي بمقاييس الأمم المتحدة واليونيسيف في هذا الصدد. ومع ذلك فإن ٣,٤ في المائة من أطفالنا الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يعانون من سوء التغذية و ١,٢٢ في المائة من سوء تغذية خطير. إن هذا الواقع يجعلنا مضطرين إلى الاستمرار في العمل بنشاط.

ونتيجة لصدمات خارجية يعاني بلدنا اليوم كسادا اقتصاديا مستمرا منذ ٤ سنوات. ولذا فمن الجائز أن تكون

بعض الأرقام المتعلقة بالفقر وبالاستبعاد الاجتماعي قد تزايدت في السنوات الأخيرة. ولكن ليس من شك في أنه من خلال التمويل الدولي لدينا الآن ١٦٠ مليون دولار للبرامج المتخصصة المكرسة للأطفال وللأسر، ولرفع مستوى الإسكان الذي يقل عن المستوى القياسي. ونتيجة لذلك نحن اليوم في موقف يسمح لنا بأن نؤكد أننا سنتغلب على الصعوبات الحالية.

ورغما عن كل هذه النتائج المشجعة، فما زالت هناك بعض المشاكل. وهنا أمام الجمعية العامة تلتزم أوروغواي بالسياسات الآتية في السنين المقبلة: أن تخفض معدل وفيات الأطفال أكثر مما سبق؛ وأن تحقق تقدما أكثر في الحرب ضد الفقر والتهميش؛ وأن تكافح ظاهرة تزايد حمل غير البالغات التي بدأت تتجلى في كل المجتمعات بما فيها مجتمعنا؛ وأن تجتذب الصغار الذين أسقطوا التعليم إلى النظام التعليمي في المرحلة المتوسطة؛ وأن تنفذ نظام السجون الخاصة، الذي أقره البرلمان جزئيا، عن طريق إقرار قانون بشأن الأطفال والمراهقين من أجل مواجهة مشكلة الشبان الخارجين عن القانون مواجهة حاذقة فعالة؛ وأن تكثف برامج التخفيف من مشكلة أطفال الشوارع.

إن التقدم الذي حققته بلادي في العشر سنوات الماضية قد وضعنا في مركز نستطيع منه التعهد أمام الجمعية العامة بأن أوروغواي، البلد الصغير، سيتمكن من حل المشكلة الحالية التي تواجهها أقطار أخرى كما علمنا.

بطبيعة الحال نود أن نهنئ كل المشاركين من رؤساء دول ومنظمين لهذه الدورة. إن كل ما نقوم به من أجل الأطفال لن يرقى، رغما عن كل هذا، عن القليل إن لم يحقق العالم السلام والتسامح والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. نحن هنا لصياغة سياسات موالية للأطفال. ولكن فضلا عن هذا، فنحن هنا لتأمين عالم من السلام والتسامح لهم في الحاضر والمستقبل. وفي الختام، تود أوروغواي أن تعيد تأكيد إخلاصها للقانون الدولي والديمقراطية والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، أود أن أذكر المتكلمين بأن بياناتهم في المناقشات لا تزيد عن خمس دقائق.

والآن تستمع الجمعية العامة لكلمة من فخامة السيد علي محمد شين، نائب رئيس جمهورية تنزانيا.

السيد شين (تنزانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم ولأعضاء هيئة المكتب عن تهانئنا الخالصة لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. كما أود أن أشكر رئيسة اللجنة التحضيرية، سعادة السيدة باتريشيا دورانت وأعضاء هيئة مكتبها لما قاموا به من عمل مضنٍ في الإعداد لهذه الدورة.

ويعرب فخامة رئيس تنزانيا، السيد بنيامين وليام مكابا، عن شديد أسفه لعدم استطاعته حضور هذه الدورة الهامة لضرورات عمله، إلا أنه يبعث بأطيب تمنياته بنجاح الدورة.

واستتباعا للقمة العالمية للأطفال، عقدنا قمة قومية في عام ١٩٩١ تمخضت عن خطة عمل قومي تمت الموافقة عليها. واتفقنا حينذاك على خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، ومعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة نصف معدلات ١٩٩٠ وذلك بحلول عام ٢٠٠٠. وعقدنا العزم على زيادة التعليم وتوفير مياه الشرب النظيفة والإصحاح للجميع. وواقع الأمر أننا سجلنا خلال الخمسة أعوام الأولى تقدما مُرضيا. غير أن قصة التقدم هذه أفسدها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ويشكِّل الأطفال في تنزانيا ٥٤ في المائة من السكان. واعترافا بهذه الحقيقة، صاغت حكومتي سياسات واستراتيجيات لمواجهة التحديات المتزايدة لتنمية الأطفال. ووضع برنامج رؤية التنمية التنزانية لعام ٢٠٢٥، واستراتيجيات تخفيض الفقر وبقاء الأطفال، وبرنامج الحماية والتنمية. بالإضافة إلى هذا، قمنا بسن التشريعات الهادفة إلى حماية الأطفال من الاستغلال والمحافظة على حقوقهم الأساسية. وفي الوقت ذاته، تتخذ حكومتي الإجراءات للمصادقة على الميثاق الأفريقي لحقوق ورعاية الأطفال والبروتوكولين الاختياريين الخاصين بميثاق حقوق الطفل.

وفي تنزانيا، تبلغ نسبة العائلات التي لا تستطيع مواجهة حاجاتها الأساسية أكثر من ٥٠ في المائة. وفي ضوء هذه الظروف، يحدد الفقر كل جانب من جوانب تنمية الأطفال. وفي أغلب الاحتمالات ينتهي أمر الطفل الذي يولد في الفقر إلى الفقر. ولذا فإن علينا أن نكسر دائرة الفقر من أجل تحقيق عالم صالح للأطفال. وفي هذا الصدد، فإن عملنا يقيده فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي تبين أنه من أخطر ما يهدد تحقيق حقوق الأطفال. وفي بلادي، يؤثر نقل الأم للإيدز إلى طفلها حوالي ٨٠ ٠٠٠ من المواليد. وتواجهنا الآن مشكلة تعبئة المصادر والشراكات الضرورية التي تعتبر ذات أهمية قصوى في مواجهة ذلك الوباء. كما بدأت حكومتي، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من شركاء التنمية الآخرين في إنشاء خمسة مواقع لبرامج نقل المرض من الأم إلى الطفل. وهي تتوخى إتاحة الاستشارات والاختبار وعلاج الأمهات الحاملات التي أسفر تشخيصهن عن الإصابة بـ ''الإيدز''.

ومما يزيد الطين بلة، أن انتشار الصراعات في أقطار كثيرة لم ينج الأطفال من خطره. وفي بعض الحالات، أرغم الأطفال على التجنيد، بينما أجبر أطفال آخرون على الانتقال إلى أراض غريبة عليهم مما تسبب في قطع الطريق أمام نموهم كأطفال وفي انتهاك حقوقهم الإنسانية. ولمثل هؤلاء الأطفال، لم يخلق بعد العالم الصالح لهم. وبما أن السلام مرادف للتنمية، التي تمكِّن الأطفال من النمو، فإننا نتحمل مسؤولية حماية أطفالنا من أهوال الصراع المسلح.

وفي العديد من البلدان النامية، تطغى خدمة الديون الخارجية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومما لا شك فيه أن الأطفال في البلدان الفقيرة هم الذين يتحملون أقسى النتائج. ولقد دعت حكومتي دائما إلى توفير التمويل المستدام للدَين كعنصر هام في تعبئة الموارد. وإننا نقدر كثيرا جهود المجتمع الدولي في سبيل حل مشكلة الديون التي تستحيل استدامتها في الإطار الموسّع لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. أما وقد بلغنا نقطة الانتهاء، فإن تنزانيا توجِّه الموارد التي خدمت بها الدَين الخارجي إلى قطاعات أولوية مثل التعليم والصحة والمياه والطرق الريفية.

وفي الختام، إن أهم حاجات الطفل الأفريقي هي السلام والتعليم والصحة الجيدة والحب. وواقع الأمر أن كل الأطفال يطالبون أن تتاح لهم فرصة العيش كأطفال، مثلما أعاد منتدى الطفولة تأكيده. ذلك لأن الفترة التشكيلية من أعمارهم، إن تبددت، فلا يمكن استعادتها. ومن المؤسف أنه في الوقت الذي تكدست فيه موارد هائلة في العالم، فإن أطفال اليوم يأجرون طلبا للخدمات الأساسية. ونحن مدينون لأطفالنا بأن نعبئ الإرادة السياسية الضرورية لتوفير حاجاتهم الأساسية. وعلينا ألا نفشل في هذا. والموقف جد عاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة فخامة أليخاندرو توليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس توليدو مانريكي (تكلم بالإسبانية): جئت إلى هذه الدورة الاستثنائية من دورات الجمعية العامة،

وموضوعها ''عالم صالح للأطفال'' لكي أؤكد التزام بيرو بميثاق حقوق الطفل وبالالتزامات الأخرى الناجمة عن القمة الإسبانية/الأمريكية اللاتينية العاشرة التي عقدت في بنما في عام ٢٠٠٠، وعن القمة الحادية عشرة التي عقدت في ليما في عام ٢٠٠١. جئت لأؤكد التزام بلادي بصالح الأطفال.

في البلدان النامية مثل بيرو، يصيب الفقر بصفة خاصة النساء والأطفال. وقد آن الأوان للعالم، المسلح برؤية مستقبلية، أن يواجه تحديات عالم معولم وتنافسي. يجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون محصورين في نطاق تكنولوجيات جديدة. إننا لا نستطيع أن نعيش على هذه الثقافة الجديدة، ثقافة CNN وحدها. إننا لا نستطيع أن نعيش على وسائط الإعلام وعلى الإنترنت فقط. إن التحدي العالمي اليوم يتطلب تحالفا استراتيجيا بين دوائر الأعمال والدولة والمجتمع المدني، لمعالجة مشكلة فقر الأطفال.

إن حكومتي وأنا شخصيا ، ملتزمان إزاء أطفال بيرو و ''مستيزو'' أمريكا اللاتينية (أي سكانها المولدين) والعالم النامي. وهذا الالتزام ليس هو المشيئة السياسية لزعيم بمفرده. وليس أيضا نتيجة لتحليل قام به أستاذ جامعي. وإنما هو التزام من شخص، منذ فتح عينيه في أول يوم من حياته منذ ٥٦ عاما، قد اكتشف، كطفل، الفقر المدقع وواجه سحنته. إنني لا أستطيع أن أنسى تلك السحنة. ونتيجة لذلك، كرئيس دولة، أؤكد من جديد في هذه الجمعية التزامي بأن أكافح الفقر كفاحا مريرا، خصوصا فقر الأطفال. إني ملتزم مرة أخرى بأن أجعل الإنفاق الاجتماعي أولوية تحتل مركز الصدارة، بتخصيص أموال للاستثمار في التغذية والصحة والتعليم.

وإني مقتنع اقتناعا مطلقا بأنه لا يوجد استثمار يمكن أن تقوم به أسرة أو مجتمع أفضل من الاستثمار في عقول شعبنا، وخصوصا في عقول الأطفال. إن البرهان التجريبي دامغ على نطاق العالم كله. فالمقدرة الفكرية للإنسان تتشكل خلال السنوات الخمس الأولى من الحياة، حتى خلال فترة الحمل. ونتيجة لذلك إذا ما عالجنا مسألة تنمية العالم برؤية مستقبلية، نحتاج إلى أن نستثمر المزيد في أطفالنا. إني أعرف أن مثل هذا الاقتراح سيبدو خاويا إذا كنا لا نسعى كذلك إلى طرائق خلاقة لتمويل مثل هذا الإنفاق الاجتماعي الجديد. ولذا أعلن هنا أن حكومتي قررت أن تخفض بقدر محسوس الإنفاق العسكري، في سبيل إعادة توجيه الموارد إلى الإنفاق الاجتماعي، خصوصا الإنفاق على الأطفال.

وأود أن أوجه كلامي إلى البلدان المتقدمة النمو وإلى قيادات الأعمال التجارية في العالم. إني أقول لهم: إننا لا نطلب منحا، إنما اسمحوا لنا بأن نسعى إلى إيجاد مستقبلنا الذاتي. لا تعطونا غذاء لتخفيف فقرنا، إنما افتحوا أسواقكم، كما تطلبون منا أن نفعل. فبالأسواق، نستطيع أن ننتج وأن نوجد فرصا للعمل، وأن يكون لنا دخل وأن نستثمر المزيد في التغذية والصحة والتعليم.

وأخيرا فلنستعمل التكنولوجيا والمهارات الإدارية للقطاع الخاص كي نوجه المشروعات الاجتماعية توجيها أفضل، خصوصا لمصلحة فقراء الأطفال في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) إلى إلقاء بيانه: أدعو الآن معالي السيد مورلي مانوهار جوشي، وزير تنمية الموارد البشرية في الهند.

السيد جوشي (الهند) (تكلم بالهندية ، وقدم الوفد نص حديثه بالانكليزية): إن الأطفال هم أهم أساس للمجتمع؛ فهم يشكّلون مستقبله. ولذا لا يعدو الأمر أن يكون مناسبا أن تتلاقى أمم العالم في هذه الدورة الاستثنائية كي تؤكد من جديد التزامها المشترك إزاء الأطفال وتتعهد باتخاذ تدابير محددة يمكن أن تضع الأطفال في مكان الصدارة ولا تهمل طفلا خلال العقد القادم.

إن أطفال العالم لا يستطيعون حقا أن يترعرعوا ويكونوا آمنين إلا في عالم من السلام وعدم العنف وعدم الاستغلال. ودعوني أقتبس من المهاتما غاندي الذي قال، منذ عدة عقود، ”إذا شئنا أن ندرك السلام الحقيقي في هذا العالم، وإذا كان لنا أن نشن حربا حقيقية ضد الحرب، فعلينا أن نبدأ بالأطفال“.

إننا راضون حقا عن التركيز الذي يوجه إلى تعزيز الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية والوحدة الأولى التي تعنى بإسداء العناية اللازمة، والمسؤولة عن تربية الأطفال وضمان حمايتهم. ونحن سواء من الناحية التقليدية أو في الهند المعاصرة، نعتقد أن حق الإنسان في أن تكون له أسرة هو أول وأهم حق من حقوق الأطفال، وأن الأسرة هي الوحدة التي لها أشد ضرورة حيوية لتغذية الطفل بما يحتاج إليه من حب وأمن عاطفي وحماية.

وينظر إلى الطفولة على أنها سلسلة متصلة تشمل مراحل مختلفة، ولا بد من التصدي لكل مرحلة منها بشكل مختلف. ففي تقاليدنا يجب أن يحصل الأطفال على حب لا حدود له من الأسرة خلال السنوات الخمس الأولى. وبعد ذلك وإلى سن الـ ١٦، يجب تلقينهم مفهوم الصواب والخطأ ومعنى القيم والواجبات. وبعد سن الـ ١٦، ينبغي للطفل ولأبويه أن يتقاسموا معادلة الصداقة. إن القيم وروح الواجب التي جرى تلقينها في الطفولة تصبح أشد القوى في سن البلوغ، وتقوي كذلك المجتمع.

فلنعقد العزم على تعزيز الأسرة باعتبارها الوسيط الأقرب إلى الناحية الطبيعية لتوفير الحماية والرفاهية والتنمية للأطفال ولحماية حق الطفل في أن يكون طفلا. وبالنسبة للأطفال التعساء الذين حرموا حب الأسرة وعنايتها، فلنعالج احتياجاتهم بتعاطف وحنان ولننشئ عالما يكون فيه لكل الأطفال بيت وغذاء واف وتعليم وفرصة لتنمية قدراتهم كاملة.

إن الفقر هو حقا أشد عدو للأطفال ، وينبغي أن يبدأ تخفيف وطأة الفقر من الأطفال. والتنمية المثلى للموارد البشرية هي العامل الوحيد الأشد أهمية والأبقى أمدا للقضاء على الفقر، لأن التنمية الاقتصادية أمر يتسارع من خلال الاستثمار في صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم. والتخفيف من وطأة الفقر هو هدف جميع البرامج لدى حكومة الهند ويحتل الأطفال مكان السويداء في تلك البرامج.

لقد كانت إنجازاتنا المتعلقة بجميع المؤشرات الخاصة بالأطفال إيجابية خلال العقد الماضي، وإن لم تكن شاملة. وبالرغم من أننا ندرك أن الطريق لا يزال طويلا، فإن التحدي لا يردعنا. وقد بدأنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ برنامج ”سارفا شيكشا ابهيان“، وهو برنامج وطني يهدف إلى تعميم التعليم الابتدائي في سنة ٢٠١٠، مع التركيز بشكل خاص على البنات.

وتم تحقيق تقدم على التعديلات الدستورية لتشمل الحق في التعليم المجاني والإجباري كحق أساسي لجميع الأطفال من سن ٦ إلى ١٤. وستكون اللجنة الوطنية للأطفال هيئة قانونية لحماية ورصد حقوق الأطفال، ولمراجعة تنفيذ القوانين والبرامج التي تستهدف الأطفال.

وبدأنا أيضا بمهمة محاربة سوء التغذية في إطار زمني محدد، وتهدف بشكل خاص إلى كسر دائرة العلاقة بين الأجيال التي كانت متبعة حتى الآن. وتم إنشاء أجهزة لتوفير الغوث وإعادة التأهيل، ولتخفيف الضرر على الأطفال في المناطق المتأثرة بالكوارث والعنف.

والتزمنا معا من خلال مداولاتنا بتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة من أجل الأطفال. وبالرغم من أننا لم نحدد مقدار الأنصبة المعينة للموارد التي ستحشد من المصادر المحلية والدولية، فإن اجتماعنا معا لتبني هذه الأهداف دليل على قبولنا بالمسؤولية المشتركة.

والهند موطن ٣٨٠ مليون طفل، وهو أكبر تعداد سكاني للأطفال في العالم، وتؤكد حكومتي مجددا التزامها بالحقوق، والحماية والتنمية، الكاملة لكل طفل في بلدنا. وبينما نعزز تعهدنا اليوم، دعونا نحوّل إجماعنا إلى أفعال، ونتغلب على كل تحد يواجهنا ونحوّل شراكتنا إلى صيغة متماسكة نرتبط بها في هذه الدورة الخاصة، لكي تؤثر على كل طفل. ودعونا في هذه اللحظة نتشارك بجمال خاتمة ''السلوكا للريخ فيدا'':

''ليكن عزمنا مشتركا، وقلوبنا مشتركة،
وأفكارنا مشتركة، كي تعم الوحدة بيننا''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيتر ماجفاسي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة في سلوفاكيا.

السيد ماجفاسي (سلوفاكيا) (تكلم بالروسية): سيدي، أود أولا أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخاصة الثانية والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل.

تصادق سلوفاكيا على الكلمة التي أدلى بها مندوب إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنه يشرفني ويسعدني أن أدلي بكلمتي بالنيابة عن جمهورية سلوفاكيا لأحيط الجمعية علما بالجهود التي بذلتها بلدي في مجال ذي أولوية اليوم، وهو حماية الأطفال.

دعوني أعبر عن امتناني وتقديري للعمل الممتاز الذي قامت به اللجنة التحضيرية المناط بها تحضير الوثيقة النهائية، ''عالم لائق بالأطفال''. أود أن أؤكد أيها السيد الرئيس، بأن سلوفاكيا تستمر في تقديم دعمها لهذه الدورة الخاصة الهامة ولنتائجها الناجحة.

تعلق سلوفاكيا أهمية كبيرة على حماية وتعزيز حقوق الطفل، وكذلك على المعاهدات التي تم التوصل إليها في هذا المجال. ونكرس اهتماما مستمرا لحقوق الطفل، ونقوم باتخاذ التدابير، وبشكل خاص في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، وكذلك تدابير توفير المأوى والخدمات الطبية.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزناه وأحرزته الدول الأخرى، هناك الكثير مما يجب على المجتمع الدولي أن يفعله لضمان سعادة الأطفال.

ويضمن دستور سلوفاكيا حماية الزواج والأبوة والأمومة والأسرة. والحماية الخاصة مضمونة للأطفال والأحداث. ويتمتع الأطفال بحقوق متساوية في كنف الزواج الشرعي أو خارجه. والوالدان مسؤولان عن العناية بالأطفال وتربيتهم وتعليمهم، وفي الواقع، للأطفال الحق بالتمتع بعناية الوالدين. ويمكن تحديد حقوق الوالدين، ويمكن تفريق الأطفال عن والديهم، ولكن بعد قرار من المحكمة فقط، وفقا للقانون. وإضافة إلى ذلك، يتمتع الوالدان اللذان يرعيان الأطفال بحق المساعدة من الدولة.

وفي سنة ١٩٩٨ قمنا بسن قانون يتعلق بالمساعدة الاجتماعية يشمل هذا الموضوع. ويوفر القانون الحق في أوضاع معيشية أساسية، وكذلك العناية الوقائية وغيرها من أنماط العناية الصحية. ويوفر المساعدة المادية والمتطلبات الاجتماعية، والمشورة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية والقانونية، والخدمات الاجتماعية، ومزايا المساعدة الاجتماعية، والتعويضات النقدية وعلاوات التمريض.

وأنشأت سلوفاكيا في سنة ٢٠٠٠ اللجنة السلوفاكية لحقوق الطفل. وتتألف من ممثلين عن الهيئات المركزية وإدارة الدولة، والحكومة المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وتقترح اتخاذ تدابير لحل هذه المسائل.

وقد تم البدء ببرنامج وقائي يعالج وضع الأطفال في المجتمع. ويكرس اهتماما خاصا لحماية الأطفال من الأذى

الجسدي والنفسي، واستعمال المخدرات وغيرها من الظاهرات الاجتماعية المرضية. وتركز أيضا على الأطفال الذين يتلقون العناية المؤسساتية والبديلة، وعلى من يكون في أوضاع تتعرض فيها حياتهم للخطر.

وأصبحت سلوفاكيا دولة طرفا في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأطفال والتعاون المتعلقة بالتبني بين الأقطار، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٨٠ بشأن المظاهر المدنية لاختطاف الأطفال الدولي، والاتفاقية الأوروبية لسنة ١٩٨٠ بشأن الاعتراف وتنفيذ القرارات الخاصة بالوصاية على الأطفال واستعادة الوصاية على الأطفال.

وتبذل جهود كبيرة حاليا لتغيير المعايير القانونية المدنية، والعائلية، والجنائية، وقانون الضمان الاجتماعي. ولا يزال أمامنا تحد كبير ألا وهو تطوير خطة عمل وطنية بشأن حقوق الطفل، والتي يجب إنجازها في شهر حزيران/يونيه من هذه السنة.

وتنشط عدد من المنظمات غير الحكومية في مجال حماية ومساعدة الأطفال. وتستهدف جهودهم توفير المساعدة المالية، وإكمال ما توفره الدولة. وتقدم الدولة الدعم المالي للمشاريع الخاصة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، والتي لا تهدف إلى مساعدة الأطفال فقط بل أُسر بكاملها ممن هي في حالة ضيق شديد. وتقوم بمساعدة الأطفال الذين يعانون من الإعاقة العقلية والجسدية، والأطفال ذوي المتطلبات الخاصة، والأطفال الذين يتلقون رعاية مؤسسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندرياس موشوتاس، وزير العمل والتأمين الاجتماعي في قبرص.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لبلدي، قبرص، ولي شخصيا، أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وأود أن أنقل إلى الجمعية العامة التحيات القلبية من رئيس جمهورية قبرص، السيد غلافكوس كليريدس، وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على التنظيم الممتاز لهذه الدورة الاستثنائية.

إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، واتفاقية حقوق الطفل، التي دخلت حيز النفاذ في السنة نفسها، كانت من المعالم على طريق تاريخ قضايا الأطفال. فللمرة الأولى على الإطلاق، تم بناء توافق للآراء السياسية حول الأطفال، وضعهم بعزم في جدول الأعمال الدولي. وقد احتضنت القمة المبادئ الواردة في الاتفاقية وكانت في الواقع أول حركة عالمية تتطلع إلى تحويل تلك المبادئ إلى أعمال.

إننا نعترف بأن كثيرا من التقدم قد أحرز في السنوات التي انقضت منذ مؤتمر القمة، خصوصا في مجالات استمرار البقاء والصحة. ونحن نوافق مع ذلك على تقييم الأمين العام، الذي يقول إن الكثير لا يزال مطلوبا عمله لتحقيق أهداف القمة. وإني واثق أن هذه الدورة الاستثنائية سوف تتصدى للتحدي الماثل في الأخذ باستراتيجيات ستقوم ليس فقط باستكمال جدول الأعمال الذي لم يتم إنجازه الذي خلفه مؤتمر القمة العالمي، وزيادة تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالطفل، بل ستسهل كذلك ممارسة تلك الحقوق، مع التركيز بصفة خاصة على المشاركة النشطة من الأطفال في المجتمع.

وسعيا إلى تلك الغاية، أعتقد أن الدورة الاستثنائية ينبغي أن تركز على أهمية الاستثمار في الأطفال وغرس رؤية جديدة للأطفال – رؤية تعتبر أنهم ليسوا فقط مجرد أشياء تجب حمايتها ومتلقين سلبيين للخدمات، وإنما كرعايا قانونيين لهم حقوق الذاتية، ولهم القدرة على المشاركة في صنع القرار في الشؤون التي تخصهم.

إن قبرص هي جزيرة صغيرة في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ تعداد سكانها زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة. وهي من الناحية التقليدية مجتمع يحتل فيه الطفل مكان المركز، مع التركيز بقوة على الأسرة، مقوما بمقياس القيم المجتمعية. ومنذ المراحل الأولى لإنشاء الجمهورية في ١٩٦٠، تطلعنا إلى تحسين حالة الأطفال وصدقنا على جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع والصادرة عن الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية ومجلس أوروبا. ونتيجة لذلك، وضعنا إطارا تشريعيا شاملا، وكذلك سياسات وهياكل اجتماعية، للوفاء باحتياجات الأطفال ولمساندة الأسر في تربية أطفالها.

إن رغبتنا في إنشاء عالم أفضل لجميع الفئات الضعيفة في المجتمع، بما فيها الأطفال، أمر يتبدى في إنفاق الدولة على تنفيذ برنامج اجتماعي، يمثل ٣٧ في المائة من مجموع الإنفاق العام. وتعمل الحكومة، اعترافا منها بأهمية العمل المشترك لتعزيز التنمية الاجتماعية، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية ومع مجالس المجتمعات المحلية، بتوفير المساعدة التقنية وبإعطاء المنح السنوية لتشغيل البرامج والخدمات الاجتماعية. وفي العام الماضي وجهت ٥٠ في المائة من منح الدولة لبرامج الأطفال التي يقوم بتنفيذها القطاع الطوعي.

ونحن لا ندّعي أنه لم يعد هناك مجال لتحسين أوضاع الأطفال في قبرص. وعلى أساس خبرتنا في رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وتمشيا مع الاتجاهات الدولية الإيجابية بشأن الأطفال، نركز في الوقت الحاضر على تحسين التنسيق بين سياسات وبرامج الأطفال على المستويات الحكومي وغير الحكومي والخاص؛ وعلى تحديث التشريع والإجراءات الإدارية التي تكفل مشاركة الأطفال في القرارات التي تخصهم؛ وعلى القيام بالتجميع المنتظم للبيانات بشأن الأطفال: وعلى رفع مستوى وعي الجمهور بحقوق الأطفال في المشاركة.

إن هذه الأهداف قد أدرجت في خطة عمل وطنية من أجل الأطفال، تغطي الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، وأعدت في تعاون وثيق مع جميع الأطراف المعنية بقضايا الأطفال، سواء من القطاع الحكومي أو القطاع غير الحكومي. ومما يؤسف له، مع ذلك، أن الحكومة يحال بينها وبين تنفيذ خطة العمل الوطنية هذه لمصلحة جميع الأطفال في قبرص. فبسبب استمرار احتلال بلد مجاور لما يقرب من ٣٧ في المائة من أراضينا، فإن الأطفال والعائلات التي تعيش في المناطق المحتلة لا يمكن التوصل إليهم. وفي حالة قبرص، فإن إنشاء عالم صالح للأطفال أمر يقتضي تسوية سياسية تسمح لجميع الأطفال القبارصة، بصرف النظر عن منشئهم، أن يكون لهم فرص متساوية للتمتع بالخدمات، حتى يستطيعوا أن يعيشوا في سلام وأن يتمتعوا بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها حقهم في أن يتشاركوا بحرية بعضهم مع بعض وأن يتعلم كل منهم من ثقافات الآخرين.

إن العالم الصالح للأطفال يقتضي إيجاد سلام يعم العالم كله. وإذا شئنا أن ننشئ مستقبلا سلميا ومأمونا لأطفالنا – أي مستقبلا يسمح لهم بأن يدركوا حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية – ينبغي أن نربط بين عملنا وبين برامج بناء السلام. ويجب أن تكون لدينا الإرادة السياسية للاستثمار في أطفالنا لتسهيل مشاركتهم النشطة في المجتمع، ليس فقط من أجلهم بل كذلك من أجل نفع المجتمع ككل. ذلك أن الأطفال، الذين توفر لهم ظروف تكفل بقاءهم وحمايتهم وتنميتهم، ويحصلون على فرص للمشاركة في عمليات صنع القرار التي تخصهم، سوف ينمون نموا يحقق إمكانياتهم البشرية الكاملة ويصبحون أعضاء نشطين وواعين في المجتمعات الديمقراطية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بولا بلومفيلد، وزير التربية في تونغا.

السيد بلومفيلد (تونغا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وميزة لي أن أتحدث أمام الجمعية بالنيابة عن حكومة وشعب وأطفال مملكة تونغا، بمناسبة هذه الدورة الاستثنائية الرئيسية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، وكذلك السيدة عنان، لدعوتهما صاحب السمو الملكي الأمير أولوكالالا لافاكا أتا، رئيس وزراء تونغا، وزوجته الكريمة، الأميرة ناناسيباو، ليحضرا شخصيا هذا الاجتماع الجوهري.

إن أصحاب السمو لا يمكنهم الحضور هنا معنا هذا الأسبوع بسبب ارتباطات سابقة، غير أن أفكارهم وتمنياتهم الطيبة معنا بينما نتداول في المسائل الخطيرة المتعلقة بالأطفال حول العالم.

يعود اعتراف تونغا الرسمي بسعادة وحقوق الطفل إلى سنة ١٩٢٧، عندما شرّع البرلمان لأول مرة التعليم الإجباري. ولا يزال التعليم اليوم إجباريا ومجانيا لجميع الأطفال بين سن ٥ إلى ١٤، إلا إذا أكمل الطفل ست سنوات من التعليم الابتدائي. ولم تنخفض المخصصات الحكومية للتعليم عن ١١ في المائة من إجمالي الميزانية خلال الخمس سنوات الماضية، وهي دائما تحتل المرتبة الأولى من إنفاق الدولة، أو المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الرعاية الصحية. وبالتزام الحكومة بتطوير التعليم، تم تحقيق حرية الوصول الشاملة للتعليم الابتدائي منذ وقت طويل وكفالة التعليم الثانوي للمرة الأولى في سنة ٢٠٠١

غير أنني لم أحضر اليوم لأتباهى بإنجازات تونغا في الصحة والتعليم، بل لأشترك مع كل منظمة ودولة وهيئة ممثلة هنا لأبدي وأعبر بشكل كامل عن دعم والتزام تونغا برفاهية وسعادة الأطفال حول العالم. وأثني على الأمم المتحدة لمبادرتها المثيرة لجمع رؤساء الدول أو مندوبيهم لمناقشة قضايا هامة تتعلق بالطفل وللتعبير عن تقديرنا للعقد الدولي لثقافة السلم واللاعنف بشأن أطفال العالم.

وكانت تونغا منذ فترة غير بعيدة متأخرة في مناقشة مسائل تتعلق بإيذاء الطفل والعنف بسبب قيم ثقافية ومحرمات أخلاقية، غير أنه نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المتسارعة ظهرت الحاجة الماسة للخروج عن هذا الصمت. وتمثل الأمم المتحدة للعديد من بيننا أملنا في السلم، والرؤية التي تدعو إليها ستصبح الرؤيا التي ندعو إليها ونحاول غرسها في عقول أطفالنا.

تونغا شعب سكانه شباب، وهذا سبب أعظم لأن تعطي تونغا أهمية كبيرة لشعبها الشاب من أجل إغنائهم كأعضاء أساسيين في المجتمع، وشركاء تنمية أساسيين، وقادة المستقبل للشعب. وبسبب حساسية دول الجزر الصغيرة والأطفال لأخطار مظاهر معينة من العولمة، سيبقى أطفالنا معرضين للخطر ويستمر وجود آثار خطرة على سعادتهم إذا لم نجد الوسائل لحمايتهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كومالو (جنوب أفريقيا).

من واقع خبرتي كأب وكوزير للثقافة ووزير مسؤول عن الشباب والرياضة والثقافة، مما يبعث على الحزن والقلق العميقين أن نرى الأطفال في بلدي مدمنين على المخدرات يتسكعون ويتعاركون في الشوارع. أسأل نفسي على الدوام: ''ما هو الخطأ الذي ارتكبته؟ ماذا فعلت؟'' كما أن عليَّ أن أسأل ''هل أنتم تشاطرونني نفس مشاعر القلق؟''.

ولا شك بأن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل ستكتسي أهمية فائقة في مناقشات هذا الأسبوع. وقد صادقت جمهورية تونغا على الاتفاقية في سنة ١٩٩٥. وهذا

يعكس بشكل إضافي إرادتها السياسية لتحسين رفاه الأطفال في المملكة، وأُسست في سنة ١٩٩٧ لجنة تنسيق وطنية، للأطفال تشمل منظمات حكومية وغير حكومية على قدم المساواة، ذات ولاية شاملة لتوفير النصح حول السياسة للحكومة. وتعتبر تونغا دمج النساء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أمرا حاسما لتحقيق أهداف الحركة العالمية المعنية بالطفل وبشكل خاص حملة ''قل نعم للأطفال''.

وأذكر ''النساء'' لأنهن يلعبن دورا هاما كأول معلم فهن اللائي يحملن ويربين الطفل خلال سنوات تكوينه الأساسية. وحق الطفل في أن يكون له أم تمنحه الحب والرعاية أمر مهم، لأنه بدون عناية عطوفة وحنونة، ماذا سيكون مستقبله إذا لم تُزرع جذور الحب والسلام في الأعماق.

وذكرت المنظمات غير الحكومية لأنها تصبح شريكا أساسيا في التنمية بشكل متزايد. وفي حالة تونغا تستمر في ملء الفجوات بين الأم كمعلم أول والتعليم الابتدائي الرسمي عن طريق مرافق العناية الخاصة بالأطفال الصغار، وكذلك بين التعليم الثانوي ومكان العمل، من خلال التعليم التقني والمهني وفرص التدريب. وإذ نأخذ ذلك بالحسبان، إن هدف الحكومة الآن هو تضمين الأطفال من سن الثالثة إلى الرابعة في برنامج التعليم الأساسي. وتتوقع تونغا هذه السنة افتتاح معهد التعليم العالي، بما في ذلك التعلم عن بُعد عبر أساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ستعزز فرص التعليم في قطاعات ما بعد الدراسة الثانوية والتعليم غير الرسمي.

هناك كلام عن ظهور بغاء الأطفال في بلدنا. وهذا مظهر من مظاهر تعرضنا المتزايد للثقافة الغربية والهجرة. وتدل الإحصاءات الفجة على أن إنفاق الأسرة في تونغا أعلى من دخلها. وتعرّض مشكلة البطالة المتزايدة الكثير من الناس للفقر والإحباط. وبالنتيجة تصبح تجارة الجنس مغرية لعدد من الفتيات بسبب الفوائد المالية. وفي جهود مكافحة مثل هذه النشاطات، أنشأت صاحبة الجلالة، ملكة تونغا، ملجأ لحماية الفتيات والمحافظة عليهن. وكذلك استجاب مركز النساء والأطفال لحاجات الفتيات اللائي كن يعملن في بيت الدعارة الوحيد في تونغا بمساعدات عاجلة من خلال مدهن بالمأوى والغذاء والكساء.

وأنا على قناعة بعد عرض موجز لوضع الأطفال في تونغا بأن نتائج هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ستعزز بقوة إسهام الأطفال في التنمية الوطنية. وآمل بإخلاص أن يكون محفل الطفل ومحفل قيادة المرأة بشأن الأطفال المعقود هذا الأسبوع عنصرا لا غنى عنه في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، يمكّن المشاركين من إرساء روابط صداقة، وتعاون، وتفاهم متبادل لجعل العالم مكانا أفعل وأكثر أمنا وأكثر سلاما.

وأود أن أؤكد، بالإضافة إلى ذلك، الأهمية التي تعلقها تونغا على اجتماعات الدورة العادية ومناقشات المائدة المستديرة. وهي قطعا ستوفر لتونغا ثروة من المعلومات والفرص و، مما له نفس الأهمية، الزخم اللازم لتنقيح خطة عملها الوطنية من أجل الأطفال.

واسمحوا لي أن أعرب للجمعية عن تأكيدي الشخصي على أن تونغا مستعدة للاضطلاع بدورها الكامل في هذا الكفاح الدولي من أجل تعزيز مكانة الطفل وضد الإساءة الخبيثة لأكثر حقوق الطفل مكانة أساسية.

وإنني مراعاة للحدود الزمنية وتوخيا للإيجاز قرأت فقط مقتطفات من بياني الكامل، الذي عُممت نسخ منه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية الهامة، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

وبالرغم مما تحقق من إنجازات إيجابية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، للنهوض بالطفل، تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وبرنامج عمله وإعلانه فإن الملايين من أطفال العالم، خاصة أطفال الدول النامية، ولا سيما الأقل نموا، يعيشون في بيئات اجتماعية واقتصادية وبشرية في غاية الصعوبة، وذلك لاستمرار تفشي حالات الفقر وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأمية والبطالة وتدهور البيئة وأزمة الديون وتراجع حجم المساعدات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية المقدمة لها من الدول المانحة والمؤسسات الإنمائية والمالية الإقليمية والدولية، فضلا عن الظواهر الناتجة عن النزاعات وحالات الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أشارت الإحصائيات الدولية الأخيرة إلى أن معدلات وفيات الأطفال في العالم تجاوزت عشرة ملايين طفل. كما يربو عدد المحرومين من التعليم على مائة مليون طفل منهم ٦٠ في المائة من الفتيات. والملايين من الأطفال لا يحصلون على المأوى والتغذية والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية المناسبة.

إن التعاون الإقليمي والدولي يمثل أهمية كبيرة لاحتواء هذه المشاكل، تنفيذا لبرنامج عمل مؤتمر القمة واتفاقية حقوق الطفل في معالجة هذه التحديات الجسام التي ما زالت تحول دون توفير أبسط عوامل النمو الإنساني الطبيعي لملايين الأطفال المحرومين في العالم. وعليه فإننا نؤكد على ضرورة تحمل الدول لمسؤولياتها الوطنية عن معالجة هذه الظواهر والحالات وتداعياتها على السلم والأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي. كما ندعو أيضا إلى قيام الدول المتقدمة النمو والمؤسسات العالمية المالية والإنمائية لتنفيذ التزاماتها وتعهداتها بتقديم المساعدات المتعددة الأهداف للبلدان النامية خاصة الأشد فقرا لإعانتها على إجراء الإصلاحات اللازمة لهياكلها الإنمائية وخصوصا ما يتعلق منها بشؤون تنمية الطفل والأسرة وخدمات التعليم والرعاية الصحية والغذائية. كما يتطلب الأمر أيضا عدم استغلال الأطفال في الأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة وترويج المخدرات أو تجارة الأعضاء البشرية والأعمال الشاقة وأنماط السلوك الأخرى التي تتنافى مع القوانين والقيم الإنسانية والمعتقدات الدينية والموروثات الحضارية للشعوب.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه في هذا المحفل الدولي من أجل تنفيذ توصيات وبرنامج مؤتمر قمة الطفل، نذكّر بأن أطفال فلسطين يتعرضون يوميا لأبشع عمليات القتل والعدوان والتشويه الجسدي والنفسي على أيدي القوات العسكرية الإسرائيلية المحتلة، كما حصل للطفل الشهيد محمد الدرة والطفلة الشهيدة إيمان حجو ولغيرهما من أطفال فلسطين. ولذلك نتساءل لماذا يتجاهل المجتمع الدولي وخصوصا مجلس الأمن الدولي النداءات العالمية الداعية إلى حماية الشعب الفلسطيني، لا سيما فئة الأطفال، من هذه الانتهاكات. وعليه ندعو من هذا المنبر إلى ضرورة توفير حماية دولية عاجلة لأطفال فلسطين بما يكفل أمنهم وسلامتهم أسوة بباقي أطفال العالم، استنادا إلى اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. كما نطالب أيضا في هذا السياق برفع المعاناة اللاإنسانية عن أطفال العراق لما يواجهونه يوميا من مآس جراء العقوبات المفروضة على بلدهم.

وبتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

حفظه الله، الذي آمن بأن بناء الإنسان يتطلب توفير الاهتمام برعاية النشيء كونه يمثل النواة الأساسية للأسرة والمجتمع والدولة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تألُ جهدا و لم تدخر وسعا في تسخير إمكانياتها المادية والمعنوية على الصعيدين الوطني والدولي للرقي بالطفل وتنمية قدراته ومهاراته الشخصية.

فعلى الصعيد الوطني سُنَّت التشريعات والقوانين والأنظمة حيث نصت المادة السادسة عشرة من الدستور على تقديم الرعاية للطفل وأمه والأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم كالمعاقين بشكل مجاني، إضافة إلى التعليم الذي نصت القوانين على جعله إلزاميا في مرحلته الإبتدائية ومجانيا أيضا خلال كل المراحل.

لقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة للنهوض بصحة الطفل ونشأته من خلال توفير الرعاية الصحية له ولأمه وأسرته في مجالات متعددة ليكون صالحا وفعالا لخدمة وطنه في عملية التنمية المستدامة. ولا بد من التأكيد هنا على الدور الفعال والبناء الذي لعبته حرم صاحب السمو رئيس الدولة، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة في مجالات المرأة والطفل، وقناعة منها بأهمية وضرورة إنشاء آليات وطنية لمتابعة هذا الموضوع، تم إنشاء مجلس أعلى للأمومة والطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة لهذا الغرض.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إيمانا منها بأهمية التعاون الدولي في هذا المجال، انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٦، بما يتفق مع الموروثات الحضارية والمعتقدات الدينية، آخذين بعين الاعتبار المتغيرات الواسعة التي طرأت على العلاقات الدولية بشأن الطفل.

ولقد بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة، حرصا منها وتضامنا مع الدول الشقيقة والصديقة، ولتنفيذ برنامج عمل وقرارات مؤتمر القمة العالمي للطفل، إلى تقديم المساعدات الإنسانية والغوثية والإنمائية إلى العديد من الهيئات الدولية والبلدان النامية من أجل تخفيف حدة المعاناة التي تتعرض لها شعوب هذه الدول، خاصة فئة الأطفال.

وختاما، يحدونا الأمل في أن يتوصل هذا المؤتمر إلى نتائج إيجابية من أجل ضمان حياة ومشاركة أفضل للطفولة في عالمنا المعاصر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين.

الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة (البحرين): يطيب لي بداية أن أنقل إليكم تحيات حضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وتمنياته لهذا المؤتمر الهام وللمشاركين فيه بالتوفيق والنجاح.

لقد أكدت مملكة البحرين اهتمامها بالطفولة، سواء في دستورها أو في التشريعات المنظمة لمختلف مجالات حماية الطفل والعناية به ورعايته. وجسدت ذلك عمليا باتخاذ العديد من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية وغيرها من التدابير التي تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود.

ولقد بلغ ذلك الاهتمام منحى نوعيا متقدما من خلال تشكيل اللجنة الوطنية للطفولة في عام ١٩٩٩. ويستند التنظيم القانوني المعني بحماية الطفل في مملكة البحرين في جانب منه إلى أحكام الشريعة الإسلامية، كما ينسجم مع اتفاقية حقوق الطفل، وذلك من منظور متكامل لهذه الحقوق في مختلف مجالات الحياة، ليكفل له بذلك الأمن المادي والمعنوي والحماية القانونية والرعاية الاجتماعية. كما تجري حاليا مراجعة القوانين ذات الصلة بالطفولة بهدف التوصل إلى وضع يسهم في زيادة ودعم المكاسب التي تحققت في

مجال حماية الطفل ورعايته. ويأتي ذلك كله ضمن المشروع الإصلاحي الشامل الذي تشهد تنفيذه المملكة على جميع الصُعد الدستورية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية بقيادة صاحب العظمة الملك، والذي جسده ميثاق العمل الوطني بعد استفتاء شعبي شاركت فيه المرأة البحرينية.

ولعله من جميل الصدف أن يتزامن وجودنا معكم اليوم مع انتخابات المجالس البلدية في مملكة البحرين، حيث تشارك المرأة لأول مرة في مثل هذه الانتخابات، كمرشحة وناخبة بعد حصولها على حقوقها السياسية. ومما لا شك فيه أن هذا المشروع الإصلاحي الشامل ستكون له انعكاسات إيجابية أيضا على أوضاع وقضايا الطفولة في المملكة.

إذا كان العالم قد شهد تطورا ملحوظا في مجالات التشريعات الخاصة بحقوق الطفل خلال العقدين الماضيين، فإننا نأمل أن يكون الالتزام بهذه التشريعات سمة العقد القادم من أجل تحقيق وضع صحي ومستقبل زاهر لجميع أطفال العالم، وأن تتجنب الدول الفجوة القائمة بين النصوص والتطبيق، الأمر الذي تسبب في إيجاد أوضاع مأساوية لعدد كبير من أولئك الأطفال.

ولقد أطلعنا باهتمام على التقرير الوافي للأمين العام بشأن الأطفال، ونود في هذا الصدد أن نذكر الملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، لا بد من الإشارة إلى أهمية اتخاذ تدابير عملية ضد من ينتهك حقوق الأطفال خلال تلك النزاعات، مما يستلزم إصدار القوانين المنظمة لذلك بالتنسيق مع الهيئات القضائية الدولية.

ثانيا، على الرغم من أن التقرير لم يتناول أوضاع الأطفال في ظل الاحتلال الأجنبي، فإن من الواجب أن نتذكر مأساة أطفال فلسطين الذين يقاسون ويتعرضون لأبشع أنواع المعاناة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. إن مملكة البحرين، وهي تدين كل التجاوزات التي تقترفها تلك القوات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي راح ضحيتها المئات من أطفال فلسطين، لتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف أخلاقي إنساني لوقف هذه الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، حيث أن ما يحدث في فلسطين المحتلة ليس انتهاكا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل هو أيضا انتهاك لكل الأعراف والقيم الإنسانية وتهديد للأمن والسلام، وهو ما أكد عليه صاحب العظمة ملك مملكة البحرين بقوله: ''إن الأمن إما أن يكون للجميع وإلا فلن ينعم به أحد''. وذلك بحكم وحدة التفاعل والتأثير المتبادل بين أطراف عالمنا كله الذي لا يمكن أن يقبل اليوم أي تمييز أو ازدواج في المعايير أو استئثار بالرخاء والحرية والعدالة في جانب منه دون جوانبه الأخرى.

ثالثا، لقد شهدت الاجتماعات التحضيرية التي أعدت لهذه الدورة اختلافات في وجهات النظر حاول البعض تصويرها على أنها فوارق بين الحضارات في حين أنها خلافات فكرية قد يكون من الأجدى تسويتها عن طريق احترام خصوصية كل ثقافة واحترام الرأي الآخر، دون أن يكون ذلك على حساب مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

رابعا، لدى معالجة ظاهرة الزج بالأطفال كمقاتلين في الصراعات المسلحة، والتي بدأت تتفشى بين مختلف الفصائل المتحاربة في كثير من مناطق النزاع المنتشرة في العالم، من المهم دراسة مختلف الأسباب والعوامل المحلية والدولية المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة والشروع في معالجتها بموضوعية وإنسانية.

إننا نتطلع إلى عالم جديد تسوده الرحمة والمحبة والتعاون، عالم يعيش فيه الأطفال في عزة وكرامة، ويتمتعون بحقوقهم التي وهبها الله لهم وأمر بالعمل بها لصالحهم. وذلك

ما عقدنا العزم على تحقيقه بإذن الله في مملكة البحرين، ملكا وشعبا، نساء ورجالا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فالينتينا دفزينكو، وزيرة شؤون الأسرة والشباب في أوكرانيا.

السيد دفزينكو (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): يُنظر إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، وهي استمرار منطقي لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لسنة ١٩٩٠، في أوكرانيا، كحادث ذي أهمية تاريخية. والازدياد الكبير للاهتمام الشعبي بقضية رفع مستوى وضع الأطفال، التي وصلت إلى ذروتها خلال عملية التحضير للدورة الاستثنائية، شهادة هامة على ذلك.

وشارك أكثر من مليون مواطن أوكراني من الراشدين والأطفال في الحملة العالمية ''قل نعم للأطفال''. وشارك رئيس جمهورية أوكرانيا، ليونيد دي كوشما، شخصيا، في تقديم اقتراح لتخفيض الإنفاق على التسلح بنسبة ١٠ في المائة، وإنفاق الأموال المحررة على التعليم، والصحة، وحماية البيئة ومحاربة الفقر. وتنفيذ مثل هذا الاقتراح الذي يتوافق مع تقرير الأمين العام (A/S-27/3) سيكون برهانا أكيدا على اهتمامنا بمستقبل الأطفال.

والاهتمام بالجيل الشاب موضوع ذو اهتمام خاص لدولة أوكرانيا. وبعد إعلان استقلال أوكرانيا بشهر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أبرمت أوكرانيا اتفاقية حقوق الطفل لتصبح من أوائل تشريعاتها. وتجري اليوم عملية تحضيرية لإبرام الاتفاقات الاختيارية الملحقة بالاتفاقية والتي وقّعها رئيس جمهورية أوكرانيا خلال مؤتمر قمة الألفية.

والقانون الأوكراني لحماية الطفل الذي تم تبنيه السنة الماضية يعرف ذلك الأمر كأولوية وطنية استراتيجية. ويتم في أوكرانيا عدد من البرامج الوطنية الشاملة الهادفة إلى ضمان الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال، ولخلق الأوضاع المناسبة لنموهم.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ تلك البرامج، فإن أوكرانيا لا تزال تواجهها صعوبات تتعلق، في أول المطاف، بالتحديات وعملية التحول الاجتماعي بعيدة المدى.

ونهتم بشكل خاص بصحة الطفل في مجال مأساة تشيرنوبل: وقد تأثر ١ ٢٠٠ ٠٠٠ طفل، أي طفل واحد من كل عشرة أطفال، بالحادثة. واليوم، بعد ١٦ سنة من الكارثة، لا نزال نعاني من نتائجها. ويتم تشخيص ٦٠ بالمائة من حالات سرطان الغدة الدرقية بين الأطفال في المناطق المتأثرة بالحادثة. وقد ازدادت نسبة الانتشار بين الأطفال ثلاثة أضعاف.

وأوكرانيا، حيث قّدر لفظائع كارثة تكنولوجية لم يسبق لها مثيل أن تظهر للعيان أمام العالم، لا تستطيع أن تحل وحدها جميع المشاكل التي سببتها الكارثة. وهناك حاجة لجهود مشتركة من المجتمع الدولي للتغلب على عواقب حادثة تشيرنوبل ولضمان بقاء وتنمية الأجيال الجديدة. وقد أثبتت أوكرانيا عزمها لمنع تكرار مثل هذه المآسي في المستقبل من خلال تخليها طوعيا عن ثالث أكبر مخزون من الأسلحة النووية في العالم، ووقف العمل كاملا في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية. لهذا فإن أحكام مشروع الوثيقة النهائية التي تؤكد على أهمية حماية الأطفال من الكوارث التي يسببها الإنسان، ذات أهمية لبلدي.

ونشعر بالامتنان للمجتمع العالمي لمساعدته التي يتم توفيرها اليوم. وأود أن أشير بشكل خاص إلى التعاون المثمر بين حكومة أوكرانيا والمنظمات غير الحكومية وصندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، التي تدعم عددا من البرامج الخاصة. ونشعر بالتقدير للمساعدة التي يقدمها

برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الصحة العالمية وحكومات الدول المانحة، والصناديق الخيرية الدولية.

وتحتاج أوكرانيا في نفس الوقت إلى مساعدات إضافية من المجتمع العالمي في تنفيذ برامجها الخاصة لإعادة التأهيل الصحي والاجتماعي للأطفال الذين يعانون من نتائج كارثة تشيرنوبل.

وتتم معالجة قضايا الأطفال الذين يعانون من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان في مشروع وثيقة النتائج، المعنونة، ''عالم ملائم للأطفال''، مثل مشاكل العنف، والاستغلال، والتمييز والصراع المسلح. واكتسبت قضية حماية الأطفال في الصراع المسلح، منذ مؤتمر القمة العالمي أهمية خاصة، وأصبحت بندا دائما في جدول أعمال مجلس الأمن. وتؤيد أوكرانيا الحاجة لإعطاء أولوية لحماية الأطفال في جهود حفظ السلام للمجتمع العالمي. ونشارك بشكل كامل الرأي الذي عبر عنه مجلس الأمن في اجتماعه في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ لضرورة تضمين حماية الأطفال في أحكام عمليات حفظ السلام، مع إعطاء اهتمام لحاجات الفتيات الخاصة.

وليس الذعر بقليل عندما يعاني الأطفال من العقوبات الاقتصادية القاسية التي تفرضها الأمم المتحدة. وتدعو أوكرانيا في هذا السياق، مثل عدد من الدول الأخرى، إلى خلق الأوضاع المناسبة لتوفير المساعدات الإنسانية الفورية للسكان المدنيين، وبشكل رئيسي، الأطفال.

وأود في الختام أن أعبر عن قناعتي بأن دمج جهود المجتمع العالمي لتأمين الأوضاع المناسبة لتنمية الطفل في كل مكان في العالم سيكون أفضل ضمان لتحقيق ذلك الهدف.

أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتناني الخاص للأمين العام، كوفي عنان، وللمديرة التنفيذية لليونيسيف، كارول بيلامي، ولجميع الذين ساهموا في تنظيم وعقد هذا الاجتماع الهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة، السيدة كريستين بيرغمان، وزيرة شؤون العائلة، والمسنين، والنساء والشباب في ألمانيا.

السيدة بيرغمان (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالتعبير عن تأييدي للكلمة التي قدمها الرئيس الإسباني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تذكرة لنا بأنه يتوجب علينا التماس الطرق السلمية والسياسية لتحقيق التفاهم بين الشعوب ودرء الأسباب الأساسية لتفشي العدوان والعنف.

وبنفس تلك الروح، إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة استمرار لعملية هامة بدأت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في سنة ١٩٩٠. يجب أن تبدأ جهودنا بجملة بسيطة: حقوق الأطفال هي حقوق الإنسان. وقد تم التعبير عن ذلك بشكل لا يقبل الالتباس في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

وحققنا تقدما منذ سنة ١٩٩٠ في مجالات كثيرة. وبالرغم من ذلك يستمر انتهاك حقوق الأطفال الأساسية حول العالم الآن، كما كان ذلك في الماضي. علينا إيجاد سبل لنكفل أن بقاء وحماية وتنمية الأطفال مضمونة ومدعومة أكثر مما كان عليه الأمر حتى الآن. ولا يزال يلاقي ١٨ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة حتفهم كل يوم نتيجة للجوع. وفي ضوء هذه الحقيقة المزعجة، يصبح من الواضح ضرورة تنفيذ تدابير شاملة لمحاربة فقر الأطفال. وتدعم حكومة ألمانيا الاتحادية تلك الاستراتيجية مع برنامج عملها ٢٠١٥، الذي يهدف إلى تخفيف الفقر المدقع حول العالم ويتضمن مبادرة تخفيف عبء المديونية.

يلاقي عشرة ملايين طفل حتفهم كل سنة لأسباب يمكن تلافيها. وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يشكلان تهديدا لأجيال برمتها من الأطفال والشباب. وبدأنا في ألمانيا في مرحلة مبكرة جدا البدء بحملات تثقيف ووقاية مكثفة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأثبتت هذه الحملة أنها استراتيجية ناجحة.

من الضروري دمج تدابيرنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاستراتيجية الشاملة لمحاربة الفقر. ومن أجل هذا السبب تشكل المعركة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الآن مجال التركيز في التعاون الألماني من أجل التنمية.

وبالإضافة لهذه الجهود، ستساهم الحكومة الألمانية بمبلغ ١٥٠ مليون يورو في صندوق الصحة العالمي لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، وهو الصندوق الذي أنشأه مؤتمر رؤساء دول مجموعة الثمانية في جنوا.

ومكافحة الفقر بشكل فعال يعني توفير حرية واسعة لتلقي التعليم الأساسي. لا يمكننا أن نقبل ببساطة أن ١٠٠ مليون طفل حول العالم لا تتوفر لهم الفرصة لدخول المدارس. وببساطة، لا يمكننا أن نقف ساكنين بينما يُجبر ٢٥٠ مليون طفل بين سن الخامسة والرابعة عشر على العمل، ويتعرضون في بعض الحالات للاستغلال بلا رحمة بل للاستعباد.

ولهذا السبب تدعم ألمانيا تنفيذ الاتفاقيتين ١٣٨ و ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، اللتين صدقنا عليهما واللتين توفران دعما ماليا كبيرا للبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال.

ويتأثر العديد من الأطفال حول العالم بقدر كبير من العنف. وواجبنا حماية الطفل من كل شكل من أشكال العنف. والبشر يتعرضون للعنف بينما يعاني الأطفال نتيجة لذلك طوال حياتهم. ويُحرمون من إمكانية تطورهم، وغالبا ما تبدأ حلقة مفرغة من العنف.

ونتيجة لذلك، سنَّت ألمانيا قوانين تخص حقوق الطفل في تعليم خال من العنف. ونروِّج لتربية خالية من العنف بواسطة حملة عنوانها ''احترام أكبر للأطفال''.

واستغلال الأطفال في تجارة الجنس شكل مقيت من العنف بنوع خاص. ويقدر بأن هناك ٢ مليون طفل في بلدان العالم يتعرضون للاستغلال الجنسي. وقد أوضح للعيان الاجتماع العالمي الثاني ضد استغلال الأطفال في تجارة الجنس بأن عدد الأطفال المستغلين، وبشكل خاص أولئك الذين يُستغلون في تجارة الأطفال ودعارة الأطفال، تنمو بسرعة حول العالم، وذلك بالرغم من ازدياد الوعي حول مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال الذي أدى لاتخاذ تدابير عديدة على مختلف المستويات.

لذلك يتطلب الأمر جهودا دولية مشتركة ومستمرة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال بشكل فعّال.

وتتأثر البنات بشكل خاص نتيجة للعوامل التي ذكرتها. ولا تزال الأوضاع المعيشية للبنات أسوأ مما هي عند الصبيان، ولا تزال البنات محرومات من حقوقهن الأساسية. وواجبنا إزالة تلك المظالم الخطيرة وتوفير فرص التنمية المتساوية للبنات. وهذا لن يخلق فرصا متساوية فحسب، بل يطلق العنان لإمكانيات هائلة للتنمية في المجتمع.

ومعاملة الأطفال والشباب بجدية يعني السماح لهم بإبداء رأيهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. لذلك فإن الخطوة التي اتخذت أكثر بكثير من مجرد إيماءة رمزية لقيام الأطفال بلعب دور فعّال للمرة الأولى في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية، بل المشاركة أيضا بشكل فعّال خلال الدورة نفسها هنا في نيويورك.

ولن نكون قادرين على تحسين الإمكانيات المستقبلية للأطفال وننفذ حقوق الطفل حول العالم إلا إذا وحَّدنا جهودنا. ووُضع الأطفال في عنايتنا، ونحن مسؤولون عنهم. دعونا نستمر في عملنا نحو خلق عالم تكون فيه تنمية الطفل هدف اهتمامنا وجهودنا. وتلك أهم مهمة أمامنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد أوريليو فاريللا، وزير العمل الاجتماعي في باراغواي.

السيد فاليرا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد باراغواي، الذي يشرفني أن أرأسه، أو يؤكد التزامه للشباب والمراهقين – وهو التزام يتجلى في التقدم الذي أحرزناه في العقد الماضي. غير أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزناه، حتى في مجالات عمل جديدة، عليّ أن أشير إلى أنه لا تزال هناك مواطن ضعف في مجالات الصحة والتعليم فيما يتعلق بأهداف مؤتمر القمة لسنة ١٩٩٠.

وتود باراغواي أن تُعبِّر عن امتنانها الخاص للسفيرة باتريشيا دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية لتفانيها في عمل اللجنة ولنجاح هذه الدورة.

وبالرغم من أن الموارد المتاحة قد ازدادت بشكل ملحوظ وتم تعزيز البرامج الاجتماعية، فإنها لا تزال غير كافية للوفاء بشكل كامل وكاف بأكثر احتياجات الصبيان والبنات والمراهقين إلحاحا، وبشكل خاص احتياجات المعرضين للخطر أو الذين يعيشون في فقر. لذلك نعتقد أن استراتيجية تخفيف الفقر ستكون أداة أساسية لعلاج القطاع السكاني المستهدف، والذي يعتبر في الاستراتيجية أكثر المجموعات حساسية ويتطلب قدرا كبيرا وخاصا من الاهتمام.

وللأسف يستمر انتشار الفقر العالمي ليشمل أعدادا متزايدة بشكل مستمر من الأطفال والمراهقين. وشعب باراغواي كثير منه صغار في السن: ٤١ في المائة من سكانها دون سن ١٥، و ٣٢ في المائة من سكانها يعيشون في فقر. غير أن ٤٢ في المائة من الأطفال دون سن ١٥ يعيشون في فقر، وهي نسبة تزيد ١٠ في المائة عن المعدل. وهذا دليل واضح على انتشار الفقر بين الأطفال.

عانت بلدنا من تغيرات هامة في العقد الماضي، غير أنه بالرغم من أن فترة الحكم الفردي الطويلة انتهت في سنة ١٩٨٩، فلا نزال نتعلم العيش في وضع ديمقراطي. وقد عانينا خلال نفس الفترة من تقلص كبير في الاقتصاد.

وفي مجال الدمج الإقليمي، فإن باراغواي عضو مؤسس في السوق الجنوبية المشتركة، مع الأرجنتين والبرازيل، وأوروغواي والبلدين المنتسبين شيلي وبوليفيا. وأدى ذلك إلى زيادة التبادلات، لكن أدى أيضا إلى مشاكل تكيّف بين مختلف الاقتصادات التي تشكل المجموعة، وبلدنا حساسة بشكل خاص بسبب وضعها كبلد أقل نموا.

ونود أن نؤكد ضمن هذه الحدود على السياسات الشاملة لتعزيز وضع الطفل، ابتداء بالزيادة الكبيرة التي حصلت في الإنفاق الاجتماعي.

مثَّل الإنفاق الاجتماعي في سنة ١٩٩٠، ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغ ٨,٢ في المائة في سنة ١٩٩٨، في مجال التعليم في المقام الأول. إن إنفاق الحكومة المركزية على التعليم الأولي والمتوسط وعلى الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وكذلك على من تقل أعمارهم عن ١٩ سنة، مبينا بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفع من ٢,٥ في المائة في ١٩٩١ إلى ٤,٣ في المائة في ١٩٩٨، وهي زيادة تمثل ٧٢ في المائة على مدى ٩ سنوات. وكان التعليم أحد القطاعات التي استفادت أكبر استفادة من الزيادة في الإنفاق الاجتماعي، إذ امتص ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩١ و ٣,٢ في المائة في ١٩٩٨.

وخلال المدة ذاتها، ظل الإنفاق على الرعاية الصحية، شاملة الأمهات والأطفال، ثابتا بمستوى ١.١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن تحولا شاملا يحدث في التعليم بفضل الإصلاحات التي بدأت في ١٩٩٤. إن هذه الإصلاحات قد أدخلت تغييرات رئيسية على إمكانيات الدخول إلى التعليم قبل الابتدائي. ووصلت نسبة الالتحاق إلى ٩٠ في المائة في الصفين الأول والثاني من التعليم الابتدائي.

وقد أحرز تقدم محسوس آخر في المجالين القانوني والمؤسسي. ففي ١٩٩٠ أدخلنا اتفاقية حقوق الطفل في تشريعنا الوطني. وفي ٢٠٠١ بدأ نفاذ قانون بشأن الأطفال والمراهقين، وأنشئت وزارة الأطفال والمراهقين. ومع الأخذ بالقانون المذكور في الآونة الأخيرة، استعضنا عن سياسة كانت تعالج المشكلات على أساس فردي بسياسة تركز على توفير حماية شاملة، ذلك أن التطبيق اليومي للقانون السابق الخاص بالقُصَّر لعام ١٩٨١، لم يكن إلا تطبيقا جزئيا. أما القانون الجديد فهو ينطوي على إقامة نظام وطني للأطفال والمراهقين، وعلى جهاز حكومي تنفيذي، هو الأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين. إن ذلك سيجعل من المستطاع أن تصاغ وتنفذ سياسات للدولة في هذا المجال. وسوف يعني ذلك أيضا إيجاد طريق جديد لإشراك الأطفال والمراهقين، وكذلك إحداث تغييرات في النظام الجنائي للمراهقين، وفي دور مؤسسات المجتمع واللوائح التي تحكم تشغيل المراهقين. وإن هذه الطائفة الواسعة من التحديات تقتضي عملا فوريا.

ويتضمن القانون كذلك نُهُجا جديدة بشأن الأطفال، وضعتها مؤسسات الدولة، مستعينة بالتعاون الدولي وبمساعدة المجتمع المدني. وتتضمن تلك النُهج التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال، وتشغيل الأطفال والمراهقين في الأماكن العامة، وإساءة معاملة الأطفال. وقد قامت أمانة العمل الاجتماعي، في تعاون منها مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بأنشطة تركز على تلك المجالات. وتولي أمانة العمل الاجتماعي أولوية عالية لوضع سياسة اجتماعية تستهدف، على وجه التحديد، الأطفال والمراهقين المعرضين للمخاطر، حتى يستطيعوا أن يحصلوا على مساعدة من الدولة ومن المجتمع المدني، وفقا لاحتياجاتهم الخاصة إلى الحماية وإلى التنمية.

إن العقد المنصرم قد تميز بجهد مخلص ومنتج للتأليف بين شتى المبادرات، على الرغم من الصعوبات التي صودفت في التنسيق بين شتى المؤسسات وفي وضع استراتيجيات مشتركة. إن إنجازنا الرئيسي كان العمل المشترك بين القطاع العام والمجتمع المدني لتعزيز حقوق الأطفال والدفاع عنها. إن تزايد ظهور قضايا الأطفال وأهميتها، والتغيير السياسي والديمقراطي، والحاجة الملحة إلى جهود مشتركة من الحكومة والمجتمع المدني وإلى مساندة من القطاع الخاص، قد اجتمعت كلها في ذلك العمل. ولا يزال الطريق أمامنا طويلا غير أننا خطونا الخطوة الهامة التي تتمثل في تعلمنا كيف نعمل معا بطريقة منسقة.

إن التحديات كثيرة. ونقطة البداية اللازمة هي تجميع الأفكار في هذه الدورة الاستثنائية، حتى نضع الأطفال والمراهقين في مكان الصدارة من جدول أعمالنا – وهي مهمة لم تعط دائما أهمية حتى الآن ولم تول ما يكفي من وقت وموارد.

إن التحدي الأول هو مكافحة الفقر. ونظرا للحاجة إلى التصدي لوجوه النقص في الحلبة الاجتماعية، وإلى الوفاء بالالتزامات التي صدرت في مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، اتخذت باراغواي خطواتها الأولى

نحو توحيد سلطتها الاجتماعية بإنشاء أمانة العمل الاجتماعي، التي تركز على مجالين رئيسيين. فالمجال الأول هو صياغة السياسات الاجتماعية، والمجال الثاني هو تخفيض حدة الفقر وتوفير الرعاية للفئات الضعيفة من خلال استعمال أموال الاستثمار الاجتماعي. ويوجد في الوقت الحاضر أمام الكونغرس مشروع تشريع يتعلق بإعادة تنظيم الإدارة المركزية للدولة وإنشاء وزارة التنمية الاجتماعية، وهو أمر سيجعل من المستطاع التوحيد المؤسسي للقطاع الاجتماعي ويكفل مزيدا من الكفاءة في الاستثمار الاجتماعي.

والتحدي الثاني هو التوصل إلى اتفاق بشأن سياسات الدولة المتعلقة بالأطفال والمراهقين، الذين لا بد أن نؤكد أنهم موضوع التنمية، ولهم حق المشاركة. ففي هذا الصدد أحرزنا بعض التقدم – على الرغم من أنه كان تقديما بطريقة قطاعية ودون صياغة رؤية شاملة للمشكلة أو للتنمية. ويجب الآن أن نوجد اتفاقات على المدى المتوسط والمدى الطويل يمكن الحفاظ عليها حتى في بيئات سياسية غير مستقرة. إن خطة العمل الوطنية للأطفال يمكن أن تكون نقطة مرجعية في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك الأطفال والمراهقين – تبعا لمستوى نضوجهم – هو مجال جديد، يكتسب مساندة واسعة النطاق. وينبغي أيضا أن ننشئ مقاييس لحماية حقوقهم. وبالإصلاح التعليمي الجاري الآن، وبقانون التبني، اللذين يغطيان على التوالي الجوانب الشاملة وجوانب محددة، أحرزنا تقدما في هذا المجال، على الرغم من أنه يتبقى الكثير الذي ينبغي أن نعمله وأن نتعلمه.

إن تعزيز المؤسسات وإنشاء سياسات الدولة في القطاع الاجتماعي هو تحد ثالث. وتعزيز المؤسسات الاجتماعية أمر واعد، في ضوء الاقتراح بإصلاح الدولة الذي قدمه البرلمان الفرع التنفيذي في الحكومة. إن هذا الاقتراح يدعو إلى إنشاء وزارة للتنمية الاجتماعية. وعملية الإصلاح ترفع الدائرة الاجتماعية بأكملها إلى مستوى المؤسسة، مما يضعها في أعلى مستوى من مستويات سياسة الدولة، ويبرزها مع إعطائها درجة عالية من الأولية في السياسات العامة. واقتراح إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية يقول إن الحماية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية ينبغي أن يكونا لب السياسة الاقتصادية للدولة، وإن المنافع التي تنشأ عن النمو الاقتصادي الشامل ينبغي أن تتحقق من خلال سياسات اجتماعية تعطي الأولوية للفئات الأشد ضعفا في المجتمع.

والاستمرار في التعاون الدولي، وكذلك في التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، هو مجال رابع يحتاج إلى تطوير. إن وضع سياسات عالمية ووطنية لتقديم الدعم للأطفال والمراهقين هو أمر ذو أهمية قصوى. فمن ناحية، يجب أن نتعلم من الخبرة الدولية التي تمثل ثروة كبيرة، وأن نترجمها إلى عمل إيجابي على الصعيد الوطني – وهو شيء نأمل أن نستطيعه نتيجة لهذه الدورة الاستثنائية. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نزيد أيضا من التعاون التقني والمالي على الصعيدين الوطني والمحلي، بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وتوحي المشاورات مع مستشاري حقوق الطفل بأن مثل ذلك التعاون أمر مستطاع، وأنه يمكن أن يكون مثمرا.

ونود أن نشير إلى أن المبادئ التوجيهية والأهداف المطلوب وضعها في هذه الدورة الاستثنائية ينبغي ألا تؤدي بنا إلى نسيان الأهداف الأساسية لأقل البلدان نموا، فهي نقطة البداية لمهام أشد طموحا تعقيدا وضرورة. فالحقوق في البقاء والنمو والتنمية لا تزال أهدافا هامة لبلدان مثل باراغواي.

وأخيرا يؤكد بلدي من جديد التزامه بالأطفال والمراهقين بوصفهم خير تراث لنا، وبوصفهم أفضل استثمار لمستقبل دولنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أطلب من الممثلين أن يتفضلوا بالتحرك بهدوء في ممرات الجمعية العامة في دخولهم إليها وخروجهم منها، كي لا يسببوا تشويشا للمتكلم. وانتظر من الحاضرين أن يخففوا من الضوضاء حتى يستطيع المتكلمون أن يقرأوا على الأقل بياناتهم بدون انقطاع.

وأعطي الآن الكلمة لمعالي السيد كاريل بريزينا، وزير الشؤون الحكومية ورئيس مكتب الشؤون الحكومية بالجمهورية التشيكية.

السيد بريزينا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد التشيكي أود أن أعرب عن تهاني لجميع من ساهموا في تنظيم هذه الدورة. ونحن واثقون أن التزامنا الشخصي جميعا بقضية الأطفال سيؤدي بهذه الدورة الاستثنائية إلى النجاح. وسوف يعزز جهودنا لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ويركز انتباهنا على الأهداف الجديدة المقترحة بوصفها انعكاسا للطبيعة المتغيرة للتحديات التي تواجه الأطفال والعالم في بداية القرن الحادي والعشرين. إن الجمهورية التشيكية تنظر إلى تلك الأهداف باعتبارها إسهاما جوهريا في تقدمنا نحو التنفيذ الكامل لإعلان الألفية.

وتعرب الجمهورية التشيكية كذلك عن تأييدها الكامل للبيان الذي ألقته بالأمس الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي.

وإني أتشرف بأني أحمل معي رسالة شخصية من الرئيس فاكلاف هافيل، موجهة إلى المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية. وهناك نسخ من تلك الرسالة تحت تصرفهم.

إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ١٩٩٠ واتفاقية حقوق الطفل يمثلان نقطتي تحول رئيسيتين نهو التزام مشترك بالتخطيط والعمل على دعم الأطفال في العالم كله. إن الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة العمل الخاصة به، كانا كذلك حجري زاوية هامين لتحسين أوضاع الأطفال وحماية حقوقهم، باعتبارهما الوسيلتين الرئيسيتين لكفالة رفاهيتهم.

إن التحضيرات لهذه الدورة الاستثنائية، بما فيها إتمام التقرير الوطني الاستعراضي للجمهورية التشيكية في نهاية العقد، قد وفرت لحكومتنا فرصة ممتازة للنظر فيما أنجزته وما لا يزال الأمر يقتضي حله. إن الخبرة والتعليقات من المواطنين ومن المنظمات غير الحكومية عن مشروع التقرير الوطني كانت مفيدة وأثبتت أهمية وضرورة الاحترام والتعاون المشتركين بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن القضايا المعقدة المتصلة بالتنمية الاجتماعية المستدامة.

إن وقع النتائج التي توصلت إليها القمة العالمية من أجل الطفل قد انعكس في جوانب كثيرة من سياساتنا بشأن الأطفال. فالجمهورية التشيكية ترحب بصفة خاصة ببدء نفاذ البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، أحدهما بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والآخر بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. ويشرفني أن أبلغ الجمعية أن الجمهورية التشيكية قد صدقت على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة عام ٢٠٠١، بوصفها الدولة الطرف الرابعة عشر. والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية تجري الآن عملية التصديق عليه.

إن حكومتنا تقدر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، باعتبارها خطوة هامة للغاية من المجتمع الدولي نحو حماية جميع حقوق الأطفال، ونحو الإزالة النهائية والكاملة لتشغيل الأطفال. ولذا صدقت الجمهورية التشيكية على تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠١، وهي تأمل أن تنتهي أيضا - بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ - من التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل.

ومنذ مؤتمر القمة العالمي، اتخذ عدد من التدابير، فيما يتعلق بتشريع جديد وبمقررات حكومية ووزارية تتعلق بالأطفال وبالعائلات. ففي عام ١٩٩٨، أنشأت حكومة الجمهورية التشيكية مجلسها لحقوق الإنسان، الذي أصبح هيئة استشارية وتنسيقية للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في نطاق الولاية القضائية للجمهورية التشيكية. ومن الأقسام الثمانية لهذا المجلس قسم يعالج القضايا المتعلقة بحقوق الطفل وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ١٩٩٩ وافقت الحكومة على المبادئ التوجيهية لسياسة الحكومة نحو الجيل الناشئ حتى عام ٢٠٠٢. وقبلت بذلك الحكومة المسؤولية عن تنمية الجيل الناشئ وتهيئة الظروف لتحقيق مساهمته الواسعة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لبلدنا.

وفي هذا السياق، أنشأت الحكومة كذلك هيئة مؤقتة - هي اللجنة الوطنية للأسرة والأطفال والشبيبة - لها رئاسة على المستوى الوزاري وتشمل ممثلين للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. والهدف من هذه اللجنة هو مساعدة الحكومة على صياغة سياستها من أجل الأسرة، وعلى استحداث منظومة من التدابير لدعم الأطفال والأسر في الأوضاع الصعبة.

إن حكومتي ترحب بما جاء في تقرير الأمين العام وفي مشروع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية من تركيز على تحديات أساسية، مثل استئصال الفقر، والحيلولة دون حدوث الصراعات المسلحة، والحماية من العنف، والتمييز، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا تركز تركيزا خاصا على حق الأطفال في الحماية من الإيذاء والعنف وحقهم في التربية الجيدة. ونحن مقتنعون بأن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين ينبغي أن تكون إطارا يرتكز عليه عملنا المستقبلي في هذا الاتجاه.

إن تقييم إنجاز أهدافنا ينبغي إجراؤه بانتظام على جميع المستويات، على أساس مؤشرات يمكن المقارنة بينها وذات شفافية، متفق عليها دوليا، في سبيل تمكين الحكومات والمناطق والمجتمعات من تبادل النماذج الطيبة وتقاسم الخبرات ومن قيامها بتخطيط لتعاون تساند به بعضها بعضا.

وختاما اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من المنظمات التي أسهمت إسهاما هاما في تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم، ونوجه شكرنا بصفة خاصة إلى اليونيسيف للعمل الذي أدته في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سنستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيدة إيفلين هرفكتر، وزيرة التعاون الإنمائي في هولندا.

السيدة هرفكتر (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): إنني طالما قلت، بوصفي وزيرة للتنمية، إن المانحين ينبغي أن يكفوا عن إلقاء المحاضرات ويبدأوا بالإصغاء إلى المستفيدين أنفسهم. وبصفتي إنسانا بالغا، أشعر أنه ينبغي أن نتوقف عن إلقاء المحاضرات وأن نبدأ، بدلا من ذلك، بالإصغاء إلى الناشئين لدينا. ولذا أود، سيدي الرئيس، أن تأذنوا لي بأن أترك الكلمة للسيدة ويليمين إيردتس، ممثلتنا لشؤون الشباب.

السيدة إيردتس (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن كوني أقف هنا معناه أن مشاركة الشبيبة إنما تحمل على محمل الجد، ولكن كوني واحدة فقط من بضعة ممثلين للشبيبة يقفون هنا معناه أن هذا الجد ليس بالقدر الكافي. ونحن خبراء في مجالنا. فينبغي ليس فقط أن نستشار، بل ينبغي أيضا إشراكنا في عملية صنع القرار كلها.

وإذا نظرنا إلى الوضع الحاضر المتعلق بالوثيقة الختامية، فنحن، كناشئين، نشعر بقلق حقيقي من جراء مسألة الصحة التناسلية والجنسية. فكل عام هناك حوالي ١٠ في المائة زيادة في عدد الأشخاص المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعني ذلك أنه تحدث كل ثانية خمس حالات عدوى، ونصف المصابين الجدد بالعدوى من الأطفال. ويعزى زهاء ١٠ في المائة من جميع حالات الولادة في العالم إلى مراهقين. وكل عام هناك ١٤ مليون مراهقة يصبحن أمهات، بينما حوالي ١٣٠ مليون امرأة جرى ختانهن، بالإضافة إلى مليوني بنت وامرأة تجري لهن هذه العملية كل سنة.

إن الناشئين أنفسهم يسلمون فعلا بهذه المشكلات ويريدون مكافحتها. وقد آن الأوان للحكومات أن تفتح أعينها. إن الحكومات لا يمكن أن تنكر أن الناشئين يمارسون الجنس. وقد التزمت الحكومات في القاهرة بجعل خدمات الصحة التناسلية والجنسية متاحة لجميع الأطفال والناشئين بدون تمييز. فعليها أن توفر المعلومات التربية، والخدمات الصحية، ووسائل منع الحمل. إن موضوع الجنس ينبغي مناقشته مناقشة مفتوحة بدون تحيز مسبق. فالخدمات والمعلومات هي حق وليست منة. ويجب إشراك الناشئين أنفسهم في هذه العملية منذ سن مبكرة. وكما قلت نحن خبراء في مجالنا؛ ويجب أن يستعين البالغون بخبرتنا. ومن الوسائل الطيبة لنشر المعلومات بشأن الصحة والخدمات التناسلية أن يجري ذلك من خلال الناشئين أنفسهم، عن طريق التعليم من نظرائهم.

وختاما إن مشاركتنا هنا إنما هي البداية فقط. والناشئون هم شركاء على قدم المساواة وينبغي أن يتخذوا، مع البالغين ومع ذويهم، ومع المنظمات غير الحكومية، ومع السلطات المحلية ومع الحكومات، التدابير اللازمة وأن يقولوا ''نعم للأطفال''.

السيدة هيرفكنز (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): إني أقول ''نعم للأطفال''. إن حماية الأطفال والناشئين، وكذلك تمكينهم، أمر يقتضي عناية والتزاما دائبين منا. إن هذه الدورة الاستثنائية تبين ما يشعر به المجتمع الدولي من مسؤولية خاصة إزاء فئة عمرية معينة، كثيرا ما تتحمل وطأة الألم البشري في الوقت الحاضر، ولكنها تحمل كذلك أمل المستقبل.

لقد أحرز تقدم كبير منذ مؤتمر قمتنا في ١٩٩٠. لقد قمنا بصياغة التزامات ذات أهمية قصوى في القاهرة، وبيجين، وفي منظمة العمل الدولية. إن اتفاقية حقوق الطفل قد أصبحت أكثر المعاهدات التي تتعلق بحقوق الطفل نجاحا في التاريخ. وشركاء التنمية، بما فيهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قد ساعدوا على إنقاص وفيات الأطفال من حالات الإسهال إلى النصف. وأصبح عدد الأطفال الذين يرضعون من الثدي أكبر مما كان في أي وقت مضى. والملح المطعم باليود قد منع تلف المخ بين ٩٠ مليون طفل من المواليد الجدد. وتم إنقاذ حياة ملايين من الأطفال بفضل تحصينهم في الوقت المناسب، ويبلغ عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس قدرا لم يسبق له مثيل. وفي الآونة الأخيرة، في الاجتماع الذي عقدته مؤخرا لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي، أعطيت دفعة قوية لمبادرة توفير التعليم للجميع، عقد مؤتمر توفير التعليم للجميع الذي كان لي شرف استضافته في أمستردام.

وبالإضافة إلى ذلك التزمنا التزاما رسميا بتحقيق أهداف التنمية التي وضعها مؤتمر قمة الألفية، وهي أهداف سيكون من شأن إدراكها أن يكون له وقع رئيسي على حياة أطفالنا. غير أنه علينا أن نعمل كي نرتفع إلى مستوى الالتزامات التي ارتبطنا بها. هناك شيء نعلمه لأطفالنا: وهو أن كل صفقة تعقد يجب أن تنجز؛ وأن الوعود يجب الوفاء بها. وكما يعرف كل مرب، إن الأمر الذي له أهمية حقا ليس هو ما نقوله وإنما هو ما نفعله. وبقدر ما نرقى إلى مستوى إنجاز ارتباطاتنا، أشعر أن عملية هذه الدورة إنما فيها إحراج لنا نحن البالغين. فلماذا أعدنا التفاوض بشأن اتفاقات السنوات الأخيرة؟ أليست الأمم المتحدة هي المكان الذي يتحقق فيه بناء توافق دولي في الآراء، بدلا من بناء بيوت من ورق يمكن هدمها بمجرد أن تأفل أضواء الانتباه الدولي التي تسلط عليها؟ لماذا لا تكون الصفقة المرتبط بها صفقة حقيقية؟ إننا نخاطر بتضييع الوقت والموارد، ولكنا، بصراحة، نغامر أيضا بتبديد الثقة التي هي مورد حيوي لا يأتي بوفرة.

إن نظرة إلى الأرقام الأخيرة لتنفيذ أهداف تنمية الألفية تميط اللثام عن أننا في مأزق خطير، إذ قد لا نحقق تلك الأهداف. وليس لدينا وقت نضيعه ولا موارد نبذرها. يجب أن نعيد الالتزام بالاتفاقات، بما فيها الاتفاقات التي توصلنا إليها في القاهرة وبيجين ومونتيري. وينبغي أن نعود إلى العمل وأن ننفذ فعلا هذه الاتفاقات.

إن مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية قد صاغ شراكة، كانت فتحا تحقق بعد عقود من الحوار بين الشمال والجنوب: وهي شراكة في سبيل تحقيق أهداف الألفية في التنمية بالفعل. وقد يساعد ذلك على أن نجعل من جولة الدوحة جولة التنمية الحقيقية التي نريدها أن تكون. ويمكن أن تساعد على أن يكون مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مؤتمرا ناجحا. سيكون علينا، من خلال تعهدات متبادلة، أن نجعل البلدان المانحة تفي بالمقياس الذي تم وضعه منذ زمن طويل، المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعد الإنمائية الرسمية، وفقا لأطر زمنية محددة اتفقنا عليها في مونتيري. ونحن نوافق على أن أي بلد ذي دخل منخفض، له استراتيجية جديرة بأن يوثق بها للحد من الفقر، ينبغي ألا يخفق لمجرد عدم توفر الموارد الخارجية. ويتزايد إقبال البلدان النامية، من جانبها، على ترتيب بيوتها وتضطلع بمسؤوليتها عن جودة سياساتها، وسداد حكمها وسلامة تشغيل مؤسساتها.

إن هذه الالتزامات التي ارتبطنا بها لها وقع هائل على حياة الأطفال. ينبغي ألا ننسى تلك الالتزامات، وألا ننسى أن الأهداف الإنمائية لقمة الألفية، التي نعيد تأكيدها هنا ونحن في طريقنا إلى جوهانسبرغ. وينبغي ألا ننسى مونتيري. إن ذلك كله قد أصبح واضحا تماما لي، وكان له وقع شديد علي عندما نظمت اجتماعا مع الأطفال في هولندا، حيث علمتهم ما هي الأهداف الإنمائية لقمة الألفية، وشرحت لهم أن أهم هذه الأهداف هو أن نخفض إلى النصف عدد الفقراء الذي يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، بحلول عام ٢٠١٥. ووقفت فتاة صغيرة في ذلك الاجتماع وسألتني ”لماذا تنتظرون عام ٢٠١٥؟“. وواجهت صعوبة جمة في تفسير ذلك. والشيء الوحيد الذي أريد أن نلتزم به، بالإضافة إلى ما التزمنا به من قبل، هو أن تكتشف تلك الفتاة الصغيرة في عام ٢٠١٥ أننا أنجزنا حقا الاتفاقات التي عقدناها وأننا حققنا فعلا أهداف التنمية التي قررناها في مؤتمر قمة الألفية.

وكي يحدث ذلك لا نحتاج إلى مزيد من عقد القمم، ومزيد من المحادثات ومزيد من الالتزامات بالخطب وعلى الورق. وإنما نحتاج إلى عمل وتنفيذ. إن ذلك يقتضي عملا شاقا وكثيرا من المال. وتستطيع الجمعية أن تثق أنها يمكن أن تعتمد علينا، نحن في هولندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي الأونرابل ستيف ماهاري، وزير الخدمات الاجتماعية والعمالة في نيوزيلندا.

السيد ماهاري (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل نيوزيلندا هنا اليوم. وإني أفخر بشكل خاص بأن يرافقني اثنان من المندوبين الشباب من نيوزيلندا – تي كيراي موكا وجيسيكا ديوان. إن هذا الاجتماع هو تجمع عالمي فريد. ومع وجود ممثلين أطفال من جميع بلدان العالم تقريبا يشاركون في هذه الدورة الاستثنائية، تتاح لنا فرصة فريدة لأن نستمع مباشرة إلى أصوات زعماء المستقبل ومن سيشكلون مجتمعاتنا. لقد شاطرونا آمالهم وتطلعاتهم، وعلينا الآن أن نجعل التزامهم مشفوعا بخطة عمل قوية كي نحقق فعلا وجود عالم صالح للأطفال.

إن الأطفال يعانون في أنحاء العالم آلاما لا ينبغي أن يواجهها أي طفل – الجوع، الإيذاء، الاستغلال، التمييز، العنف. وبالطبع لن يدرك كثير من الأطفال سن البلوغ أبدا. وفي كل بلداننا يقتضي الأمر عمل المزيد لحماية الأطفال، ولكفالة تمتعهم بحقوق الإنسان ولبناء أرضية متينة لحياة صحية سعيدة.

إننا، في تقرير نيوزيلندا إلى الأمم المتحدة بشأن ما أحرز من تقدم منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، وصفنا التدابير التي اتخذناها لتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم في بلدنا. وأود أن أذكر بعض هذه التدابير هنا اليوم. فنحن نعطي للناشئين فرصة أن يكون له إسهام مباشر في رسم السياسات. ففي نيوزيلندا قد أشرك آلاف من الأطفال إشراكا نشطا في وضع الخطة من أجل الأطفال وكذلك استراتيجية تنمية الشباب، اللتين ترسما سياسات الحكومة فيما يتعلق بالأطفال والناشئين. وقد أنشأنا يوما سنويا للأطفال للاحتفال بالأطفال ولنثبت مدى تقديرنا لهم.

إن مفوض نيوزيلندا للأطفال يحضر هذا المحفل. وهذا المفوض، بوصفه مدافعا عن الأطفال، قد عمل عملا واسع النطاق لرفع مستوى الوعي بقضايا الأطفال وتفهمها وتفهم اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وإذ نعترف بوجوه الضعف في الأطفال، نحن ملتزمون بإزالة العنف الأسري. واستراتيجية نيوزيلندا لمنع العنف الأسري تمهد السبيل نحو هدفنا الذي يتمثل فيه أن تعيش الأسر بدون عنف. وتعزيز المجتمعات المحلية والقطاع الطوعي عنصران هامان في تلك الاستراتيجية. وخطة العمل لإيجاد عالم صالح للأطفال تركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: تعزيز الحياة الصحية، وتوفير تعليم جيد، وحماية الأطفال. إن إيجاد عالم صالح للأطفال يقتضي أن نعمل على ما يحقق مصلحة الطفل على خير وجه.

إن اتفاقية حقوق الطفل ينبغي أن تكون هي لب جميع جهودنا. وبوصفها المعاهدة التي حظيت بأكبر قدر من التصديق العالمي في التاريخ بين معاهدات حقوق الإنسان، إنما هي الإطار الأساسي لجميع الأعمال التي تخص الأطفال. ولكن ينبغي أن نبذل المزيد من الجهد لتنفيذها بمساعدة منهاج العمل المطلوب أن تقره هذه الدورة الاستثنائية.

إن نيوزيلندا، في خطة عملنا، قد سلطت الضوء على الموقف الخاص لأطفال سكاننا الأصليين. لقد ركزنا على الحاجة إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز حقوقهم وحمايتها، خصوصا في مجالي التعليم والصحة. إن ذلك يمثل تكريس نيوزيلندا نفسها لتضييق شقة عدم المساواة بين الماوري، بوصفهم السكان الأصليين، وبين الباكيها، الذين هم من التاوي أو الذين وصلوا بعدئذ.

ونحن نقدر تركيز الدورة الاستثنائية على مشروع خطة العمل التي تتعلق بالحاجة إلى حماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة. وفي هذا الصدد استجابت نيوزيلندا استجابة قلبية حارة لوضع مستويات إضافية من

القانون الدولي لحماية الأطفال. وقد صدقت نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وكذلك على الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. ونحن نعمل أيضا على التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وعلى البروتوكول الجديد لاتفاقية مناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الذي يهدف إلى منع وعقاب الاتجار في الأشخاص، وخصوصا النساء والأطفال.

إن نيوزيلندا تؤيد التركيز على صحة الأطفال وتعليمهم، في مشروع خطة عمل الدورة الاستثنائية. إن سبل الحصول على خدمات التعليم والصحة الأساسية إنما هي العناصر الجوهرية اللازمة لتمكين الأطفال من أن يعيشوا حياة مكتملة وذات معنى. وفي رأينا أنه ينبغي أن يشمل ذلك أيضا إمكانية الحصول على ما يلزم من خدمات ومعلومات بشأن الصحة الإنجابية.

إننا عندما نعود إلى برلماناتنا ومكاتبنا وقاعات اجتماعاتنا ومجتمعاتنا وبيوتنا وملاعبنا ومدارسنا، ينبغي أن نبقي على التزامنا بتحقيق الأهداف التي جمعتنا هنا والتي تحققت وحدتنا حولها. إني أؤكد من جديد التزام نيوزيلندا بالعمل على إنشاء عالم صالح لجميع الأطفال. وبفضل تزويد أطفالنا بالزاد اللازم وتمكينهم من مواجهة تحديات المستقبل، إننا لا نعمل فقط لتحقيق ما فيه مصلحة الطفل، بل أيضا لما فيه مصلحة الجنس البشري أجمع على خير وجه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هربرت هوبت، الوزير الاتحادي للأمن الاجتماعي والأجيال في النمسا.

السيد هوبت (النمسا) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضى عقد من الزمن منذ اجتمعت وفود من جميع الدول الممثلة في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي الأول من أجل الطفل. وفي مؤتمر القمة المذكور، كانت شواغل أطفال العالم هي – للمرة الأولى – محط أنظار الانتباه الدولي.

ومنذ ذلك الوقت حدث كثير من التطورات الهامة، مردها، إلى حد بعيد، إلى النجاح المرموق – ولعله لم يكن إلى حد ما متوقعا – لاتفاقية حقوق الطفل. إن أشياء كثيرة قد تغيرت في المجتمع الدولي، شاملا النمسا، وأصبح الأطفال قضية مستقلة من قضايا حقوق الإنسان، فيما يتعلق بمكانهم سواء داخل الأسرة أو خارج الأسرة. إن لكل طفل حقا شاملا في الحماية وفي الرعاية من الأسرة ومن جهات العناية الأخرى ومن المؤسسات الاجتماعية.

لا شك في أنه، بسبب اتفاقية حقوق الطفل، أصبح اليوم من المسلم به أن للأطفال الكرامة الشخصية ذاتها التي للبالغين، وأن لهم حقوقا محددة. إن اتفاقية حقوق الطفل تعلن، في ديباجتها أن الأسرة هي ”الوحدة الأساسية للمجتمع، والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وبخاصة الأطفال“.

وفي هذا الصدد يجب حتما أن يشغل بالنا أن كثيرا من البلدان لم تستطع أن تكسر همزة الوصل بين الأطفال والأسرة والفقر. ومن الوقائع المعروفة تماما أن الفقر الاقتصادي كثيرا ما يولد أرضا خصبة لظواهر الفقر الاجتماعي. وفي سبيل كسر تلك الحلقة المفرغة، ينبغي أن يوفر كل مجتمع إطارا قانونيا واجتماعيا سديدا للأطفال ولعائلاتهم. وكي تستطيع العائلة أن تفي بالتزاماتها الشاملة لأطفالها، على خير وجه ممكن ، ينبغي للمجتمع الخارجي أن يدلي أيضا بدلوه.

إن النمسا قد أولت أعلى درجة من الأولوية لمكافحة الفقر بين العائلات والأطفال. إن النظام النمساوي لدفعات التحويل الخاصة بالأسرة، إلى جانب تشريع الضريبة الخاص، يكفل أن تتحمل الدولة نصيبا كبيرا من متوسط تكلفة تربية الطفل اليوم. وتشمل الإسهامات علاوات عائلية، وإسهامات، مثل الكتب الدراسية المجانية، والنقل العام المجاني وغير ذلك، وتعطى كذلك حوافز ضريبية.

وفي سبيل جعل رعاية الطفل أيسر ما تكون على الأبوين معا، بروح من الشراكة بينهما، أصدرت النمسا في الآونة الأخيرة قانون علاوة رعاية الطفل في البيت. وبموجب هذا القانون يعترف اعترافا صريحا بأن رعاية الأبوين للطفل إنما هي خدمة تؤدى للمجتمع يصرف لها أجر تمشيا مع سياسات الأسرة. وتستحق اليوم علاوة لكل من الأبوين لرعاية الطفل – بصرف النظر عما إذا كان قبل مولد طفله (أو طفلها) يعمل عملا يدر عليه كسبا. وفي سبيل مزيد من مكافحة إفقار الأسر ذات الأطفال الصغار، فإن الأبوين من الفئات الاجتماعية المحرومة، وغير المتزوجين من الآباء والأمهات يحصلون على منحة شهرية بالإضافة إلى ذلك المبلغ.

وهناك تدبير هام لغوث ومساندة الأبوين اللذين لديهما فعلا أو يتوقعان مولودا معوقا، هو المزايا الإضافية للرعاية، التي تعطى ابتداء من تاريخ الميلاد. فقد أدخلت الحكومة الحالية هذه المزايا كحافز للأبوين على أن يختارا حمل الأجنة المعوقة إلى نهاية فترة الحمل، ومساعدتهما على تحمل ذلك العبء طوال الحياة.

وقد يدفع اليأس أحيانا بعض الأمهات إلى ترك مواليدهن بعد الوضع. وهؤلاء المواليد المتروكون معرضون لأن يلقوا حتفهم قبل العثور عليهم. ولذا فهناك عدد متزايد من المستشفيات في النمسا توفر الآن مرافق يتم فيها وضع المواليد مع التمتع بالرعاية الطبية الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك تستطيع كل أم أن تختار أن تلد في مثل هذه المرافق بدون الكشف عن هويتها. وقامت الحكومة الحالية بتسهيل تبني المولودين الجدد، أو المواليد المتخلى عنهم وصغار الأطفال إلى حد كبير.

ونظرا لارتفاع معدل الطلاق في كثير من البلدان – والنمسا ليست استثناء بينها – تمثل إعالة الأطفال الذين يتأثرون بالطلاق تحديا رئيسيا يواجه الدولة والمجتمع اليوم، لأن الطلاق يسبب فقدان كثير من الأطفال أحد أبويهم. وقد قامت النمسا في عام ٢٠٠١ بإصلاح الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة بين الأبوين والطفل، ورتبت حقوقا للحضانة لكلا الأبوين بعد الطلاق أو الانفصال بينهما. ويرمي هذا الإجراء إلى التركيز بمزيد من القوة على أن كلا الأبوين يتحملون المسؤولية عن أطفالهما.

وهناك تدبير جديد آخر أُدخل في النمسا لمساعدة الأبوين المطلقين على التوصل إلى حل بتوافق رأيهما وهو حل الوساطة . ففي هذه العملية – وهي حرجة لهما ولكنها أكثر حرجا بالنسبة للأطفال – يشجع الأبوان على أن يستفيدا بمساعدة طرف ثالث محايد على شكل فريق من الوسطاء المدربين تدريبا قانونيا ونفسيا. ويدعم الوسطاء الأبوين في جهودهما الرامية إلى تشكيل علاقتهما الأسرية الجديدة بما يحقق أفضل مصلحة للأطفال. وفي سبيل مساعدة الأطفال، وكذلك الأبوين، الذين تأثروا بالطلاق، على معالجة الانفصال، وما ينشأ عنه من مشكلات، تقدم منظمات حماية الأطفال، التي تساندها الدولة، طائفة من الخدمات.

في مجتمعاتنا المعاصرة، يود المرء أن يعتقد أن استخدام العنف ضد الأطفال كتدبير تربوي، هو إلى حد بعيد شيء عفا عليه الزمن. بيد أن حظر استخدام العنف في

التربية قد أدرج في قوانين بضعة بلدان فقط. وقد أدخلت النمسا حظرا على العقاب البدني، يحظر إساءة معاملة الأطفال من الناحيتين البدنية والانفعالية لتحقيق أهداف تربوية. وبالإضافة إلى ذلك يرمي تثقيف الآباء والأمهات إلى تعزيز مهاراتهم في رعاية الصغار بطريقة غير عنيفة، وإلى تقديم أساليب ونماذج للتربية غير العنيفة . وتمثل مراكز الإرشاد التربوي والخدمات الاجتماعية وحماية الأطفال، أدوات إضافية لمساعدة الأسر. وفي حالات العنف الأسري أو التهديدات بذلك العنف فإن الشرطة مخولة الآن أن تزيح الشخص العنيف من مكان إقامة الأسرة وأن تمنعه أو تمنعها من العودة لمدة معينة من الزمن.

يجب علينا جميعا أن نضطلع بمسؤوليتنا لكفالة أن يكون التقدم التكنولوجي في قطاع المعلومات أمرا نافعا لأطفالنا. إن كل فرد في مجتمعنا ينبغي أن يكون حرا في استعمال التكنولوجيات العصرية بطريقة مأمونة، وهذا كلام يكون أشد صحة كلما كان الشخص أصغر عمرا. ولذا فإن النمسا تركز انتباهها باستمرار على الظواهر الجديدة الصاعدة في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال من خلال الأجهزة الإلكترونية. إن هذه الظواهر تتطلب رصدا حريصا، وتحتاج إلى التصدي لها بشكل واف في التشريع الجنائي. والنتائج الرئيسية العامة لمؤتمر فيينا الدولي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية على شبكة الإنترنت، وهو المؤتمر الذي نظمته النمسا في إطار الحوار عبر الأطلنطي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لا تزال صحيحة.

في هذا السياق يطيب لي أن أعلن أنه منذ أسبوع واحد فقط أو يوم ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذت حكومة النمسا قرارا رسميا بأن تبدأ في البرلمان النمساوي عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

اسمحوا لي أن أسترعي الانتباه إلى قضية الأطفال في الصراعات المسلحة. فمن الوقائع الثابتة أن التزايد المستمر في الإصابات بين المدنيين في حالات الصراع له وقع مثير للانزعاج على الأطفال. وفي أول شباط/فبراير من هذا العام صدقت النمسا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وإني أعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل جهودا أشد للتصدي للحاجات المعقدة للأطفال الذين يتأثرون بالحروب. وفي هذا الصدد أود أن أثني بصفة خاصة على الأمم المتحدة، ولا سيما على منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وعلى الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، لعملهم الرامي إلى كفالة حماية أفضل للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

خلال ترأُس النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠٠٠، شرعت النمسا في سياسات وتدابير لمنفعة الأطفال الذين في حالة صراعات، ولمكافحة الاتجار بالأطفال. إن قضية حماية الأطفال في الصراعات المسلحة ستكون من أعلى أولويات شبكة الأمن الإنساني خلال رئاسة النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٣.

ينبغي أن نحمل على محمل الجد رسالة منتدى الأطفال القائلة بأن الأطفال هم المستقبل ولكنهم أيضا هم الحاضر. ينبغي ألا ننحيهم جانبا، على وعد بأن تتحقق حقوقهم في يوم ما، وتلبى احتياجاتهم وتراعى مصالحهم. وينبغي - في جملة أمور - أن نكفل أن يشارك الأطفال في عملية صنع القرار.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أنه كان بناء على مبادرة من النمسا أن أقر مجلس وزراء الشباب الأوروبي قرارا من الاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة الشبيبة. وقد عزز هذا

القرار نطاق مشاركة الناشئين في صنع القرار الاجتماعي – السياسي، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى الدول الأعضاء فيه.

وبإنشاء النمسا لـ ''اتحاد الشباب الفيدرالي''، أصبح الآن للناشئين محفل رسمي معترف به قانونا، يستطيعون فيه التعبير عن مصالحهم بطريقة تمثيلية موثوق بها وفعالة. ويعمل الاتحاد المذكور بوصفه هيئة استشارية للوزير الاتحادي للأمن الاجتماعي وللأجيال، وللحكومة الاتحادية النمساوية بصفة عامة. وهو يتمتع بحق شامل في تقديم مقترحات في الشؤون المتعلقة بالناشئين، وهو ضالع في تمحيص مشاريع القوانين المتعلقة بالأطفال والناشئين.

إن التجارب التي نمر بها والدروس التي نتعلمها خلال عهد الطفولة تشكل حياتنا كلها. ونحن المجتمعين هنا اليوم، ممثلين لبلداننا وللناس الذين يعيشون فيها، مسؤولون عن الأطفال وعن الناشئين الذين سيشكلون مستقبل أممنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيدة رشيدة يوسف، وزيرة شؤون النساء والأمن الاجتماعي في ملديف.

السيدة يوسف (ملديف) (تكلمت بالانكليزية): إنها حقا لميزة كبرى لي أن أتكلم أمام هذا الجمع الهام. فمنذ أكثر من عقد مضى، اجتمعنا هنا وتعهدنا بأن نعطي كل طفل مستقبلا أفضل. ونحن هنا اليوم، يجمعنا الأمل نفسه ويدفعنا العزم نفسه، لاستعراض الإنجازات في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ولتجديد التزامنا. وإذ نستوحي النتائج الإيجابية في عدد من المجالات، ويشجعنا الحماس غير المنقوص من جانب المجتمع الدولي، ينبغي أن نواصل بمزيد من العزم جهودنا لبناء عالم صالح للأطفال. وأعرب عن تقديري للتحضيرات الكبيرة التي جرت لكفالة نجاح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن تصديق حكومتي على اتفاقية حقوق الطفل كانت علامة على طريق تاريخ حماية الطفل في الملديف. وعلى الرغم من أنه لم تحدث لدينا في الملديف انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، إلا أن اتفاقية حقوق الطفل قد استرعت أنظارنا إلى قضايا تحتاج إلى أن تعالج بطريقة منتظمة إذا أريد أن تتحقق حقوق جميع الأطفال. والواقع أنها قدمت لنا أداة لقياس ما نحرزه من تقدم.

ومنذ ١٩٩٠ أحرزنا تقدما شديدا في تنفيذ الاتفاقية. وقد أعلن عام ١٩٩١ بوصفه عام الطفل الملديفي. وفي السنة نفسها تم وضع خطة عمل وطنية لتحقيق الأهداف المتصلة بالأطفال في التسعينات، وصدر قانون بشأن حماية حقوق الأطفال. وأنشئ مجلس وطني لحماية حقوق الأطفال بوصفه هيئة استشارية لتبين ومعالجة القضايا التي تسيء إلى بقاء الأطفال وحمايتهم ونمائهم. وفي ١٩٩٢، أنشئت وحدة خاصة لحقوق الأطفال لكفالة حقوقهم، وترجمت اتفاقية حقوق الطفل إلى اللغة الديفهية، لغتنا الوطنية، ووزعت الترجمة في جميع أنحاء البلد. وشنت حملات لتغيير المواقف والممارسات التي تعرقل النهوض بحقوق الطفل وحمايتها. وبالإضافة إلى ذلك فان الأرضية اللازمة لإنشاء نظام وطني لحماية الطفل تم وضعها، وهناك نموذج مبدئي موجود للقيام بدراسة رائدة لهذا المشروع.

إن حكومة ملديف تعترف بأن صحة الأطفال وتربيتهم ورفاههم هي أمور مركزية في سبيل تنمية الأمة. وفي مجال الصحة تولي الحكومة عناية خاصة للصحة الوقائية، خصوصا صحة الأطفال. وقد استطعنا أن نستأصل أمراضا مثل الملاريا وشلل الأطفال. وتم تخفيض معدل وفيات الأطفال من ١٢٠ في الألف عام ١٩٧٧ إلى ٢٠ في الألف الآن. وأصبحت تغطية الأطفال بالتحصين أمرا عاما. وهدف خطتنا الوطنية الصحية الرئيسية هي تحقيق شعار الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٥.

وفي قطاع التعليم، حققنا كذلك تقدما مرموقا. وتم تعميم فرص الالتحاق بالتعليم الأولي. وبحلول عام ٢٠٢٠ نتطلع إلى أن نجعل ١٠ سنوات من الدراسة الرسمية في المدارس هي المقياس الأدنى للتعليم في الملديف. ونحن نبذل كذلك جهودا متضافرة لتعزيز الرعاية المبكرة للطفولة في المترل والمجتمع، وتنميتها.

إن المجتمع الملديفي يعتز دائما بالناشئين. وسواء خالفوا القانون، أو أصبحوا عرضة للمتاعب من جراء ظروف صعبة، إلا أن المجتمع لم يتجاهلهم أبدا. وما برحت إعادة التأهيل النابعة من المجتمع من تقاليدنا. والآن، إن جهود إعادة التأهيل قد تم تعزيزها بسياسات وطنية، وبالتشريع، وبإنشاء وكالات للرصد. وتشمل التطورات في هذا المجال إنشاء محكمة للأحداث ووحدة لحماية الطفل في نطاق الشرطة.

وخلال العقدين الماضيين علقت حكومة ملديف أهمية خاصة على تمكين النساء كعناصر رئيسية فعالة في تنمية البلد وكفالة خير مصالح الأطفال. ونتيجة لذلك تحسنت أوضاع البنات والنساء تحسنا كبيرا. وقد اتخذت تدابير قوية لتخفيض معدل وفيات الأمهات ولتحسين أمن الأمومة ولإحراز التقدم في صحة النساء ورفاههن.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه بلدي اليوم موقعه الجغرافي الصعب، والمصاعب الاقتصادية الكبيرة الناشئة عن انتشار السكان في مساحة شاسعة، والضغوط الواقعة على وحدة الأسرة بسبب تآكل الثقافة التقليدية، وارتفاع نسبة الطلاق والانتقال والتوسع الحضري المطرد. وبالإضافة إلى ذلك فإن تضعضع العائلات يؤثر تأثيرا مناوئا في التنمية الاجتماعية والنفسية، وكذلك في رفاه الأطفال والنساء.

وعلى الرغم من تلك التحديات، لدينا قصص نجاح نرويها واتجاهات إيجابية نذكرها في مجال حماية حقوق الطفل. ففي سعينا إلى مستقبل أفضل أعلنا برنامجا وطنيا هو ''رؤية عام ٢٠٢٠''، نتطلع من خلاله إلى تربية كل طفل، وتوفير بيئات تشجع على الثقة بالنفس، وعلى تقدير الذات، وتلبي احتياجات الأطفال المعوقين، وتحول دون جميع أشكال الاعتداء على الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطتنا الوطنية السادسة تعزز تلك الرؤية، إذ تخطط لاستعراض ما يوجد من قوانين وتعزيز تدابير الإنفاذ.

وتجري الاستعدادات لإنشاء الأطر القانونية والقضائية المناسبة لمعالجة قضايا الأطفال. وعلى الطريق نفسه، بدأنا نقيّم أوضاع الأطفال لنتبين ونستهدف الخدمات للمجموعات الضعيفة المعرضة للمشاكل. ويجري الآن إنشاء آلية مؤسسية لتوفير الرعاية العائلية البديلة. وسوف تعالج خلال السنوات القادمة القضية الصاعدة المتمثلة في صحة المراهقين ورفاههم، كموضوع ذي أولوية.

ونحن، في ملديف، نعتقد أن الاستثمار في الأطفال وفي خلق فرص لهم هو الطريق الوحيد لكفالة مستقبل أقرب إلى الناحية الصحية وإلى الثراء وإلى السعادة في بلدنا. وتحقيقا لهذا الغرض، نشجع مزيدا من المبادرة والمشاركة من جانب الفاعلين في القطاع الخاص والمدني. ونعتقد أن العمل في شراكة مع المجتمع الدولي هام أيضا في السير قدما بجدول أعمالنا الرامي إلى النهوض بحقوق الطفل وبحمايته. ولذا يسعدنا أن نكون جزءا من الحركة العالمية لصالح الأطفال، التي هي حقا نموذج للشراكة والمشاركة. وإني آمل أن تزداد تلك الحركة قوة وأن تكون قوة عظيمة في تشكيل مستقبل أفضل لأطفال العالم.

ملديف فخورة بهذه الإنجازات. ونحن على وعي بضخامة التحديات الكامنة أمامنا. بيد أننا عازمون على أن نتابع العمل على تحقيق أهداف القمة العالمية من أجل الطفل، معتمدين على مزيد من مساعدة المانحين وعلى تعاون دولي

أقوى. ونحن عازمون أيضا على أن نصون إنجازاتنا وعلى الحفاظ عليها من أي تآكل.

وقبل أن أختتم أود أن أعرب عن تقديري المخلص وشكري القلبي للمانحين لنا ولوكالات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على مساندتها المتواصلة لجهودنا الرامية إلى إدراك أهداف القمة العالمية للطفل. وأعتقد اعتقادا راسخا بأننا، من خلال الارتباطات الوطنية والالتزامات الدولية معا، سنستجمع القوة والموارد اللازمة لتحقيق الرؤية العالمية الجديدة للطفل، التي حضرنا هنا كي نعد بها ونعلنها.

أخيرا، يطيب لي أن أعلن أن الوزارة أوصت بالأمس فقط بالتصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وهما البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء. وإني واثقة بأن التصديق على هذين البروتوكولين الاختياريين سوف يعزز بلا شك جهودنا لحماية حقوق أطفالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إركلي منغرشفيلي، وزير خارجية جورجيا.

السيد منغرشفيلي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أرحب بجميع المشاركين في هذا المنتدى الرفيع المستوى وأن أنقل كلمة تقدير خاصة من السيد إدوارد شفرنادزه، رئيس جمهورية جورجيا، الذي كان من المشاركين النشيطين في القمة العالمية الأولى للطفل عام ١٩٩٠. لقد كان يزمع أن ينضم إلى اجتماعنا، غير أن الزلزال الشديد الذي حدث أخيرا في تبيليسي، عاصمة بلدي، منعه مع الأسف من القدوم.

منذ اثني عشر عاما، في وقت تاريخي، عندما كان المجتمع العالمي للأمم يستعد للترحيب بالألفية الجديدة، ويضع الهيكل المعماري العالمي لما بعد الحرب الباردة، تم إقرار وثيقة، في هذه القاعة نفسها، تعرب عن عقد عزم عالمي.

وقد تمثل ذلك العزم في الجهود المستدامة لكثير من الفاعلين، لا سيما الفاعلين من الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لكي تترجم فكرة عالم صالح للأطفال. ولذا أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، وللسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وكذلك لجميع شركائنا. ونقدر أيضا تقديرا عميقا الإسهامات التي قدمتها اليونيسيف سواء من المقر أو من مكاتبها الإقليمية والقطرية.

هنا أود أن أقتبس من كلام الرئيس شفرنادزه الذي أعرب، قبل اثني عشر عاما، من هذه المنصة ذاتها، أمام هذا المحفل الرفيع المستوى، عن اقتناعه بأنه:

> ”لن يستطيع أحد أبدا مرة أخرى أن يحرم أعضاء دارنا المشتركة من حق الابتسام والحرب والدراسة وأخيرا العيش“.

تلك الكلمات عبرت عن الروح السائدة في ذلك العهد. أما اليوم فإن السؤال الذي يبدو متصلا بأحداث الساعة هو: هل تحققت آمالنا، وإلى أي مدى سددنا ديننا لصغار المواطنين في كوكبنا؟

من أسف أنه، بنهاية الحرب الباردة، تعرقل انتشار ”نوع جديد من التفكير“. فصراعات العصر الجديد، والانفصالية العدوانية، والتطهير العرقي في كثير من أنحاء العالم، بما فيها أبخازيا بجورجيا، سببت دموعا وشدائد لمئات الآلاف من الأطفال، الذين لا يزالون يعانون من جور فظيع ومن الافتقار إلى اليقين.

وأسوة بما حدث في القرن الماضي، لا يزال عدم الاكتراث أكبر عدو وأكبر خطيئة للجنس البشري. كيف يقبل المجتمع العالمي بأن ينكر النظام الانفصالي في أبخازيا على

الأطفال حق الدراسة بلغتهم وحق استعمال كتب مكتوبة باللغة الجورجية؟ إن المجتمع العالمي ينبغي أن يشعر بأنه مدين للجيل الناشئ حتى وإن لم يبق سوى طفل واحد لاجئا.

ولم تفلت مدينة نيويورك العظيمة من موجة عنف وحقد هدامة. إن التطورات المأساوية التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر جعلت من الواضح أن ''العالم الصالح للأطفال'' الذي نتطلع إليه جميعا، يقتضي التزاما غير مشروط من جانب كل أمة. يجب ألا نتسامح لا مع الإرهاب الدولي ولا مع المصادر التي تزوده بالوقود.

إن عملية العولمة تخلق فرصا جديدة، إلى جانب تحديات جديدة. وهذا يزيد من الصعاب التي تتعرض لها أجزاء العالم التي تعاني من عملية التحول الديمقراطي الصعبة، والانتقال إلى الاقتصاد السوقي. إن الأطفال في هذه البلدان يعانون أشد المعاناة من مصاعب العمليات الانتقالية، ويحتاجون إلى تفهمنا ومساندتنا.

وفي الظروف التي تكون فيها الموارد الوطنية، وكذلك المعونة الدولية، محدودة، فإن دور القطاع الخاص قد يكون فعلا دورا حاسما. وعندما يأتي الأمر إلى مشاكل الأطفال، فإن هذا الدور يجب أن يصبح أشد فعالية.

إن تنوع التحديات المتصلة بالأطفال في عالم اليوم اكتسب أبعادا خطيرة. وفي هذا الصدد أصبحت الصحة والتربية الأساسية الجيدة من العوامل الأساسية لتنمية الطفل. هذه القضايا هي قضايا الساعة، خصوصا بالنسبة للدول التي نالت استقلالها حديثا، والتي تنقصها، في عملية بناء هيكلها كدولة، الموارد الكافية لسد الفجوة التي نشأت في هذه الميادين.

وفي هذا الصدد نعلق أكبر قدر من الأهمية على نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال المعاصرة في النظام التعليمي لبلداننا. إن الأشخاص المتعلمين الذين يستخدمون في الأعمال يمثلون القوى الدافعة للتنمية المستدامة لكل بلد.

واليوم أود أيضا أن أركز على أهمية احترام حقوق الأطفال في المشاركة. وفي هذا الصدد لدينا بعض الخبرة الوطنية في جورجيا. في مبادرة من اليونيسيف، وتحت الرعاية السامية لرئيسنا، تم انتخاب برلمان الأطفال والشباب في جورجيا. إن هذه المؤسسة مكان يستطيع فيه الأطفال أن يعربوا عن آراء نظرائهم، وأن يسترعوا انتباه السلطات إلى شواغلهم، وأن يقترحوا اتخاذ إجراءات محددة.

إني أعتقد أن الأوان قد آن لننقل تركيز اهتمامنا إلى خطة عمل موجهة نحو تحقيق النتائج، وذات طابع عملي، وذات مرونة، ولها قاعدة ماليا حقيقية، تأخذ فيها البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية مكانها الصحيح.

ختاما اسمحوا لي أن أعرب عن أملنا أن يمثل هذا المحفل طورا هاما في الحركة العالمية من أجل الأطفال. إن هدفنا الأسمى هو أن نترك للأجيال التي ستخلفنا كوكبا يرتقي إلى مستوى التطلعات الخلقية والفكرية للإنسان. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن الجيل الذي صعد بعد انهيار الجدار الاستبدادي الذي كان يفصل بين الأمم، سيعيش في مثل ذلك العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيدة عائشتو فوماكوي، وزيرة التنمية الاجتماعية وحماية الطفل في النيجر.

السيدة فوماكوي (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، بالنيابة عن رئيس جمهورية النيجر ممادو طانجا، أن أكرر الإعراب عن امتناننا للسيد هان سونغ - سو على الدراية المهنية والجد اللذين قاد بهما أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونشكر كذلك الأعضاء الآخرين في المكتب والأمين العام كوفي عنان.

وعلى أثر اعتماد اتفاقية حقوق الطفل اجتمع رؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر في الوضع المقلق للأطفال في العالم كله، في سبيل وضع حلول يتفق عليها تكون مناسبة ولازمة. والواقع أنه بينما تمثل اتفاقية حقوق الطفل تجميعا لثلاثة أجيال من حقوق الإنسان، إلا أنها لا تزال تقتضي بيان أهداف محددة لها وقابلة للقياس من ناحية الكم. وإدراكا لهذه الغاية، فإن الأهداف التي وضعتها قمة ١٩٩٠ نبعت ليس فقط من تلك الحاجة، بل كذلك، وفي المقام الأول، من مشيئة رؤساء الدول والحكومات أن يصدروا التزاما صارما بتخفيف آلام الأطفال وكفالة عالم أفضل له.

واليوم، بينما نرى التقرير الممتاز الذي وضعه الأمين العام في نهاية العقد، فإن أوضاع الأطفال في معظم البلدان النامية لم تتحسن تحسنا محسوسا، على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت في هذا السبيل. والبرهان على ذلك أنه منذ عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية التي نواجهها في بلداننا، فإن النيجر يخصص معدلا قدره ٢٩ في المائة من إنفاقه التشغيلي للقطاعات الاجتماعية، وقد فاق هذا المعدل ٣٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وقد يفسر ذلك لماذا حدثت خطوات التقدم القليلة في النيجر في هذا المضمار، في حقل تعليم صغار البنات بالذات، اللواتي ارتفع معدل التحاقهن بالمدارس من ١٣ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٢٥ في المائة عام ٢٠٠٠، وفي الرعاية الصحية حيث ارتفع معدل التطعيم ضد بعض أمراض الطفولة ارتفاعا محسوسا.

إننا مدينون بهذه النتائج المشجعة جدا ليس فقط للالتزام المالي للدولة، بل كذلك للشركاء في التنمية واستراتيجيات التطعيم المبتكرة التي تسعى من باب إلى باب، بل كذلك للاشتراك الإيجابي من جانب الزعماء التقليديين للسكان. إن زعماء الرأي هؤلاء، الذين هم حماة قيمنا التقليدية ومعاونون للحكومة المحلية، نذروا أنفسهم لتعزيز حقوق الطفل في النيجر.

إن دولة النيجر، التي شاركت في قمة ١٩٩٠ – والتي كان شعارها الأساسي ''وضع الأطفال أولا'' – أبدت كل عزم تقتضيه أهمية هذه المسألة وحساسيتها، إذ رسمت ونفذت سياسات وبرامج وخططا تتفق مع اتفاقية حقوق الطفل والـ ٢٧ هدفا الواردة في القمة العالمية للطفل.

وعلى الرغم من ذلك كله، ففي عام ٢٠٠٠ ما زال ٢٨٠ من كل ألف طفل، طبقا لعدد من المؤشرات، يموتون قبل سن الخامسة، بينما يعاني ٤٠ من كل مائة من سوء التغذية، ولا يحصل سوى ٤٣ في المائة من السكان على الماء النظيف، وثلث الأطفال فقط في سن الدراسة يلتحقون بالمدارس فعلا، ولا يجيد القراءة والكتابة سوى ٢٠ في المائة من البالغين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفقر الذي هو في نفس الوقت سبب ونتيجة ذلك كله، أصبح منتشرا وبلغ مستويات مقلقة، لأن ٦٣ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر و ٣٤ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع. إن هذا الفقر يعصف بأشد قطاعات المجتمع ضعفا وهم: النساء والأطفال. وهكذا يصبح كل شيء في هذا السياق أمرا ذا أولوية، ويصبح من الصعب تحقيق الأهداف الـ ٢٧ للقمة العالمية للطفل.

إن هذه الدورة الاستثنائية تسعى إلى ترسيخ الالتزامات التي صدرت في عام ١٩٩٠. والنيجر، من خلالي، ينضم انضماما كاملا إلى تلك الالتزامات. بيد أن هذه الدورة توفر فعلا فرصة لإلقاء نظرة فاحصة على أوجه القصور التي حالت بيننا وبين إدراك أهداف عام ١٩٩٠، وتحملنا على أن نرتبط بالتزام عازم بتحسين الأوضاع، بالقياس إلى ما حدث في الماضي.

وفيما يتعلق بحالة النيجر بالذات، وبدون إنكار مسؤولياتنا، لا بد لي أن أشير إلى أن بلدي قد عانى من عقد كانت فيه صعوبة خاصة، تميز بعدم استقرار اجتماعي وسياسي تفاقم من جراء أزمة اقتصادية عرقلت بطريقة منتظمة جهود الدولة لتنفيذ أهداف القمة العالمية للطفل.

وإذ تستمد حكومة الجمهورية الخامسة من الدروس التي تعلمتها، فإنها أخذت ببعض التدابير لتحسين ظروف معيشة السكان بصفة عامة، والأطفال بصفة خاصة. فمثلا وضعت بعض البرامج لخمس سنوات و/أو لعشر سنوات، تشمل الاستراتيجية الحديثة العهد لتخفيض الفقر. وكل من هذه البرامج قد حسّن من الوضع بالقياس إلى ما كان في الماضي، بتحديد أهداف يمكن قياسها كمّا، نحن ملتزمون التزاما صارما بتحقيقها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج الخاص للرئيس مامادو طنجا – الذي يتضمن كل عام، بالإضافة إلى البرنامج الحالي، بناء ١ ٠٠٠ غرفة دراسة و ١ ٠٠٠ وحدة صحية و ١٠٠ خزان مياه صغير والإدماج الاجتماعي – الاقتصادي لـ ١ ٠٠٠ ناشئ، هو برنامج سيتضمن عما قريب إسداء المساعدة المترلية وتوفير الاعتماد المالي الصغير للنساء الريفيات – قد حدد الجو العام لالتزامنا الوطني. بذلك فإن التدخلات سوف تكون، من الآن فصاعدا، وبصفة دائمة، أفضل توجها نحو استعمال أشد ترشيدا للموارد المتاحة.

إن التقدم الذي أحرز حتى اليوم يمكن أن يكون أكبر لو أن المجتمع الدولي قدم مساندة أعظم، خصوصا في مكافحة الملاريا، التي هي السبب الأول لوفيات الأطفال في النيجر، وفي مكافحة الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وفي هذا الصدد، أتوجه بالنداء إلى جميع شركائنا في التنمية لمواصلة تقديم الدعم بل وتكثيفه بغية تمكيننا من الوفاء بالالتزامات التي سنقطعها على أنفسنا هنا لصالح الأطفال في العقد القادم.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن تأييد النيجر للموقف الأفريقي المشترك المنبثق عن المنتدى الأفريقي الذي عُقد في القاهرة، والذي شاركنا فيه بنشاط. إن أطفال أفريقيا – ضحايا الفقر والمرض والحرب – يتطلعون هم أيضا إلى عالم يليق بالأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سمو الأميرة للا مريم، رئيسة وفد المغرب.

الأميرة مريم (المغرب): السيد الرئيس، لي عظيم الشرف بأن أنقل إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول والحكومات وممثليهم، تحيات وفائق تقدير جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب، الذي شرفني بأن أنوب عنه في تلاوة الخطاب الملكي السامي، الذي كان جلالته يود أن يلقيه شخصيا أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل، تأكيدا لما يوليه جلالته من عناية واهتمام خاصين لهذا الموضوع.

أخاطبكم وذاكرتي ما تزال مشوبة بالأسى بفعل الأحداث الإرهابية المستنكرة، التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الصديق، تلك الأحداث المأساوية التي إن كانت سببا في التأجيل المؤقت لانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل، فإن التئام هذا الملتقى الهام اليوم لدراسة أوضاع الطفولة في العالم، يرمز إلى انتصار الأمل على اليأس، وإرادة البناء والنظرة المستقبلية، على كل أشكال التفكير الظلامي، والتوجهات الأنانية المتعالية.

إن لقاءنا اليوم لا يستهدف تقييم ما بذلته المجموعة الدولية من جهود للنهوض بحقوق الطفل فحسب، ولكن أيضا تحديد العراقيل، والتفكير جماعيا، في سُبل التغلب عليها من أجل بناء عالم جدير بالأطفال. بيد أنه لن يتأتى التصدي لهذه التحديات، في نظري، إلا بتضافر الجهود بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي إطار الحركة العالمية للنهوض بحقوق الطفل، يجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية بذلت كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف التي رسمها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتجسيد ما تعهد به والدي جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، الذي وقّع في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢، على الإعلان العالمي من أجل الحفاظ على حياة الطفل ورعايته وتنشئته، وأنشأ سنة ١٩٩٥، المرصد الوطني لحقوق الطفل، مسندا رئاسته إلى شقيقتي صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا مريم، لتتابع، عن كثب، كافة القضايا المتعلقة بالنهوض بوضع الطفل في المغرب. وقد حققت بلادي تقدما كبيرا، في هذا المضمار، كما ورد في التقرير الذي وجهته اليونيسيف في مطلع سنة ٢٠٠١، إلى مجلسها الإداري بشأن ما تم إنجازه من أهداف القمة العالمية الأولى من أجل الطفل. ولئن كان الطريق لا يزال طويلا أمامنا، فإن عزم المغرب وطيد على المضي قدما لبلوغ أهدافنا كاملة.

ومساهمة من المملكة المغربية في إنجاح الإجراءات التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، فقد نظمت، بالتنسيق مع اليونيسيف، مجموعة من الملتقيات الدولية، منها على وجه الخصوص، ملتقى المجتمع المدني العربي، ومؤتمر القمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، والمؤتمر العربي – الإفريقي لوزراء المالية والملتقى الإقليمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال. وقد أثبتت هذه الاجتماعات أن أيا من تلك الإجراءات والتوصيات لن يتجسد على أرض الواقع، إلا بإضفاء البُعد الإنساني على مسلسل العولمة، وذلك تجنبا لتفاقم الاختلالات الموجودة حاليا في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول. ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأرشد للموارد المتاحة، وبتنشيط علاقات التعاون بين بلدان الجنوب، والنهوض بالتعاون الدولي الملتزم، سيما بعد التعهدات التي قطعها القادة في مؤتمر مونتيري.

وعليه، فإننا نأمل أن ترقى المساعدات العمومية للتنمية إلى ما تطمح إليه الدول النامية، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي رسمتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا ما يشكله الدين الخارجي الذي يعد عائقا رئيسيا للتنمية المستدامة والسليمة.

ومما لا شك فيه أنه يتعين بذل المزيد من الجهود الخاصة لحماية حقوق الأطفال الذين يعملون في ظروف جد قاسية. كما أنني أشعر بالأسف لمعاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف استثنائية من جراء العقوبات المفروضة والنزاعات المسلحة، كما هو الشأن بالنسبة لأطفال فلسطين والعراق، المهددة حقوقهم الأساسية في الحياة. وعليه فإن الواجب يقتضي أن تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها لإيجاد حلول ملائمة كفيلة بوضع حد لهذه المأساة.

وعلاوة على تجنيد الأطفال وإقحامهم في النزاعات المسلحة، فإن استغلالهم لأغراض تجارية، يستأثر كذلك باهتمامنا ويشغل بالنا بشكل خاص. وقد حظيت المشكلتان خلال السنوات الأخيرة، باهتمام خاص من لدن لجنة حقوق الإنسان. كما لا يفوتني أن أؤكد على حتمية اتخاذ التدابير الوقائية من أجل مواجهة فيروس نقص المناعة البشرة/الإيدز.

وإنه لجدير بنا نحن أصحاب القرار أن نضع سياسات واستراتيجيات وبرامج تتمحور بالأساس حول الطفل، مع إعطاء الأولوية لمعالجة هذه المشاكل التي تبعث على القلق

وتستوجب من المجموعة الدولية بذل المزيد من الجهود لإيجاد الحلول الناجعة لها.

إن المملكة المغربية تتعهد بتفعيل مقتضيات الإعلان وخطة العمل، المنبثقين من هذه القمة الثانية، وسوف تضعهما في صدارة اهتماماتها الوطنية، بقصد الحفاظ على السلم والأمن لصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماري نوت، سيدة جزر مارشال الأولى ورئيسة وفدها.

السيدة نوت (جزر مارشال) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أتكلم أمام دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل الهامة جدا. وإني أحمل إلى الجمعية تحيات من فخامة الرئيس كيساي نوت، ومن شعب جمهورية جزر مارشال.

أود أن أشاطر الذين تكلموا قبلي عبارات الشكر للأمين العام والموظفين الأكفاء في اليونيسيف، على الترحاب الحار وعلى الترتيبات الممتازة التي اتخذت لهذه الدورة الاستثنائية الهامة. ونقدم تهانئنا للرئيس على قيادته الماهرة في توجيه الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة. ولدينا كل الثقة في أن هذه الدورة، بفضل زعامته المقتدرة، ستكون هامة ومنتجة إلى أقصى حد.

إن جمهورية جزر مارشال، وهي عضو في هذه المنظمة العالمية الموقرة، خطت خطوات إيجابية لتحقيق الأهداف المقررة في الإعلان وخطة العمل من أجل الطفل لعام ١٩٩٠. ففي شهر أيار/مايو ١٩٩١ أنشأت حكومتنا المجلس الوطني للتغذية والطفل، وصدقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام ١٩٩٣. وبذا أصبحت هذه الاتفاقية جزءا من قوانيننا، وهي تعد مكملة للحقوق والحريات المكفولة لجميع سكان جزر مارشال بما فيهم الأطفال، بحكم دستورنا.

إن جمهورية جزر مارشال، بوصفها دولة جزرية نامية صغيرة، تتعامل مع حصتها من تحديات التنمية، في سبيل توفير مستقبل أفضل لأطفالنا وناشئينا، الذين يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع سكاننا البالغين ٦٠ ألف نسمة. لقد طرأت على نظامنا التعليمي عدة تغييرات إنمائية لجعله أكثر تمشيا مع الاتجاهات العالمية، ولكفالة أن تكون لكل طفل من أهالي جزر مارشال فرصة الالتحاق بالمدرسة – ابتدائية أو ثانوية أو ما بعد الثانوية. إن حكومتنا ملتزمة بتقديم التعليم من أعلى جودة ممكنة، لكل طفل مرشالي، لتمكينه من أن يصبح عضوا منتجا، في أي مجتمع يختار أن ينخرط فيه. وعلى غرار ذلك، خطا نظامنا الصحي فعلا خطوات برمجية لوضع مزيد من التركيز على الصحة بوصفها مسؤولية مشتركة، تشارك فيها الجماعات والقواعد الشعبية، في الرعاية الصحية الأولية والوقائية.

ويتداول برلماننا في الوقت الحاضر في أمر تشريع سيعزز حقوق الطفل، ويرسخ مركز اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك أنشأنا مكتبا يكون بمثابة نقطة اتصال للأطفال في حكومتنا، مكلف بتنسيق ورصد جميع القضايا المتعلقة بالأطفال وكفالة تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل على جميع مستويات الحكومة.

إن جزر مارشال تشيد، بتقدير متواضع، بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الإعلان العالمي وخطة العمل العالمية من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ (A/S-27/3). فمن دواعي السرور البالغ أن يعلم المرء أن خطوات واسعة جدا قد اتخذت نحو تحقيق أهداف إعلان ١٩٩٠. بيد أن الكثير لا يزال مطلوبا عمله، ولن نكون قانعين بما تحقق.

إن تقرير الأمين العام يبين أن الأطفال هم الأعضاء الأشد تعرضا والأقل حيلة في مجتمعنا العالمي. إن ملايين الأطفال فقدوا أرواحهم من جراء الأمراض التي يمكن توقيها ومن جراء الجوع. وليس لكثير منهم فرصة يبدأون منها خطوهم الأولى، بينما ما زال كثيرون آخرون يعانون من آلام مبرحة ومن بؤس شديد، وهناك ملايين آخرون محرومون من الضروريات البشرية، الأساسية تماما، لكفالة بقائهم على قيد الحياة، بينما الكثيرون تنقصهم أيضا المؤازرة اللازمة والعطف والمحبة التي يجب أن تتوفر لكل طفل هو عطية نفيسة من عطايا الله. إن ملايين الأطفال يذهبون إلى فراشهم جائعين، في هذا الوقت بالذات الذي نتكلم فيه.

إنني واثقة بأننا، في قلوبنا، نود جميعا أن نرى أطفالنا يشبون في عالم سلمي، ينال فيه كل طفل المحبة والتغذية والحماية – عالم يكون فيه أطفال جميع الأمم، ومن الخلفيات الثقافية المختلفة، متعايشين في سلام، وتكون فيه المؤسسات الإنسانية، سواء العامة أو غيرها، أدوات تعزز إمكانية كل طفل وطفلة على التوصل إلى قدرته، أو قدرتها، الكاملة، على نحو ما خلقهما الله.

إن جمهورية جزر مارشال ملتزمة بمساندة جميع مبادرات الأمم المتحدة التي تهدف إلى التحسين الفعلي لظروف معيشة جميع الأطفال في أنحاء العالم كله. فلنعقد اليوم العزم على أن نستحدث عالما جديدا مليئا بالمحبة وبالفرص لجميع أطفالنا. ولنعمل معا لبناء عالم أفضل لأطفالنا. ولنعد اليوم بغد أفضل للأطفال النفيسين لكل أمة، وكل عائلة، وكل جيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فينشي كلودومار، رئيس وفد ناورو.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن ألقي هذا البيان بالنيابة عن الـ ١٥ بلدا الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة. هذا حدث تاريخي، ونحن نرحب بمشاركة الأطفال في هذه الدورة الاستثنائية. ونحن مسرورون إلى أبعد حد أن نلاحظ أن الأطفال من منطقتنا يشاركون في محفل الأطفال، وفي الوفود إلى الدورة الاستثنائية.

ونعترف بتقدير عميق بالعمل الذي أنجزته سعادة السفيرة باتريسيا دورانت، ممثلة جامايكا، رئيسة اللجنة التحضيرية، والسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، التي أدت مهمة أمانة اللجنة التحضيرية، ولموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة على التزامهم بدأب، مما أسفر عن مشروع وثيقة النتائج الموجهة نحو الأعمال الفعلية، تحت عنوان ”عالم صالح للأطفال“.

إن الصلة بين وثيقة النتائج والأهداف الإنمائية لقمة الألفية صلة واضحة. ونتائج مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، ترسم السُبل والوسائل لتمويل استراتيجيات وأهداف التنمية التي رسمتها قمة الألفية. وبوصف هذه الدورة الاستثنائية قمة اجتماعية هامة، فإنها تعقد في وقت مناسب لإدماج نتائجها في عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

إن المبادئ والاستراتيجيات، الموضوعة لتشكيل مستقبل الأطفال في إعلان بيجين للالتزامات تجاه الأطفال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ للمدة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، والتي أدرجت في الوثيقة A/S-27/13، إنما هي مرشدنا للتصدي للتحديات والمهام لمنطقتنا خلال العقد القادم. إن تلك المبادئ والاستراتيجيات تنعكس، إلى حد بعيد، في خطة العمل الواردة في مشروع وثيقة النتائج الماثلة أمامنا. وتبعا لذلك نؤيد المبادئ والأهداف الواردة في مشروع الإعلان السياسي وخطة العمل لعالم صالح للأطفال، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان الأعضاء فرادى.

إن معظم بلدان محفل جزر المحيط الهادئ صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها. والاتفاقية فيها إرشاد لعملية التغيير التدريجي نحو التنمية في منطقة المحيط الهادئ. إن أطفالنا، في البلدان الجزرية الأعضاء بالمحفل، يتعلمون تقليديا ممن هم أكبر سنا، ويربّون بالطرائق والعادات السائدة في مجتمعاتهم المحلية. وفي حلقة عمل إقليمية للتنمية الاجتماعية عقدت في شباط/فبراير من هذا العام في سوفا، بفيجي، ناقش المشاركون أهمية الاتفاقات الدولية والضغوط التي يستتبعها تنفيذ تلك الاتفاقيات. وبصرف النظر عن ذلك، فان كثيرا من البلدان الجزرية الأعضاء بالمحفل تنفذ الاتفاقية في الوقت الحاضر تنفيذا نشيطا. وتوجد في معظمها لجان تنسيق للأطفال، تتألف من وكالات حكومية وغير حكومية ووكالات حكومية دولية، بما فيها اليونيسيف. ومما يعرقل التقدم النقص في الموارد المالية والبشرية على حد سواء. والمهارات المطلوبة للتبليغ عما يتم بشأن اتفاقية حقوق الطفل وغيره من الاتفاقيات، نادرة.

ونعترف بالدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مساعدة الحكومات على تنفيذ الاتفاقية. ونوافق على أن الفقر المزمن لا يزال العقبة الأكبر في سبيل الوفاء باحتياجات الأطفال وحمايتهم وتعزيز حقوقهم. إن الفقر موجود إلى حد ما في المحيط الهادئ، وهو آخذ في التزايد في بلدان كثيرة. إن الأطفال يتحملون لسعة الفقر. والعائلات الفقيرة لا تطيق أن تفي بالاحتياجات الأساسية مثل التغذية الوافية والتعليم والرعاية الصحية. وهناك دورة من الفقر تتكرر من جيل إلى جيل، تصبح بادية للعيان، مما ينشئ طبقة دنيا من البشر الأقل حيلة، ويسبب تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية.

إننا نوافق على أن التوصل إلى الخدمات الصحية أمر جوهري إذا أريد للأطفال أن يحصلوا على الرعاية والحماية السويتين، اللتين تحق لهم. إن بلدان المحيط الهادئ الجزرية أحرزت تقدما كبيرا في تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات في العقود الأخيرة، ولكن لا يزال هناك متسع للتحسين. إن أهداف تنمية الألفية تتضمن غايات نستطيع أن نتطلع إليها. والاستراتيجية الرئيسية لتحسين صحة الطفل هي الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، التي تركز على البيئة الكاملة وكذلك على عناصر مثل التغذية – خصوصا الرضاعة بالثدي – والتحصين ضد الأمراض. وما فتئت بلدان المحفل الجزرية تزيد من تركيزها على خدمات الصحة الوقائية الأولية بدلا من الصحة العلاجية الثانوية.

إن إطار ''الجزر الصحية'' الذي أقره وزراء صحة المحيط الهادئ، ينتهج نهجا يركز على السكان أنفسهم بدلا من التركيز على الأمراض، ويجمع بين جوانب الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وطبقا لاعلان يانوكا،

> ''ينبغي أن تكون الجزر الصحية أماكن:
> يحصل فيها الأطفال على غذاء للبدن والذهن؛
> وتشجع البيئات فيها على التعلم والتمتع بأوقات الفراغ؛ ويعمل فيها الناس ويتقدمون في السن بكرامة؛ ويكون فيها التوازن الايكولوجي مصدر فخر''.

إن مؤشرات التعليم في منطقتنا طيبة جدا بمقارنتها بمؤشرات بلدان نامية أخرى. إن البلدان الأعضاء بهيئتنا تنفق ما بين ١٣ و ٣٠ في المائة من مجموع إنفاقها الحكومي على التعليم. والتعليم الأساسي الإجباري، الذي يتراوح معدل الانخراط فيه ما بين ٨٨ و ١٠٠ في المائة، حقيقة شائعة. بيد أن مزيدا من الموارد والانتباه لازمان لإعطاء دفعة تعزز إمكانيات الوصول إلي قطاعات تحتاج إلى موارد أكبر، مثل تعليم الطفولة الأولى، وتعليم البنات بعد المرحلة الابتدائية في بعض بلدان المحفل الجزرية، وتعليم المعوقين.

إن إمكانية استعمال التعليم عن بعد، والمعلومات عن طريق تكنولوجيا الاتصالات، أمر فيه منافع مثيرة. فجامعتنا الإقليمية، جامعة جنوب المحيط الهادئ، كانت من السباقين في هذا المضمار، ولكنها تحتاج إلى مساندة مستمرة لمواصلة عملها.

وللتصدي لقضية جودة التعليم في بلدان المحفل الجزرية، اجتمع وزراء التعليم في المنطقة عام ٢٠٠١. وأسفر اجتماعهم عن خطة العمل الأساسية للتعليم، التي هي في الوقت الحاضر في طور تصميمها كمشروع. ومن الشواغل العاجلة خلال المنطقة كلها كيفية تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة. فكثير من المنقطعين عن المدارس يجدون أن مهارات ليست وافية أو مناسبة للأعمال القليلة المأجورة المتاحة لهم، سواء في العمل الزراعي أو في أنواع أخرى من المعيشة. وقلة الفرص في منطقتنا – منطقة المحيط الهادئ – قد وصفت بأنها ''فقر في الفرص''.

إن العنف في العائلات سائد في كثير من أنحاء المحيط الهادئ، ويؤثر ذلك في رفاه الأطفال. وهناك اعتراف متزايد بأن ذلك العنف مرفوض، وبأنه لا يمكن تبريره باعتباره تقليديا. وقد تولت المنظمات غير الحكومية زمام التزعم في توفير خدمات مساندة لضحايا العنف العائلي.

ومن القضايا الأخرى التي يواجهها الناشئون ارتفاع معدلات انتحار الناشئين في بعض بلدان المحفل الجزرية؛ والإدمان على الكحول والتبغ والأشكال الأخرى من سوء استعمال العقاقير؛ والاعتداء الجنسي والبدني. وتقوم أمانة جماعة المحيط الهادئ بإدارة عدد من البرامج للناشئين في المنطقة توفر المعلومات والتدريب والمساندة؛ وتعزز المهارات اللازمة للمعيشة.

إن نسبة سكان المحيط الهادئ من الناشئين عالية، ولهم احتياجات صحية خاصة. وموضوع الصحة الإنجابية موضوع حساس في ثقافات المحيط الهادئ، وقلما تعالج موضوعاته في سياق عائلي. ولا ينال الناشئون في المعتاد إلا معلومات قليلة بشأن الصحة الإنجابية. وهناك معدلات عالية لحمل المراهقات وللأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ولئن كان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم ينتشر كثيرا بعد، إلا أن المنطقة معرضة له. وهناك استراتيجية إقليمية لمكافحة هذا المرض، وقد تصدت دول فرادى لهذا الوباء بخطط عمل استراتيجية خاصة بكل منها.

من الواضح أنه، في منطقة محفل جزر المحيط الهادئ، توجد برامج قائمة في قطاعي الصحة والتعليم تعالج بعض احتياجات الأطفال. ولكن الأمر يقتضي عمل المزيد، لتحسين التنسيق والتماسك بين البرامج التي تشمل بين دفتيها عدة قطاعات. ونحن واثقون أن المستوى المنخفض نسبيا لتمويل المحيط الهادئ من التمويل الإجمالي لليونيسيف يحتاج إلى التحسين، ويجب إعطاء المحفل مركزا استراتيجيا أفضل في ضوء عملية التقييم التي أتمتها اليونيسيف مؤخرا. ونأمل أن يساعد ذلك البلدان الأعضاء في منطقتنا على أن تسعى إلى تحقيق أهداف جامعة ومركزة على الطفل في التنمية الوطنية في القريب العاجل.

ونحن مستعدون لنؤدي دورنا في تنفيذ الأهداف الـ ٢١ المقترحة في مشروع خطة العمل، وسنفعل كل ما هو ضروري لتحسين تنسيق الجهود الإقليمية، وتعزيز الترابط بمنظومة الأمم المتحدة، وبالهيئات الإقليمية الأخرى، وبالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لبلوغ عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة آيرس فالكام، رئيسة وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

السيدة فالكام (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلمت بالانكليزية): أشعر بسعادة كبيرة وبفخر خاص لوجودي اليوم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، خصوصا لأنها تتصل بأغلى مورد للجنس البشري: أطفالنا.

وأود أن أثني على السفيرة باتريسيا دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية، وعلى مكتبها المكون من خمسة أعضاء، وعلى الأمين العام، وعلى الموظفين العاملين معه، وعلى كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأشيد بعملهم الشاق في تنظيم هذه الدورة الهامة.

إن هذا الاجتماع يوفر فرصة جوهرية لاستعراض ما أحرز من تقدم منذ أن وضعنا أهدافا لأول مرة في القمة العالمية للطفل، قبل عقد. وكون هذا العدد الكبير من البلدان ممثلة هنا اليوم يؤكد الاعتراف العالمي بأهمية أطفالنا. وبوصفنا أمهات وآباء وزعماء للأمم، تقع على عاتقنا المهمة الرهيبة المتمثلة في كفالة أن نترك وراءنا عالما صالحا لأطفالنا. وسواء كنا ننتمي إلى بلدان كبيرة أو إلى بلدان صغيرة – كبلدي – فالمسؤولية واحدة.

إن بلدي بلد جزري نام صغير في غرب المحيط الهادئ. ونصف سكاننا تقريبا في الوقت الحاضر البالغ عددهم ١٠٧ ٠٠٠، تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما. والمستقبل المباشر لأمتنا يقع على كاهل شبيبتنا. ومقياس نجاحنا كشعب، بينما نسعى إلى صعود سلم التنمية خلال العقود القادمة، سوف تحدده نوعية الحياة التي نقدمها لأطفالنا هنا الآن.

خلال العقد الماضي أحرزت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقدما محسوسا نحو تلك الغاية. لقد نجحنا في القضاء على شلل الأطفال وعلى مرض التيتانوس في المواليد الجديدة. ولم تحدث وفيات من مرض الحصبة في عام ٢٠٠٠. ومعدلا وفيات الرضع ووفيات الأمهات انخفضا كلاهما انخفاضا هائلا خلال هذه الفترة. وحدث تحسن محسوس في مستويات الحصول على ماء مأمون وتوفر الإصحاح. ومع ذلك فان العمل الواجب أداؤه في مجالات التعليم ومحو الأمية وغيرها ما زال كثيرا جدا.

وبينما لا تعاني ميكرونيزيا، لحسن الحظ، من بعض الآفات التي تصيب رفاه الأطفال في أجزاء أخرى من العالم، إلا أننا مع ذلك نخشى كثيرا الآثار المحتملة لتغير المناخ وما ينتج عنه من ارتفاع في مستوى البحر على مستقبل أولادنا. إن هذه الظاهرة تهدد وجود بيوتهم وثقافتهم وتاريخهم. وقد تسفر عن دخول أمراض معدية لم تكن موجودة في ميكرونيزيا. وقد جاءت الأنباء بأن أحد هذه الأمراض، الملاريا، قد انتشر خارج حدود توطنه في جنوب غربي المحيط الهادئ. ونحن نحث الأمم المتحدة على مواصلة رصد ارتفاع مستوى البحر وعواقبه، وتسهيل المساعدة للتدابير الوقائية.

إن شبكة الإنترنت وما يتصل بها من تكنولوجيات، يمكن أن يكونا أداة تسمح بأن نتوصل، بالنسبة لأطفالنا، إلى رعاية صحية أفضل وتعليم وتفهم أحسن للعالم الذي يجاوز حدودنا. بيد أن السؤال في ميكرونيزيا هو هل نستطيع أن نبني البنى التحتية اللازمة لإتاحة خدمات الإنترنت وغيرها من خدمات الاتصالات لأطفالنا الذين يعيشون، في أحوال كثيرة، في قرى وجزر نائية، لا كهرباء فيها. إن بلدي يقدر الإسهامات المالية السخية التي تعهدت بها اليابان لتضييق الفجوة الرقمية ويأمل أن تقدم الدول الأعضاء الأخرى إسهامات مماثلة. ونحن نتطلع إلى استمرار عملنا مع المجتمع الدولي، بينما نعالج هذه التحديات الصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نؤكد أن الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة الأخرى لا توفر مسالك جديدة للاستغلال. ويطيب لي في هذا الصدد أن أعلن أن بلدي قد وقّع مؤخرا على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

وفي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، كما في بلدان نامية أخرى، يرتبط تخفيف البلايا عن أولادنا باتخاذ تدابير أوسع نطاقا لتخفيض الفقر. وبينما خطونا خطوات واسعة نحو تحسين رفاه أطفالنا، لا يسعنا إلا أن نفكر في الشوط البعيد المتبقي الذي يمكن أن يقطع لو توفرت الموارد. ونحن نعترف بامتنان بالإسهامات التي قدمها المجتمع الدولي وتلقاها بلدي من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونوجه أيضا تقديرنا المخلص إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قدمت لنا مساعدة ثنائية. ونأمل أن يواصل هؤلاء الشركاء العمل معنا لجعل ميكرونيزيا محلا أفضل لأطفالها.

ونحن، كزعماء، لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. فسوف نحتاج إلى التعاون النشيط من جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الشبيبة. وينبغي أن نخطو خطوات ملموسة لكفالة سماع أصوات أطفالنا على النحو السوي في القضايا التي ستحدد مستقبلهم.

ولا يغيب عن بالي مشهد من فيديو الحركة العالمية للطفل، يشير فيه ولد صغير إلى نلسون منديلا، فنقلت منه العبارة الآتية: ”أنك كنت مرة نحن. فأعطنا فرصة أن نكون أنت“. ولا مشهد الصغيرة أودري شينيوت والصغيرة غبرييلا أزوردوي أريبتا، اللتين أعلنتا بالأمس: ”لسنا نحن مصادر للمشاكل وإنما الموارد اللازمة لحلها“. إنهم هم الحل. فلنعدهم جميعا ونعد الأطفال الآخرين الكثيرين في العالم أننا سوف نساعدهم على تحقيق تلك الرغبات الرامية إلى إيجاد عالم أفضل.

ختاما، أود أو أكرر ما نشعر به من صدمة وتعاسة إزاء الأحداث المأسوية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هنا في الولايات المتحدة. إننا ننكر تلك الأفعال الجبانة، التي تهدد مبادئ الحرية في العالم كله. إن العائلات والأطفال الذين غيرت تلك الأحداث حياتهم، لديهم في قلوبنا العطف وأطيب التمنيات.

وبالنيابة عن رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة أود أن أعرب عن تقديرنا لفرصة مثولنا أمام الجمعية اليوم، كي نستعرض ما أحرزناه من تقدم ونراجع أهدافنا في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد سيرغي لنغ، رئيس وفد جمهورية بيلاروس.

السيد لنغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أرحب، باسم وفد جمهورية بيلاروس، بالمشاركين في حدث من أهم أحداث هذا العام، وهو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، المنظمة من أجل الأطفال ومن أجل كل أمة، وفي خاتمة المطاف، من أجل البشرية جمعاء.

إننا اجتمعنا اليوم لإجراء تحليل شامل فعلا للتقدم المحرز في تنفيذ نتيجة القمة العالمية للطفل، لنتمكن ليس فقط من تبادل ما اكتسبناه من خبرات وطنية إيجابية خلال الأعوام الـ ١٢ منذ القمة، بل كذلك كي نعترف بأنه يوجد في عالم اليوم طفل من كل ثلاثة أطفال لا يزال يعاني من الفقر، وطفل من كل ١٢ طفلا يموت قبل سن الخامسة، وبأن هناك الملايين من الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال ويحرمون التعليم. إن هؤلاء الأطفال يتوقعون منا أعمالا ملموسة لجعل هذا العالم قابلا للعيش فيه.

إن بلدنا لم يستطع أن يتفادى المشاكل التي يواجهها الأطفال في العالم أجمع. وهذه المشاكل تشمل ضياع الأبوين، والاعتداء على الأطفال، وجنوح الأحداث، وإهمال الأبوين، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوء استعمال المخدرات بين المراهقين.

وفي بيلاروس، كانت التحضيرات للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل من أولويات الحكومة، والسلطات على المستويين الوطني والمحلي، والمنظمات غير الحكومية. وقد أقرت الحكومة خطة عمل للتحضير للدورة الاستثنائية، وأصدرت تقريرا وطنيا عما أحرز من تقدم في تنفيذ نتائج القمة العالمية للطفل. وقد درجت بيلاروس على إعداد ونشر تقارير وطنية سنوية عن أوضاع الأطفال. وقد أصبح عقد محافل وطنية للأطفال واجتماعات بين السلطات المحلية وزعماء منظمات الأطفال شيئا مألوفا.

لقد أقرت جمهورية بيلاروس قانون حقوق الطفل، الذي يمثل قاعدة تشريعية لإنشاء آليات اجتماعية وقانونية لحماية حقوق الأطفال. وقد أقرت ما لا يقل عن ٢٧ قانونا تشريعيا وعرفيا، حسنت التشريع الوطني في هذا المجال. وأصبحت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل هيئة وطنية مركزية وعامة للتنسيق بين السياسات الوطنية المتعلقة بالأطفال. وهناك برنامج خاص، هو برنامج أطفال بيلاروس، أنشئ بمرسوم رئاسي. وأقرت بيلاروس أيضا مدونة جديدة للزواج، ويجري وضع نظام حماية اجتماعية مستهدفة.

لقد تم تنظيم عدد من الأحداث العامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل. فمنذ عام ٢٠٠٠، يحصل كل مواطن بيلاروسي، عند بلوغه سن الـ ١٦، على جواز سفر وطني مع نسخة من اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وجرى نشر كتب جديدة عن حقوق الطفل، للمدارس وللجمهور عموما. وتقوم بيلاروس بإنشاء شبكة من مراكز الإعلام بشأن حقوق الطفل، وشنت في الآونة الأخيرة حملة على نطاق الأمة كلها لتعزيز تلك الحقوق. ونص الوثيقة النهائية لهذه الدورة ”عالم صالح للأطفال“، تم نشره في صحافة بيلاروس.

خلال العامين الماضيين أصبحت بيلاروس طرفا في اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢، بشأن القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الطفل، وفي البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. ووقعت بيلاروس على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وإن الأعمال التحضيرية جارية كي تصبح بيلاروس طرفا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

لقد انقضت ١٦ سنة منذ كارثة محطة تشيرنوبيل النووية. غير أن عواقب تلك المأساة لا تزال تؤثر في صحة الأطفال في بيلاروس. فهناك أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ١٦ عاما، مازالت آثار تشرنوبيل تلحق بهم الأذى، بما فيهم حوالي ٠٠٠ ٤٠ طفل تقل أعمارهم عن ١٤ عاما. وهؤلاء الأطفال هم موضع رعاية خاصة ويشغلون بال الحكومة وكذلك بال المجتمع الدولي.

ونحن نعرب عن تقديرنا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بوصفها منظما رئيسيا لهذه الدورة، وكذلك لمكاتبها الإقليمية التي تضطلع بعمل هائل على المستوى الميداني.

يجري الآن في بيلاروس تنفيذ عدد من المشاريع بمساعدة اليونيسيف في مجالات تتضمن الوقاية من الأمراض الناجمة عن نقص اليود ومكافحة الفيروس/الإيدز وإنشاء ملاجئ للأيتام وتبني الأطفال المهجورين وقضاء الأحداث وما إلى ذلك.

ونحن على قناعة بأنه من الممكن حل العديد من المشاكل التي تواجه الأطفال من خلال الجهود الدولية المتضافرة. ونضم صوتنا إلى تلك الأصوات التي تنادي ببناء

عالم ملائم للأطفال، ونؤكد تصميم جمهورية بيلاروس على الانخراط في التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق نجاح كبير في هذه القضية النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد إيميل جرجوعي، رئيس الوفد المراقب لفلسطين.

السيد جرجوعي (فلسطين): إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الطفل بالنيابة عن الرئيس ياسر عرفات والشعب الفلسطيني عامة وأطفال فلسطين بشكل خاص. وتنعقد هذه الدورة بعد انقضاء أكثر من عقد من الزمن على انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل للنظر في وضع أطفال العالم ولتجديد وتكثيف الالتزامات الهادفة إلى تحسين رفاهيتهم في المستقبل في كل جوانب الحياة.

وفي الوقت الذي نراجع فيه أحكام الاتفاقية والإعلان المتعلقين بحقوق الطفل، فإنه من الجلي أن الكثير من أطفال العالم لا يزالون محرومين من الكثير من الحقوق التي تضمنتها هذه الصكوك الدولية الهامة.

وإن الأطفال الفلسطينيين بشكل خاص لا يتمتعون بالكثير من هذه الحقوق. ويحول دون ذلك ما تقوم به إسرائيل، قوة الاحتلال، من إنكار وانتهاك منظم لمعظم حقوقهم الأساسية التي يحق لباقي أطفال العالم أن يتمتعوا بها.

إن الأطفال الفلسطينيين هم الوحيدون في العالم الذين لا دولة لهم، وهم يعيشون كاللاجئين أو تحت وطأة الاحتلال الأجنبي أو كليهما. هذه الحقائق مدعاة للأسى العميق، إلا إننا نرى أنه من الواجب أن تكون حافزا دافعا للعمل والتدخل السريع لحمايتهم. لقد تعلم الفلسطينيون أن وجود الاتفاقية والإعلان المتعلقين بحقوق الطفل في غاية الأهمية، ولكن فقط إذا دخلا في حيز النفاذ.

ونحن كأشخاص كبار قد نحاول أن نعلل ما يحدث عقلانيا وأن ندلي ببيانات عامة بما يفيد أن الجهود السياسية تبذل لإيجاد حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ولكن الأطفال لا يهتمون بالسياسة. إنهم يريدون العيش واللعب والذهاب إلى المدرسة والسفر واستكشاف عالمهم. ولكنهم غير قادرين على ذلك.

ففي خلال التسعة عشر شهرا الأخيرة قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بناء على أوامر من حكومتها بقتل المئات من الأطفال الفلسطينيين وبدون تمييز. هؤلاء الأطفال قتلوا على يد القوات العسكرية الإسرائيلية بينما كانوا يرقدون في أسرَّتهم أو في أحضان أمهاتهم أو بينما كانوا يلعبون أو في طريقهم إلى مدارسهم. وإن قتل هؤلاء الأطفال لا يغتفر، فهم ليسوا مجرد أرقام تذكرها النشرات الإخبارية في نهاية اليوم. هؤلاء هم أطفالنا ولن ننساهم، فموت هؤلاء الأطفال يشكل انتهاكا جسيما لحقهم الأساسي في الحياة. وهذه الانتهاكات عديدة. لقد عانى الأطفال الفلسطينيون وعائلاتهم الدمار الواسع الذي سببه الهجوم الإسرائيلي. وهذا يشمل تدمير منازلهم ومدارسهم والأماكن التي يلعبون فيها والمكتبات والطرق والأماكن الدينية والمرافق الحيوية.

وكانت معاناتهم حادة بشكل خاص في الشهر الماضي في أعقاب التصعيد المستمر للحصار والهجوم الإسرائيلي ضد المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. لقد دمرت هذه المناطق وأدت هذه الاقتحامات والإغلاقات إلى اختناق اقتصادي واجتماعي كامل للشعب الفلسطيني. إن أكثر من ٦٠ في المائة من أطفالنا يعيشون الآن في فقر. ولا يزال المئات من الأطفال الفلسطينيين معتقلين بطريقة غير شرعية في السجون الإسرائيلية، كما أضر الاحتلال في التعليم بعشرات الآلاف من الفلسطينيين. لقد نجم عن ذلك وضع إنساني مريع حيث حرم مئات الآلاف من الحصول على الاحتياجات المعيشية الضرورية كالغذاء والماء والعناية

الطبية. وأصبح آلاف الأطفال بدون مأوى. وهذا هو الوضع الذي يجد الأطفال الفلسطينيون أنفسهم فيه اليوم.

إننا على الرغم من عدم ممارسة السيادة على أرضنا، فإن ذلك لم يمنعنا كسلطة وطنية فلسطينية من تأييد اتفاقية حقوق الطفل فحسب، بل وإعطاء أولوية كبيرة لتنفيذ الإجراءات التي نصت عليها هذه الاتفاقية. ولقد تمت ترجمة هذه الالتزامات بشكل فعال في إنشاء مؤسسات متخصصة كتشكيل المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة والأمومة وتشكيل سكرتارية الخطة الوطنية للأطفال الفلسطينيين، التي تضم وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والإعلام والثقافة والعمل والمؤسسات الأهلية التي وضعت برامج محددة لمواجهة احتياجات الأطفال، وذلك من خلال برامج الصحة والصحة الوقائية والتعليم والرفاهية والمساعدة الاجتماعية والصحة النفسية الاجتماعية والمجتمعات الصيفية وذلك بمساعدة الدول المانحة واليونيسيف.

وقد تم إعداد مشروع ميثاق حقوق الطفل الفلسطيني، الذي يضم المبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وهو حاليا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني للموافقة عليه. كما يقوم المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء بجمع البيانات والمعلومات حتى يتسنى، وبشكل فعال، إعداد قاعدة معلومات وبيانات ونظام رصد للأطفال. ومما يؤسف له أن كل هذه الجهود قد تلاشت بسبب التوغلات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس ويجب ألا يأتي هذا كمفاجأة لأولئك الملمين باحتياجات وحقوق الأطفال، فالتقدم ليس ممكنا أو مستداما في واقع الأمر عندما يعيش الأطفال في أوضاع تشوبها الحرب والاحتلال والفقر.

وبينما نجتمع في هذه الأيام القليلة القادمة، دعونا جميعا نتذكر أن النوايا الحسنة وحدها ليست كافية، فالأطفال الفلسطينيون، شأنهم في ذلك شأن الأطفال في سائر أنحاء العالم، لهم الحق في الحياة والتنمية وفي أن تكون لهم هوية وفي حرية التعبير والحركة وفي التعليم وفي الحماية – الحماية الحماية. علينا أن نترجم نوايانا الحسنة إلى أفعال حسنة. هذا هو الطريق إلى السلام. أطفالنا لهم الحق أن يكونوا آمنين وأن ينالوا حقوقهم. وعلى ذلك فإننا نطالب بالقيام بالأفعال والأعمال واتخاذ الإجراءات الضرورية التالية: أولا، تنفيذ البندين ٥ و ٤١ من الوثيقة التي سوف تصدر عن هذه الدورة الاستثنائية والتي ستتناول بشكل محدد مسألة حماية الأطفال في الحرب. وهي مسألة ملحة للأطفال الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

ثانيا، العمل باتجاه توفير الحياة الطبيعية للأطفال الفلسطينيين، محررة من الاحتلال الأجنبي والتدمير والخوف، وذلك في دولتهم.

ثالثا، المطالبة بقيام إسرائيل باحترام وتنفيذ الأحكام ذات الصلة في اتفاقية حقوق الطفل وفي البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

رابعا، ضمان اتخاذ الاجراءات الدولية العاجلة لحماية الأطفال الفلسطينيين الآن وتوفير السبل الضرورية والآمنة لهم للخدمات الصحية والتعليمية، بما في ذلك الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال.

خامسا، التأكيد على قيام عدد كاف من الدول المانحة بتوفير الموارد التي سيكون من أولوياتها الدعم المباشر لرفاهية الأطفال الفلسطينيين وعائلاتهم.

وختاما، فإننا نناشدكم من خلال هذا المنبر وهذه الدورة الهامة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لوضع حد

لهذه المعاناة والمأساة، ولنعمل معا من أجل قبول مواجهة هذا التحدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة غرو هارلم بروندتلاند، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية.

السيدة بروندتلاند (منظمة الصحة العالمية) (تكلمت بالانكليزية): تولد الطفلة وتبدأ رحلتها في الحياة. ويعيش أبواها بأقل من دولارين في اليوم. وهي كغيرها من الأطفال في نصف العالم الفقير، عرضة لخطر محتمل بمعدل واحد في كل خمسة من أن تكون قد ماتت قبل أن تبلغ الخامسة من عمرها. فهي وملايين من أمثالها ليس أمامهم من خيار. إنهم يعيشون كالجهود في ميادين القتال، التي يموت فيها قرابة ١١ مليونا كل عام، أي أكثر من الأعداد التي ماتت في الحروب في العقد الماضي. فعلينا أن نقطع هذا الصمت. إن وفيات الأطفال الفقراء ليست شيئا لا يمكن تفاديه. وينبغي ألا تحدث؛ إنها وصمة على جبيننا.

لقد تعهد رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين في مؤتمر القمة المعني بالطفل، في عام ١٩٩٠ بالتزامات كبيرة لتغيير صورة العالم. وبالتالي، هل نحن نفي بالتزاماتنا؟

لقد هبطت معدلات وفيات الأطفال في كثير من بلدان العالم. وقد أوضحنا تأثير مكافحة الشلل وتحصين الأطفال ضد أمراض الطفولة الأخرى. ورأينا فعالية إعادة الإمياه عن طريق الفم، وتوفير متطلبات الصحة الأساسية في إنقاذ الأرواح. لكن التقدم المحرز طوال العقد الماضي لم يقترب من الكفاية في أي مكان. فنحن لا نصل إلى أشد الناس حاجة إلينا. ونحن نخذل هؤلاء الأطفال لأننا لا نحوّل معارفنا إلى أعمال تصل إليهم. فعلينا أن نبذل المزيد من الجهد الآن لتوصيل معارفنا وخدماتنا إلى اولئك القوم. فلا يمكن أن نتوقع منهم أن يأتوا إلينا طلبا لها.

وكنا في الاجتماع الاستشاري العالمي المعني بصحة ونماء الأطفال والمراهقين المعقود في استوكهولم في آذار/مارس، قد حددنا الاستراتيجيات اللازمة لإعداد مبادرة جديدة بصحة الطفل. وفي مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في وقت لاحق من ذلك الشهر رأينا التزاما عالميا بدعم الأهداف الإنمائية التي وضعها مؤتمر قمة الألفية، وبتوفير موارد ماليا إضافية لبلوغها. ولدينا الآن الأدوات والتعهدات ولكن ذلك لا يكفي. فنحن بحاجة إلى زيادة التركيز على إضعاف فئات الأطفال والمواليد الجدد. إذ يمكن بسهولة منع حالات كثيرة ناجمة عن وفيات المواليد الجدد، أو معالجتها. ونحتاج إلى اتباع نهج موحد إزاء الأم ومولودها أثناء الحمل، وإلى شخص ذي معرفة ومهارات يقف إلى جانبها أثناء الولادة، وتوفير رعاية فعالة للأم والمولود بعد الولادة. وذلك لا يستدعي تكنولوجيا متطورة ومكلفة. فهو يعني وجود المرافق الصحية العاملة التي تستطيع معالجة المضاعفات التي تحدث في الأسابيع الأولى من العمر وأثناء الولادة وفترة ما بعد الولادة. فالوليد يحتاج إلى أم صحيحة الجسم.

وعلينا أن نزيد تركيزنا على ١,٢ مليار طفل – أي خمس سكان العالم – ممن هم في سن المراهقة. فهؤلاء قد تخطوا طفولتهم وينتقلون سريعا إلى سن البلوغ. وهذه هي الفترة التي تنغرس فيها أنماط السلوك وتتحدد فيها خيارات أساليب المعيشة وهي خيارات تؤثر على فرصهم في حياة طويلة وصحية. فالخيارات المتعلقة بتعاطي التبغ والنظام الغذائي المتبع وتناول الكحول، والتي تتخذ في هذه السنوات من العمر لها آثار هائلة. إذ ينجم ثلثا حالات وفيات البالغين المبكرة على الأقل عن أنماط السلوك المتبعة في هذه السن.

أما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فهو مرض يصيب الأطفال والشباب بصفة أساسية. وأغلبية من يصابون حديثا بالفيروس تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة. ومعدلات العدوى آخذة في الزيادة. وهناك، وأنا أتكلم الآن، ١٥ شابا أصيبوا بالفيروس، أي خمسة في كل دقيقة. وبوسعنا أن نواجه هذه الجائحة ونردها على أعقابها. ولتحقيق النجاح في ذلك لا بد أن ينصب تركيزنا على واقع حياة المراهقين، لا على آرائنا فيما ينبغي أن يكون عليه الشباب في حياتهم. وهذا ينطبق على عملنا مع الشباب للحد من معدل حمل الفتيات ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشار ممارسة الجنس غير المأمونة. وقد يحتاجون إلى مساعدتنا. فينبغي ألا نخجل من الحديث عن هذه الأمور. وهذا يعني أن نوفر للشباب الدعم من البالغين، وذلك بمراعاة أفكارهم ومشاعرهم وخبراتهم مع تقدم أعمارهم. ومساعدتهم على اكتساب المهارات لتطوير علاقاتهم وتعاملهم مع المسائل الجنسية، هي التي توفر أساسا للرجولة أو الأنوثة الآمنة، وتساعد على تحسين صحتهم وتسهم في إيجاد بيئة صحية للجيل القادم من صغار الأطفال.

ويمكن أن نشير إلى التقدم الكبير المحرز في مجال صحة الطفل على مدار العقد الماضي، والتحالفات التي تنسى فيها الأطراف المختلفة خلافاتهما وتسعى إلى تحقيق أهداف متفق عليها باتباع استراتيجيات مشتركة. ولكن علينا الآن أن نصعّد من أعمالنا وأن نعمل بمزيد من الجدية للوصول إلى الفقراء وأبنائهم وتمكينهم، وخاصة مواليدهم الجدد ومراهقيهم. فعندها فقط يمكننا القول حقا إننا نعد عالمنا لأجيال المستقبل؛ وعندها فقط ينظر إلينا على أننا نعالج مسائل التفاوت ونعزز العدالة الاجتماعية؛ وعندها فقط نرسي الأساس للسلام الدائم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

السيد موريس (برنامج الأغذية العالمي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن احترامي وامتناني للسيد كوفي عنان وكارول بيلامي وباتريشيا دوران على قيادتهم الملهمة.

إن مهمة برنامج الأغذية العالمي هي مكافحة الجوع وتوفير الغذاء للجوعى أينما وحيثما كانوا في حاجة إليه. فالطفل الجائع لا يجد إلا فرصة ضئيلة في هذا العالم، والفرصة أضيق ما تكون في التعليم. فماذا يمكن قوله لطفل جائع؟ وكيف يبرر له الجوع؟ هل هذا ممكن؟ لقد شغلت هذه الأسئلة بالي زمنا طويلا، ولكن بشكل أعنف منذ أن أصبحت المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، قبل شهرين. فهناك ٣٠٠ مليون طفل يتزل بهم الجوع أذى باقيا في حياتهم، وهم أكثر من مجموع سكان الولايات المتحدة. وهؤلاء الأطفال يستحقون أن نقدم لهم تفسيرا. لماذا يجدون الطعام يوما ولا يجدونه يوما آخر؟ لماذا يشعرون بالتعب وبالمرض من آن لآخر؟ ولماذا لا ينمون كغيرهم من الأطفال؟

إنني، كالجميع هنا، أسعى جاهدا إلى الحصول على إجابة. وربما استطاع رجل الاقتصاد أن يجلس مع طفل جائع ويقدم له تفسيرا. الواقع أن القضية بالغة التعقيد، وتختلف من مكان إلى آخر. ولكن إذا كان المطلوب هو أن أعطي إجابة بسيطة وأمينة لولد صغير جائع أو فتاة صغيرة جائعة في إثيوبيا فإنني أقول: ”نحن جميعا لم نبذل ما يكفي من الجهد لمساعدتكم؛ لقد خذلناكم – وهذا هو السبب في جوعكم“.

لا يوجد حل وحيد لجوع طفل يعاني من سوء التغذية في كوريا أو جنوب السودان أو أنغولا. نحن بحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل في الزراعة، ونظام تجارة عالمي أقوى وأنواع جديدة من المحاصيل. ولكن ما يشغلني ويشغل برنامج الأغذية العالمي الأطفال الجياع حالياً.

ما الذي يمكن عمله؟ بالنسبة للمبتدئين، يجب أن نستعمل المعونة الغذائية لمساعدة الأطفال الجياع الآن. ولا يمكننا أن ننتظر إلى أن تصل التنمية الاقتصادية إلى هؤلاء الأطفال وتغيّر حياتهم. يبدو هذا بسيطاً، ولكن برنامج الأغذية العالمي وفّر الغذاء في العام الماضي لـ ٤٢ مليون طفل فقط. وهناك ملايين عديدة من الأطفال الذين لم نصل إليهم. يجب أن نفعل أكثر. ولهذا السبب يروّج برنامج الأغذية العالمي لبرنامج تغذية أطفال المدارس على صعيد عالمي ويدعو إلى زيادة التركيز على تغذية الحوامل وأطفالهن الصغار.

فبمبلغ زهيد يساوي ١٩ سنتاً أمريكياً أو ٢٢ سنتاً أوروبياً (٠,٢٢ يورو) أو ٢٥ ينا يابانيا في اليوم، يستطيع برنامج الأغذية العالمي أن يقدم وجبة في مدرسة من شأنها أن تساعد على وضع حد لجوع الأطفال وتشجع التعليم. فمن خلال تقديم الوجبات الغذائية في المدارس، شاهدنا أن معدل الالتحاق بالمدارس قد تضاعف وأن عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس ارتفع ارتفاعاً حاداً.

ولا توجد في العالم فرصة مماثلة لإحداث هذا التأثير الكبير في حياة طفل، ذكراً كان أو أنثى، لا سيما في سنوات عمره الأولى. إن قوة التأثير، العائد على هذا الاستثمار البشري، قوية. فجعل الفتيات يلتحقن بالمدارس أمر حيوي جداً. فالفتيات الأميّات يتزوجن في سن مبكر يصل إلى ١١ سنة، وقد تنجب الواحدة منهن سبعة أطفال قبل أن تبلغ ١٨ سنة من العمر. وعلى النقيض من ذلك، تتزوج الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس عند سن أكبر، ويباعدن بين فترات الإنجاب، وينجبن نصف عدد الأطفال الذي تنجبه الأميّات.

إن التعليم الأساسي أفضل استثمار نستثمره لتحسين أحوال الفقراء. وقد بيّنت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد يبلغ فقط ٢١٠ دولارات في السنة بالنسبة للبلدان التي يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيها حوالي ٤٠ في المائة. وفي الأماكن التي يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيها ٨٠ في المائة، كان الناتج القومي الإجمالي خمسة أضعاف ما هو عليه في المجموعة الأولى، ١ ٠٠٠ دولار.

وأود أن استرعي الانتباه، لا سيما انتباه وفود مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية، إلى مبادرتنا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). فنحن نعمل، مع قيادة نيباد، للمساعدة على التحاق ٤٠ مليون طفل أفريقي بالمدارس الابتدائية. فبتقديم وجبات غذائية في المدارس ومؤن يأخذها الأطفال إلى بيوتهم سنمكن معظم هؤلاء الأطفال – الذين سيكون قدرهم لولا ذلك أن يعيشوا أميين وفقراء – من الانتفاع بالتعليم الابتدائي. ونناشد مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية – وفي الحقيقة، نناشد جميع المانحين – أن يساعدونا على تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١٥. وسيكون الاستثمار السنوي الأولي حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣، وسيُزاد تدريجياً ليبلغ بليوني دولار أمريكي في عام ٢٠١٥.

قبل أسبوعين تقريباً، كتبت صحيفة لوس أنجليس تايمز (Los Angeles Times)، افتتاحية عن الجوع.

”في الآونة الأخيرة، سأل مراسل لوكالة رويتر مزارعة غواتيمالية، اسمها لويسا فاسكيز، عن عدد أطفالها. فأجابت، ثلاثة متوفون وأربعة أحياء. ما الذي قتل الثلاثة؟ كان بالإمكان رؤية الجواب في بطن رضيعها المنتفخة الذي كان يتشبث برجلها، مرض يمكن الوقاية منه بسهولة ناتج عن سوء التغذية“.

ولن تنجح أية استراتيجية لتشجيع التنمية إذا تجاهلنا أناسا مثل لويسا فاسكيز. فالفقر موروث في الأُسر التي هي مثل أسرة لويسا.

إن برامج تغذية النساء والأطفال من بين أعلى أولوياتنا. يتعين علينا أن نصل إليهم في مراحل حساسة من حياتهم، وإلا فإن آفة الفقر ستنتقل من جيل إلى الجيل الذي يليه. في العام الماضي، وفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء في ٤٦ بلدا لما يزيد على مليون امرأة حامل ومرضع، ويوجد ٧٠٠ ٠٠٠ طفل رضيع في برامج التغذية العلاجية وثلاثة ملايين طفل في برامج تغذية تكميلية.

وفي مونتيري، أعلن كبار المانحين عن زيادة كبيرة في التمويل من أجل التنمية. وأسأل كل مانح: هل ستساعدنا على تغذية الأطفال؟ هل ستساعدنا على إلحاقهم بالمدارس؟ هل ستساعدنا على ضمان تلقي الأمهات الفقيرات تغذية جيدة وعلى ألا يورّثن الجوع لجيل آخر أيضا؟ لنكن شركاء – شركاء في مناصرة الأطفال الجياع شركاء في ضمان تلقي هؤلاء الصغار التعليم. وأطلب من المانحين أيضا أن يستخدموا رصيدهم السياسي لتحريك هذه القضايا، دعما لإيجاد أمل وفرصة للأطفال، وجعلها تتصدر جدول أعمال العالم.

ويحضرني قول جيد للأم تريزا: ''إننا لا نستطيع أن نعمل أشياء عظيمة، ولكننا نستطيع أن نعمل أشياء صغيرة فقط بمحبة كبيرة''. إن تغذية طفل جائع شيء صغير – شيء صغير نستطيع أن نعمله معاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.